صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2025

صندوق النقد العربي

محتويات التقرير

رقم الصفحة

مقدمة ..... ب
رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة..... ج
نبذة عن صندوق النقد العربي 02
استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2025 – 2030) 08
خلاصة الأداء وأنشطة الصندوق خلال عام 2025 14
نشاط الصندوق في مجال الإقراض 18
أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 23
الأنشطة البحثية والإصدارات 26
الشراكة الفكرية والحوارات بشأن السياسات : (الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل)..... 28
أنشطة الأمانة الفنية..... 30
أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات للكوادر العربية الرسمية..... 34
نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 35
إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة..... 38
نشاط برنامج تمويل التجارة العربية..... 39
ملاحق التقرير 41
- ملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي للصندوق 42
- ملحق رقم (2): أدوات التمويل 46
- ملحق رقم (3): جداول القروض 49
- ملحق رقم (4): رأس المال 56
- ملحق رقم (5): الأنشطة البحثية والإصدارات التي تم إنجازها خلال عام 2025، والموضوعات التي تناولتها..... 57
- ملحق رقم (6): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2025، ومواعيد انعقادها. 58
- ملحق رقم (7): أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي، خلال الفترة (1 / 1 / 1988 - 31 / 12 / 2025). 62
- ملحق رقم (8): الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 63
- ملحق رقم (9): تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والبيانات المالية الموحدة لعام 2025 68

مقدمة

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي بموجب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشائه المُحدثة، ويُقَدِم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال أنشطة الإقراض، وبرامج المساعدات الفنية ، والمشورة بشأن السياسات، وإسهاماته في بناء وتطوير القدرات البشرية في الجهات الرسمية في الدول العربية، من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع له.

يستعرض التقرير أيضاً التوجهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق التي اعتمدها مجلس المحافظين، والتي تشمل زيادة موارد الصندوق وتعديل اتفاقية التأسيس وتفعيل نشاط المشاورات الاقتصادية، والتحديثات التي تمت على الهيكل التنظيمي للصندوق بالاتجاه الذي يدعم جهوده في المُضي قُدماً نحو آفاق أوسع من العمل على تنفيذ الإستراتيجية بإطار الأهداف والأنشطة التي تندرج تحتها.

كما يتضمن التقرير الأنشطة المرتبطة بدور الصندوق كشريك فكري موثوق بما في ذلك الأنشطة البحثية كالدراسات الاقتصادية والمالية، والتقارير، والنشرات الإحصائية، والكتب، والكتيبات التعريفية، والأدلة الإرشادية. كذلك، يتضمن التقرير الأنشطة الأخرى، والفعاليات التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والمالية والإحصائية، بهدف طرح مقترحات وتوصيات لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. يبين التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه المُحدثة، وكذلك خلاصة نشاطه في مجال دعم وتعزيز التجارة الخارجية العربية.



فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

رسالة المدير العام رئيس مجلس الإدارة

يولي الصندوق منذ إنشائه جل اهتمامه لمتابعة التطورات في أداء الاقتصادات العربية والإصلاحات والمبادرات التي تقوم بها السلطات العربية لمواجهة التحديات، بحكم رؤيته، ولكونه الشريك الأقرب لدوله الأعضاء، حيث يوظف إمكاناته المالية والفنية فضلًا عن خبراته المتراكمة لمساعدتها على مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتتمحور أنشطة الصندوق لخدمة دوله الأعضاء حول تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأربعة والمتمثلة في العمل كجهة إقراض فعالة ومؤثرة، ومساهم أساسي في تقديم الخدمات الفنية للدول الأعضاء، كشريك فكري ذو مكانة، والعمل على بناء القدرات المؤسسية العربية، والقيام بدور الشريك الاستراتيجي لتعزيز التعاون العربي. كما يوفر الصندوق المُمَكّنات المؤسسية اللازمة لتحقيق المستهدفات الاستراتيجية، والتي تتضمن تحقيق الاستدامة المالية من خلال تحقيق الإيرادات المستمرة التي يمكن التنبؤ بها بفضل الاستثمارات عالية الأداء، وتشجيع ومساندة جهود التحول الرقمي والكفاءة التشغيلية وتوفير نموذج تشغيلي فعّال من خلال بناء السياسات والإجراءات، وبناء استراتيجية التواصل والإعلام، وتعزيز قدرة الصندوق على التكيّف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

انعكست التوترات التجارية وعدم اليقين بشأن السياسات، واستمرار عدم انتظام سلاسل التوريد في أداء الاقتصادي العالمي لعام 2025، ومر الاقتصاد العالمي بفترة ضعف نتيجة التعريفات الجمركية المرتفعة التي تسببت في إرباك سلاسل التوريد العالمية، وزيادة تكاليف الإنتاج وتأخير القرارات الاستثمارية الهامة، فضلًا عما قد تتسبب فيه من تقلبات في الأسواق المالية. كما واجه الاقتصاد العالمي تحديات هيكلية أعمق، في مقدمتها تباطؤ نمو الإنتاجية، الذي أصبح أحد السمات المميزة للمشهد الاقتصادي العالمي، وهو ما أظهر أهمية التوسع في الاعتماد على التكنولوجيا كأدوات واعدة لتحفيز الإنتاجية، وبوجه خاص التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الدائري للكربون، وما يتطلبه ذلك من تهيئة لبيئة داعمة للابتكار، وتسهيل انتقال الموارد

البشرية والمالية إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية، فضلًا عن تبني الإصلاحات التي تعزز كفاءة وفعالية التكنولوجيا الحديثة.

ساهمت كل هذه العوامل في تحقيق الاقتصاد العالمي نمواً أقل من المأمول، وبقاء البيئة الاقتصادية العالمية محاطة بجملة من التحديات، وهو ما يبرز أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي كشرط أساسي لإعادة بناء مسارات النمو الاعتيادية والمناسبة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التحول نحو نموذج تنموي أكثر مرونة وإنتاجية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الأوضاع المالية العالمية إلا أن تراكم الديون يظل هاجساً يؤرق صنّاع السياسات في غالبية بلدان العالم ، ويؤكد على أن إعادة ترتيب أوضاع المالية العامة وضبطها هو الخيار الأمثل، حتى وإن توفرت إمكانية النفاذ إلى أسواق الديون الخارجية. جدير بالذكر، أن إجمالي الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بلغ 8.9 تريليونات دولار أمريكي بنهاية عام 2024 (وفق تقرير البنك الدولي الصادر في نهاية عام 2025)، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، منها 1.2 تريليون دولار مستحق على 78 بلدًا منخفض الدخل.

وبلغ متوسط سعر الفائدة الذي ستدفعه الاقتصادات النامية لدائنيها الرسميين على ديونها العامة المتعاقد عليها حديثًا أعلى مستوى له منذ 24 عامًا. كما بلغ المتوسط المدفوع للدائنين من القطاع الخاص أعلى مستوى له منذ 17 عامًا. كذلك، بلغت مدفوعات الفائدة التي سددتها البلدان النامية خلال عام 2024 حوالي 415 مليار دولار أمريكي. ويشير التقرير في هذا الصدد، أن نحو نصف سكان البلدان الأكثر مديونية لا يستطيع تحمل تكاليف الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية للحفاظ على صحتهم على المدى الطويل.

في ذات السياق، أشار التقرير إلى أن البلدان النامية وحدها قد دفعت نحو 740 مليار دولار أمريكي لسداد أصل ديونها الخارجية وفوائدها خلال عام 2024، وهو مبلغ يفوق بكثير التمويل الجديد الذي تلقتْه خلال الفترة (2022 – 2024)، وهذه الفجوة هي الأكبر على مدى 50 عامًا. كما سجلت 61 دولة نامية رقمًا قياسيًا بإنفاق ما لا يقل عن 10 في المائة من إيراداتها الحكومية على مدفوعات الفائدة وحدها، وهو ما يحدّ من الموارد المتاحة لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والأنشطة التنموية. من جانب آخر، أعادت البلدان النامية هيكلة ديون خارجية بقيمة 90 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو أكبر مبلغ منذ عام 2010. ولم يخفف من حدة التحديات قيام مستثمرو السندات بتقديم تمويلات جديدة تقدر بحوالي 80 مليار دولار أمريكي، حيث يزيد هذا التمويل عن ما تلقوه من أقساط سداد أصل الدين والفوائد. إلا أن ذلك من زاوية أخرى ساهم في دعم قدرة العديد من البلدان النامية على استكمال إصدار سندات بمليارات الدولارات، وإن كانت تلك الإصدارات بتكلفة باهظة، إذ بلغت أسعار الفائدة حوالي 10 في المائة، أي ضعف المعدلات السائدة قبل عام 2020 .

من جانب آخر، وفي ظل التوترات التجارية وارتفاع حالة عدم اليقين العالمي، فلا تزال المستويات المرتفعة للتضخم تمثل تحدياً حقيقياً في الأسواق الناشئة، خاصة في ظل استمرار تقلب أسعار الصرف والسلع الأولية.

فيما يخص الدول العربية، فعلى الرغم من التحديات التي واجهتها اقتصاداتها نتيجة التطورات العالمية الاقتصادية منها والجيوسياسية، فقد استطاعت المحافظة على معدلات نمو موجبة على خلفية الجهود المبذولة في مجالات تنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية، وجهود التنويع الاقتصادي، وإصلاحات المالية العامة، من خلال تطوير السياسات المالية والإدارة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، إلى جانب التدرج في تيسير السياسة النقدية في العديد من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية وتعزيز النمو. كل هذه الجهود ساهمت بشكل كبير في الحد من تداعيات تباطؤ النمو في اقتصادات شركائها التجاريين الرئيسيين، خاصة الصين، ومنطقة اليورو، وبعض الدول الآسيوية الناشئة.

بهذا الصدد، تشير تقديرات النمو الاقتصادي لعام2025 الصادرة عن صندوق النقد العربي إلى تحسن وتيرة النمو في المنطقة العربية، ليصل إلى 3.8 في المائة، مقارنةً بنمو بلغ 1.9 في المائة في عام 2024. وذلك على خلفية تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والأثر الإيجابي المتوقع للإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في معظم الدول العربية.

كما يتوقع صندوق النقد العربي استمرار تحسن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في عام 2026، ليصل إلى 4.3 في المائة على ضوء الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بفعالية، وتعزيز الاستدامة المالية، والارتقاء بالقدرة التنافسية.

فيما يتعلق بتطورات مستويات الأسعار ، فقد شهد معدل التضخم في المنطقة العربية تراجعاً خلال عام 2025 في ظل تراجع أسعار المواد الأساسية، إلى جانب فعالية السياسات النقدية المتبعة في العديد من الدول، وكذلك السياسات الحكومية المتعلقة بالدعم، والتي أسهمت في تعزيز القدرة الشرائية للأسر. في المقابل، من المتوقع أن يؤدي تراجع الدولار الأمريكي إلى ارتفاع أسعار بعض الواردات من السلع والخدمات، مما سيقلص من وتيرة تراجع معدلات التضخم في الدول العربية التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار الأمريكي.

فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو في الدول العربية، فيأتي إصلاح وتطوير إدارة المالية العامة على رأس قائمة أولويات صانعي السياسات ومتخذي القرار باعتباره مساراً مستداماً، يضمن تنويع واستدامة التمويل، وتوفير الموارد المالية الكافية للجهات الحكومية، وبما يشمل تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة بإدارة المالية العامة، بما يرفع من كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية، ويعزز مبادئ الشفافية والانضباط المالي، ويسهم في تعزيز الاستدامة المالية.

كما قطعت السلطات العربية شوطاً هاماً في تنفيذ الإصلاحات النقدية الهادفة للحفاظ على استقرار الأسعار، بما ينعكس إيجاباً على دعم النمو الاقتصادي، وبما يضمن توفير التمويل المناسب للأنشطة الإنتاجية. بهذا الصدد، ركزت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2025 على إدارة التحول الرقمي، وتبنّي التقنيات المالية الحديثة وتوفير الأطر التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع. كما حظيت الإصلاحات في مجال السياسات الاحترازية الكلية بأهمية متزايدة، نظراً لدورها المحوري في تعزيز التكامل بين السياسة النقدية والأدوات الاحترازية الكلية، بما يُسهم في دعم الاستقرار المالي، ورفع قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات، وضمان كفاءة توجيه السيولة نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وساهمت متانة أطر الحوكمة والأطر الاحترازية في غالبية المؤسسات المالية العربية، في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، وحافظت على مستويات جيدة فيما يخص مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في الدول العربية، وتمكنت من استيعاب الصدمات المختلفة، والحفاظ على الاستقرار المالي.

فهد بن محمد التركي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن
صندوق النقد العربي

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشـــــأة

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية بما يدعم إرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. هذا ويعد صندوق النقد العربي أول مؤسسة للترتيبات المالية الإقليمية على مستوى العالم وجزءا من شبكة الأمان المالية العالمية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرســـالة

تنمية اقتصاد عربي مزدهر كمساهم أساسي في شبكة الامان المالية العالمية، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقديم المشورة وبناء القدرات وتقديم خدمات ذات قيمة.

الأهـــــداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق المُحدثة ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة التحديات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في معالجة تلك التحديات.
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية المُحدثة على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوســـائل

يعتمد الصندوق عدداً من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه المُحدثة ، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

إطار الحوكمة بالصندوق

يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر والوحدات التنفيذية ولجان الإدارة، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له.[1]

يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد[1] الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ورفع التقارير لمجلس المحافظين.

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق. كما ينبثق عن المجلس **لجنة المراجعة والمخاطر**، التي تتكون من أربعة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قِبَّل مجلس المديرين التنفيذيين من بين أعضائه في بداية كل دورة للمجلس.

يتضمن الملحق رقم (1) للتقرير، أسماء أعضاء مجلس المحافظين ونوابهم، وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وأعضاء ومهام **لجنة المراجعة والمخاطر**، بحسب ميثاق عمل لجنة.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، المستشار الاقتصادي، والمكتب التنفيذي المسؤولً عن الإشراف العام على سياسة الحوكمة، وتخطيط الموارد، وكفاءة الإنفاق، ودعم التطوير المؤسسي. ويضم المكتب أربع وحدات، هي: المشاريع الخاصة، الاستراتيجية والتحوّل، التواصل والإعلام، مكتب المدير العام. وثمان دوائر تنفيذية متخصصة منها دائرتين خاصتين بالشؤون الاقتصادية هما: دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل، ودائرة السياسات الاقتصادية، فيما تمثلت الدوائر التنفيذية الست الأخرى في: دائرة تطوير القدرات والابتكار، ودائرة الاستثمار، ودائرة المخاطر، والدائرة القانونية، والدائرة المالية، ودائرة الخدمات المساندة.

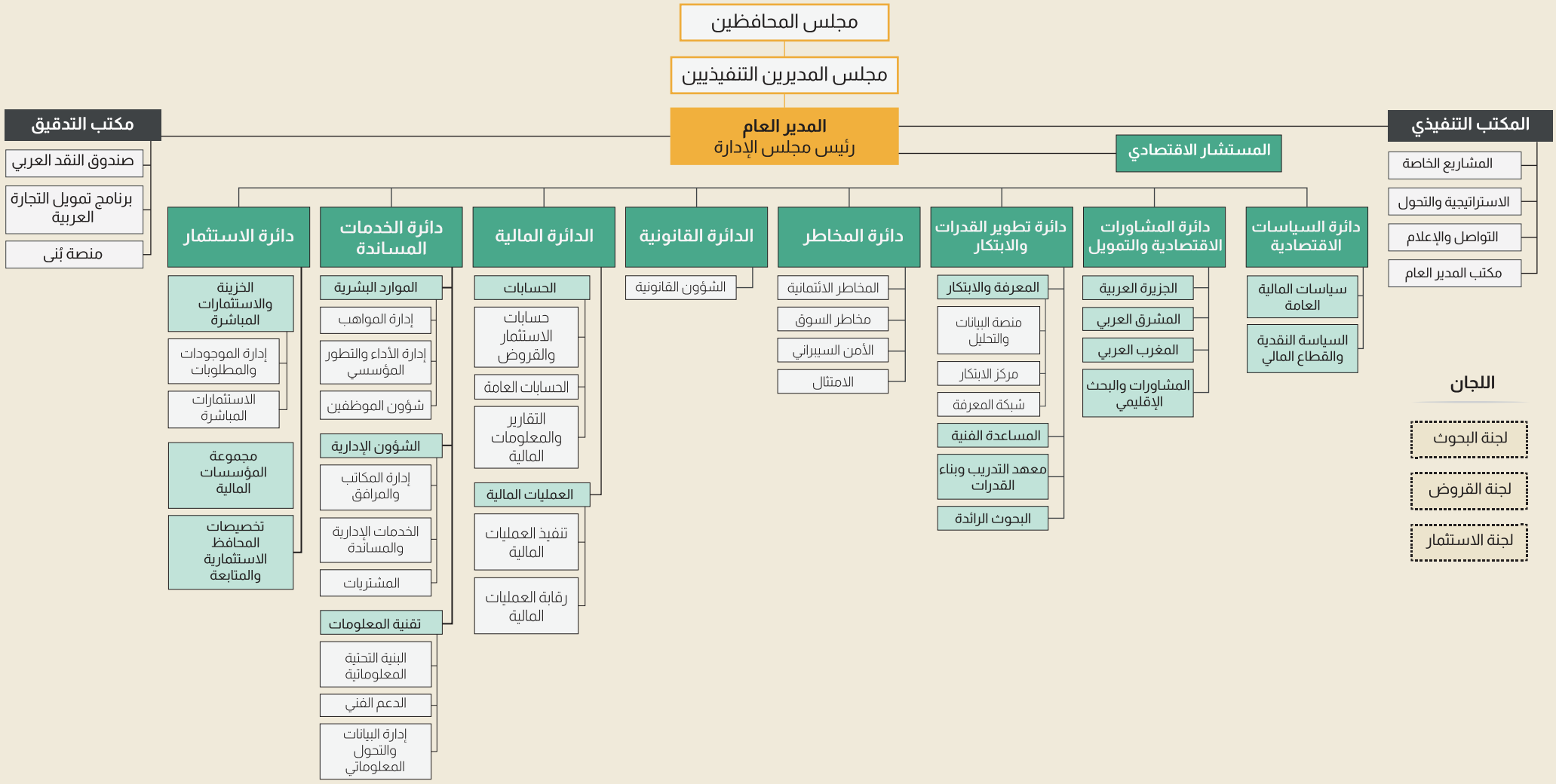
كما تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، ولجنة البحوث. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

وبغرض تعزيز إطار الحوكمة بالصندوق، تم إنشاء إدارة المخاطر ضمن البناء المؤسسي، لتعزّيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في الصندوق، بما يتناسب مع توجهاته الإستراتيجية التي تركز على توفير المرونة الكافية والبدائل المناسبة للتعامل مع المتغيرات والأحداث.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي



الإطار الاستراتيجي لصندوق النقد العربي للفترة (2025-2030)



الممكّنات المؤسسية

- السياسات والاجراءات
- استراتيجية تقنية المعلومات والتحول الرقمي
- كفاءة الانفاق والاستدامة المالية
- الكفاءة التشغيلية
- ادارة المخاطر
- استراتيجية التواصل

إستراتيجية صندوق النقد العربي (2025 – 2030)

بإطار الترتيبات لتنظيم احتفالية اليوبيل الذهبي للصندوق خلال عام 2026 بمناسبة مرور خمسين عامًا على تأسيسه (في عام 1976)، تم بناء الإستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة (2025 – 2030) وفق منهجية المقارنة المرجعية مع أفضل الممارسات العالمية (Benchmarking) النظيرة، ومستوحاة من خبرات الصندوق السابقة في بناء الاستراتيجيات للفترات (2015- 2020) و (2020-2025) بما تضمنته تلك التجارب من آليات مرنة للتعامل مع ما يستجد من تحديات وفرص خلال فترة الاستراتيجية.

وقد جاءت الاستراتيجية الجدية بعد إجراء مراجعة شاملة لإستراتيجيته للفترة (2020-2025) وفق نظرة موضوعية بشأن مدى مواكبة اختصاصاته ودوره وكفاية موارده المالية إزاء التطورات والمستجدات الحاصلة في البيئتين العربية والدولية وبالتالي مواءمة توجهاته الإستراتيجية الجديدة مع أولويات الدول العربية، بما يؤكد مكانته كأحد أهم والأكثر تأثيراً (RFA) الترتيبات المالية الإقليمية وفاعليةً لتعزيز استقرارها المالي بما يساهم في تحقيق نموها الشامل والمستدام.

اخذت الاستراتيجية الجديدة للصندوق في الاعتبار التوجهات المستقبلية التي تعكس التعديلات التي اقترحت على اتفاقية تأسيس الصندوق، والموارد المالية، والأنشطة الرئيسية، والسياسات الحاكمة، والهيكل التنظيمي، إضافة إلى الإصلاحات التنظيمية الداخلية، التي تصب في مجملها في تعزيز إمكانات الصندوق الفنية والمالية بما يُمكنه من الانتقال إلى آفاق أوسع في مجال خدمة الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتها المتنامية في ظل التطورات على المستويين الإقليمي والعالمي.

التوجهات الإستراتيجية الجديدة

تركزت التوجهات الإستراتيجية الجديدة للصندوق حول المجالات والأنشطة التي تلبي حاجة الدول العربية الأعضاء. كما تم تحديد المُمَكِّنات المؤسسية التي ينبغي توفيرها بما يساهم في تحقيق تلك التوجهات. (الشكل 1)

(1) جهة إقراض فعّالة ومؤثرة:

يتضمن هذا التوجه الاستراتيجي زيادة القدرة التمويلية للصندوق لتغطية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء لاسيما في ظل الصدمات الخارجية والتحديات الهيكلية والظرفية الداخلية التي تواجهها.

كذلك يأتي في مقدمة أولويات الصندوق للفترة القادمة تكثيف الجهود الرامية لتطوير الآليات والسياسات المُنظمة للقروض التي يقدمها لدوله الأعضاء وتوسيعها وجعلها أكثر ارتباطاً بتنفيذ الإصلاحات.

ومن أجل تعزيز هذه التوجهات، تضمنت التوجهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق الحصول على تصنيف ائتماني يؤهله للنفاذ لأسواق المال الدولية، بغرض تعزيز موارده الموجّهة للإقراض.

كما يركز التوجه الاستراتيجي للصندوق على توسيع دوره في تعزيز شبكة الأمان المالي العربي، وتصميم نماذج لبرامج إصلاح في مجالات السياسات الاقتصادية التي تناسب ظروف وطبيعة الاقتصادات العربية المتنوعة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها في مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

أهم خصائص برامج الإقراض في الاستراتيجية الجديدة للصندوق (الشكل رقم 2):

1 . **المرونة:** وتتجسد بإمكانية إعادة النظر في أهداف البرنامج في ضوء المتغيرات، بما في ذلك زيادة التمويل في ضوء تغير الظروف، إضافة إلى إدخال المفهوم المعدل للهدف الكمي.

2. **مؤشرات الأداء:** استخدام مؤشرات كمية واضحة لتقييم الأداء، ومؤشرات أداء هيكلية مرتبطة بالتحديات التي تواجه الدولة العضو.

3. **التركيز على دعم الاستقرار الكلي:** تركّز البرامج على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المقترضة بما يشمل قطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي.

4 . **غير مجزئة وبسقوف أعلى:** تحصل الدولة على برنامج واحد بتمويل كافي يعكس التحديات القائمة وحاجات التمويل، مع وجود سقف أعلى للتمويل.

كما تم إعداد سياسة إقراض فعّالة ذات عناصر محددة، من أهمها تحديد البرنامج الملائم لحاجات الدولة العضو ومدة البرنامج، إضافة إلى تحديد مستهدفات البرنامج والشروط الكمية والإصلاحات الهيكلية، وتقييم المخاطر واستدامة الدين، وعلاقات الدولة العضو المقترضة مع المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة.

بالتوازي مع تأطير حوكمة تقديم قروض الصندوق للدول الأعضاء، تم وضع سياسة لمعالجة متأخرات الدولة العضو المقترضة تجاه الصندوق.

في سياق آخر، بدء الصندوق في استيفاء المتطلبات التنظيمية لتفعيل المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه وإطلاق نشاط المشاورات الاقتصادية مع دوله الأعضاء، حيث تم إنشاء دائرة تُعنى بالمشاورات الاقتصادية والتمويل تتولى متابعة التطورات الاقتصادية على مستوى الدول العربية مجتمعة وكذلك مجموعاتها الثلاث (الجزيرة العربية، المشرق العربي، المغرب العربي)، ورصد اتجاهات أدائها الاقتصادي، إضافة إلى تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء، وتقييم المخاطر الاقتصادية في الدول العربية، وتقديم توصيات بخصوص السياسات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر. كذلك، سيتم تنفيذ أنشطة التمويل وبرامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية وفقاً لسياسة التمويل وأدواته المعتمدة.

كما ينطوي التوجه الاستراتيجي للصندوق على إجراء البحث الإقليمي، والدراسات والنمذجة الاقتصادية في الموضوعات ذات الأولوية للدول العربية الأعضاء، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لاسيما الترتيبات المالية

الإقليمية النظيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها.

(2) مستشار موثوق للدول العربية الأعضاء في مجال السياسات: يتجسد هذا التوجه بعدد من الأنشطة الإستراتيجية، تضمنت ما يلي:

- تقديم المشورة والدعم الفنيين حول السياسات الاقتصادية الكلية (مالية الحكومة، النقدية، سعر الصرف، وغيرها) للجهات المعنية في الدول الأعضاء، وتعزيز الحوار معها بشأن هذه السياسات، إضافة إلى المساهمة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي ومتابعة سير تنفيذها والتحديات التي قد تواجهها، والأثر الاقتصادي المترتب عليها، وإطلاق المبادرات والمشاريع البحثية، والحلول اللازمة لمواجهة التحديات، والحد من تداعياتها بما يعزز من فرص الاستقرار الاقتصادي والمالي ويدعم التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء.

- إعداد التقارير والمؤشرات الاقتصادية الإقليمية، وتحليل السياسات مع العمل على تعزيز قدرات الكوادر الرسمية العربية في مجالات تطوير البيانات وتحليلها، وتعزيز الابتكار والاستشراف الاستراتيجي باتباع منهجيات شاملة للتحليل الاقتصادي وتطوير السياسات.

- دعم فرص الحوار وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة بين صانعي السياسات في الدول العربية في القضايا المستجدة والمواضيع ذات الأولوية، بما يساهم في تنسيق مواقفها تجاه المستجدات الدولية، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واللجان وفرق العمل والمبادرات المنبثقة عنهما.

- تعزيز النشاط البحثي، حيث يتطلع الصندوق ليكون مركز امتياز في أبحاث الاقتصاد الكلي والديناميكيات الاقتصادية في الدول العربية. ويتجسد ذلك بالإصدارات من البحوث والدراسات، والنماذج الاقتصادية، والتقارير ذات الجودة العالية والموجّهة بالسياسات (Policy-oriented) التي تتناول مختلف القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء، وذلك بتوظيف أفضل الخبرات المتخصصة.

بخصوص التوجه المستقبلي للنشاط البحثي، سيتم توجيه الأنشطة البحثية نحو المواضيع الراهنة والمرئيات والتحليلات القائمة على البيانات، إضافة إلى تحسين آلية نشر البحوث باستخدام المنصات الرقمية والشراكات لتوسيع نطاق انتشار الإصدارات وتعزيز أثرها، وإنشاء إطار لتقييم الأثر، وتحديد مجالات التحسين، وتعزيز الفاعلية.

- إنشاء منصة متكاملة للبيانات والتحليل لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تهدف إلى توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية.

- ترسيخ وتوظيف الابتكار في أنشطة الصندوق لاسيما من خلال إنشاء مركز متخصص للابتكار يهدف إلى دعم الأفكار الإبداعية والمبتكرة التي تخدم المواضيع ذات الأولوية للدول الأعضاء.

- نشر المعرفة الاقتصادية في المنطقة العربية بالاعتماد على شبكة المعرفة التي أسسها الصندوق منذ سنوات بهدف تنسيق وتحديث وحفظ مرجعيات المواد، والكتب، وإصدارات الصندوق على اختلافها بما يُسّهل إتاحتها للمستخدمين والمهتمين من الدول العربية وغيرها، لجعلها خياراً أولياً للباحثين في مجالات الاقتصاد والمالية والنقد والإحصاء والتجارة المتعلقة بالدول الأعضاء.

(3) معزّز بناء القدرات المؤسسية

يهدف هذا التوجّه الاستراتيجي للصندوق لتنمية رأس المال البشري، وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالشأن الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال تطوير وتحديث البرامج التدريبية التي يقدمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع له ليكون أحد أفضل مراكز التدريب في الوطن العربي بحيث يقدم محتوى يعتمد على التقنية الحديثة لمساعدة الدول العربية على بناء قدراتها البشرية، إضافة الى تقديم المساعدة الفنية في المجالات المختلفة ذات العلاقة بنشاط الصندوق وذلك من خلال عدة أنشطة، أهمها:

- تصميم برامج التدريب وبناء القدرات لصالح الكوادر الرسمية في الدول الأعضاء بحسب أولويات الاحتياجات لديها ومواكبة المستجدات الدولية والإقليمية الراهنة والمستقبلية، والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الشريكة، وتعزيز دور الصندوق كمركز تميّز للمعرفة وبناء القدرات في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، وفقاً لاستراتيجيّة الصندوق.

- بخصوص التوجه المستقبلي، يستهدف الصندوق تعزيز قدراته في مجال بناء القدرات ليصبح الشريك المفضل للتدريب والمساعدة الفنية للدول العربية من خلال توسعة المنهاج التدريبي للمواءمة مع احتياجات الدول الأعضاء، وزيادة فعالية الخدمات ومرونة المحتوى وأساليب تقديمه، إضافة إلى إقامة الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، واستخدام نماذج شراكات مختلفة مع المؤسسات البحثية، والرعاة المحتملين للبرامج.

- استحداث قسم يُعنى بالمساعدة الفنية وتعبئة الموارد، يتولى تصميم وتنسيق البرامج والمبادرات ذات الصلة لمساعدة الدول العربية الأعضاء على تطوير وتنفيذ السياسات الاقتصادية، والأطر المؤسسية، وبناء الاستراتيجيات الوطنية في المجالات الاقتصادية ذات الأولوية.

(4) تعزيز التعاون الإستراتيجي

تم إضافة هذه المهام ضمن الإطار الاستراتيجي للصندوق نظراً للأهمية الكبيرة للشراكات والتعاون مع مختلف المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة، في تعزيز الإمكانيات والقدرات والمبادرات وتحقيق رؤية ورسالة الصندوق.

نموذج عمل الصندوق في مجال الإقراض

نموذج إقراض فعال ومستدام يدعم الاستقرار



إدارة مخاطر القروض بفعالية

أدوات و برنامج إصلاح اقتصادي فعّالة

حجم تمويل مؤثر

المُمَّكنات المؤسسية

1. البناء المؤسسي ضمن مرحلة التحول والتغيير:

كثف الصندوق جهوده منذ بداية عام 2024 لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، فضلًا عن تنفيذ تحولات كبيرة على مستوى الأنظمة والآليات وبيئة العمل، بما يُمكنه من التكيف مع المستجدات المتسارعة وتلبية تطلعات الدول العربية بفعالية أكبر وتأثير أوسع. والتي شكلت انطلاقته نحو مرحلة التحول والتغيير ضمن إطار استراتيجيته الجديدة. بهذا الصدد، نفذ الصندوق الخطوات التالية:

- استحداث هيكل تنظيمي بناءً على التوجّه الاستراتيجي الجديد، ويتضمن إدارات مستحدثة (إدارة المخاطر، إدارة تطوير القدرات والابتكار، إدارة المشاورات الاقتصادية والتمويل) ومشاركتها مع أصحاب المصلحة بهدف تعزيز فعالية العمليات وتحسين كفاءة الأداء لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق. كذلك، تم استحداث قسم المساعدة الفنية ضمن الهيكل التنظيمي الجديد، ووضع الأسس الفنية اللازمة لتفعيل دوره لضمان كفاءته في تقديم الدعم وتحقيق أهداف الصندوق.
- تعزيز كفاءة الإنفاق، من خلال استحداث مراكز للتكلفة لتعزيز الرقابة على كفاءة الصرف وتحسين الأداء.
- تطبيق مؤشر الصحة التنظيمية (OHI) لتحديد التوصيات الرئيسية لدعم الصحة والثقافة التنظيميتَين.
- تعزيز استراتيجية الموارد البشرية بناءً على أفضل الممارسات.

- تحديث العمل المؤسسي ضمن عملية بناء الإطار الاستراتيجي:

تم تصميم الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، وتحديث اتفاقية عقد التأسيس، بالإضافة إلى تصميم الهوية المؤسسية وتحديد الدور والحجم الأمثل للصندوق، بما يتوافق مع تطلعات أصحاب المصلحة، حيث تمت إعادة هيكلة الصندوق وتطوير النموذج التشغيلي للصندوق بما يعزز السياسات والإجراءات الداخلية، الكفاءة التشغيلية، إدارة المخاطر، التواصل والاعلام، التحول الرقمي وكفاءة الإنفاق والاستدامة المالية. وبهدف تعزيز التفاعل بين الموظفين، وتحسين تدفق المعلومات، ودعم بيئة عمل تشاركية وفعّالة، تم تطوير قنوات التواصل الداخلي للصندوق.

في ذات السياق، تم إعداد إطار حوكمة خاص بالشراكات الاستراتيجية، بالإضافة إلى إبرام شراكات تهدف إلى تعزيز مكانة الصندوق كشريك فكري ذو مكانة، ومن أهمها:

- توقيع شراكة استراتيجية مع برنامج النظام المالي العالمي وكلية الحقوق بجامعة هارفارد لتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء من خلال تقديم برامج تعليمية تنفيذية متقدمة مخصصة لتطوير مهارات الكوادر العربية في عام 2025.

- إطلاق مبادرة "المدفوعات الرقمية الفورية الشاملة" بالشراكة مع مؤسسة جيتس لدعم برامج المساعدة الفنية.

- توقيع مذكرات تفاهم بين الصندوق وكل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومركز دبي المالي لتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

2. تعزيز الممكنات المؤسسية:

اتخاذ مجموعة من الخطوات التي مثلت في حد ذاتها ممكنات هامة تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من التوجهات الجديدة للصندوق، ومن أهمها:

- استحداث وحدة التواصل والإعلام، لوضع استراتيجية شاملة للتواصل المؤسسي، بالإضافة إلى تحديث الهوية البصرية للصندوق بما يعكس رؤيته وأهدافه المستقبلية.

- وضع استراتيجية متكاملة للموارد البشرية، تهدف إلى تحسين بيئة العمل، وبناء بيئة جاذبة للصندوق ليصبح الخيار الأول للتوظيف.

الهوية المؤسسية وسياسات الإعلام

في إطار التحول المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية الجديدة لصندوق النقد العربي قام الصندوق بإطلاق الهوية المؤسسية الجديدة التي تعكس رؤيته ليكون ركيزة للاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في المنطقة العربية.

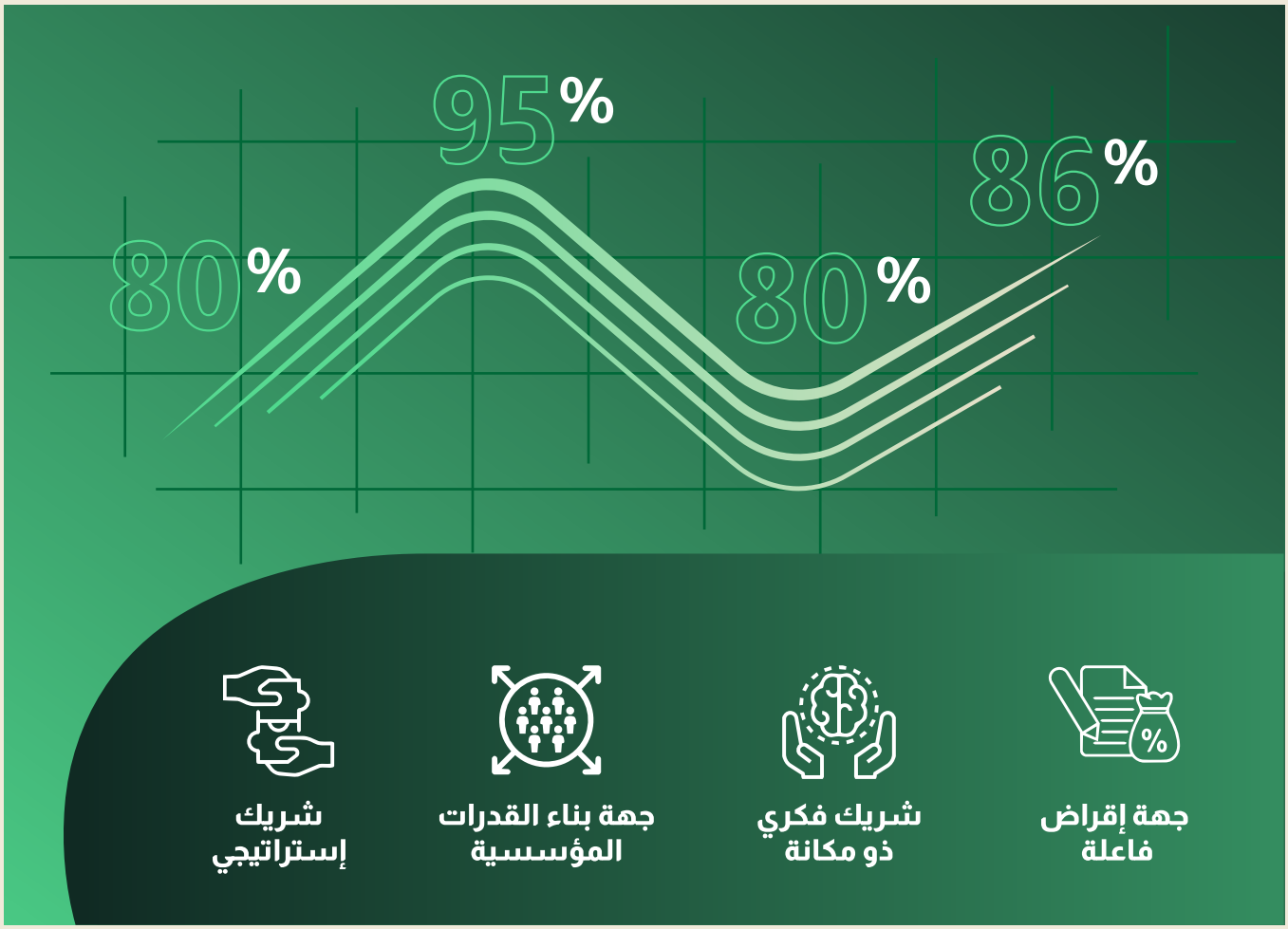
وقد شمل ذلك تحديث الهوية البصرية بما يتسق مع أهدافه المستقبلية، وتعزيز حضوره المؤسسي من خلال استحداث وحدة متخصصة للتواصل والإعلام تتولى مهمة إعداد وتنفيذ استراتيجية شاملة للتواصل المؤسسي.

كما باشر الصندوق بتفعيل سياسات جديدة للإعلام تهدف إلى تعزيز الشفافية والانفتاح مع الشركاء والمعنيين وتحسين مستوى التفاعل مع الجمهور.

وفي هذا السياق أطلق الصندوق رسمياً قنواته على منصات التواصل الاجتماعي لتكون أداة فاعلة لنشر المعرفة الاقتصادية والمالية، وتيسير الوصول إلى المعلومات والتقارير والدراسات التي ينتجها الصندوق فضلًا عن تسليط الضوء على أنشطته ومبادراته المختلفة.

خلاصة الأداء وأنشطة الصندوق خلال عام 2025

الأداء على مستوى الركائز الاستراتيجية لعام 2025



أهم الإنجازات المحققة ضمن مرحلة التحول والتغيير

- الموافقة على مضاعفة رأسمال الصندوق ليبلغ 10 مليار دولار، بغرض تعزيز الملاءة المالية والقدرة الإقراضية للصندوق.
- إعادة هيكلة الديون المتعثرة والتي كانت تمثل 40% من اجمالي الموارد المتاحة للإقراض وخفض نسبتها لتكون أقل من 1%.
- إنشاء لجنة البحوث بما يسهم في تعزيز حوكمة العمل البحثي المؤسسي ورفع جودة المخرجات التحليلية للصندوق.
- تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للصندوق بنسبة 93%، وتحويل 3.5% من المبادرات الى مشاريع ممتدة، بما يعكس فاعلية آليات التنفيذ والحوكمة المتبعة.
- إطلاق حسابات التواصل الداخلية والخارجية بما يسهم في تعزيز التواصل المؤسسي وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي للصندوق.
- بناء إستراتيجية الموارد البشرية بما يواكب أفضل الممارسات العالمية ويعزز كفاءة رأس المال البشري.
- إطلاق الهوية البصرية الجديدة لصندوق النقد العربي والمؤسسات التابعة له، بما يسهم في تعزيز الصورة الذهنية وترسيخ الهوية المؤسسية.

الأداء على مستوى الركائز الاستراتيجية

الركيزة الأولى: تعزيز قدرات الصندوق كجهة إقراض فاعلة، بما يتضمن إجراء مراجعات دورية لبرامج الإقراض، وتسريع الاستجابة لطلبات الإقراض في الوقت وبالكيفية المناسبتين، وتخطيط نشاط المشاورات الاقتصادية مع الدول الأعضاء لتعزيز استفادتها من الخبرات المتراكمة لدى الصندوق، وبما يسهم في مساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات في الدول العربية. شمل العمل على تحقيق الركيزة الأولى لاستراتيجية الصندوق خلال عام 2025 ما يلي:

- **فيما يخص برامج الإصلاح غير المدعومة بموارد الصندوق،** تم إعداد 6 تقارير مراجعة للدول المعنية منها ثلاث مراجعات للجمهورية اليمنية ومراجعتين لدولة فلسطين، ومراجعة واحدة لمملكة البحرين.
- **بالنسبة للقروض الجديدة المقدمة من الصندوق،** فقد تم تقديم قرضين تلقائيين لكل من الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية بقيمة إجمالية بلغت 25.458 مليون د.ع.ح لدعم موازين المدفوعات لدى الدولتين.
- شهد عام 2025 اعتماد مجلس المديرين التنفيذيين خلال اجتماعه الدوري في سبتمبر 2025 لثلاث سياسات، وهي سياسة **المشاورات الاقتصادية، وسياسة التمويل، وسياسة معالجة المتأخرات،** وذلك في سياق استكمال إطار العمل المؤسسي، ومنظومة القواعد المنظمة لعمل الصندوق.

الركيزة الثانية: شريك فكري ذو مكانة، بما يتضمن مشاريع خطة لجنة البحوث وموجز السياسات. شمل العمل على تحقيق الركيزة الثانية إعداد دراسات وأوراق فنية، وموجز سياسات

أشرفت لجنة البحوث عليها خلال مراحل إعدادها المختلفة، فضلًا عن مجموعة من الدراسات تم إعدادها وتقديمها في إطار أعمال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتناولت موضوعات ذات أولوية.

الركيزة الثالثة: جهة بناء القدرات المؤسسية، حيث تضمن عمل الصندوق بإطار سعيه لتحقيق أهدافه بإطار تلك الركيزة تقديم برامج مساعدات فنية، ودورات تدريبية من خلال معهد التدريب وبناء القدرات التابع له. وقد عكست تقارير التقييم ومتابعة الأداء جودة وفعالية برامج المعونة الفنية وكذلك عكس تقييم المشاركين في الدورات التدريبية درجة الاستفادة العالية والقيمة المضافة التي يحققها نشاط التدريب المقدم من الصندوق للمشاركين من البنوك المركزية ووزارات المالية في الدول العربية، حيث بلغت نسبة رضاء المشاركين في 81 دورة قدمها الصندوق خلال عام 2025 نحو 84 في المائة.

وكان من بين أهم الإنجازات أيضا ما يلي:

- تنظيم ثلاث برامج تعليم تنفيذية، بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة،
- المساهمة في تطوير الاحصاءات المالية والبنوك في الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت.
- تقديم الدعم الفني لتطوير بيانات القطاع المالي للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات.
- مساعدة السلطات العراقية في إعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في جمهورية العراق، وإطلاق مبادرة أشتر الآن أدفع لاحقاً فضلًا عن تقدم المساعدة الفنية لصياغة إطار تنظيمي ورقابي للأصول الافتراضية والمُشفرة للبنك المركزي العراقي.
- المساهمة في تطوير إدارة المالية العامة لوزارة المالية في دولة ليبيا.
- تقديم الدعم الفني لوزارة الميزانية بجمهورية جيبوتي، لغرض تحسين كفاءة العمل في الوزارة في عدة مجالات في مقدمتها إعداد الإطار متوسط المدى للنفقات، وإعداد موازنة البرامج وغيرها من المجالات الرامية لتعزيز الموارد وتحسين وترشيد النفقات

الركيزة الرابعة: تعزيز دور الصندوق كشريك استراتيجي للدول الأعضاء، حيث تضمن عمل الصندوق في سياق سعيه لتحقيق أهدافه بإطار تلك الركيزة بناء شراكات استراتيجية، حيث تم توقيع ثمان (8) شراكات استراتيجية، بين صندوق النقد العربي وكلٌ من:

- بنك التنمية للبلدان الأمريكية (The inter-American development bank)
- صندوق احتياطي امريكا اللاتينية (Latin American Reserve Fund)
- الآلية الأوروبية للاستقرار (European Stability Mechanism)
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية (The Islamic Financial Services Board)
- المكتب الإقليمي للأبحاث الاقتصادية الكلية لدول الآسيان +3 (ASEAN+3 Macroeconomics Research Office)
- مؤسسة غيتس (Gates Foundation)
- صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)
- البنك الاسلامي للتنمية (Islamic Development Bank)

الأداء على مستوى الممكنات المؤسسة

فيما يخص الأداء خلال عام 2025 على مستوى الممكنات المؤسسية فقد كان متوسط نسب الأداء حوالي 91 في المائة، وفيما يلي نسب أداء على مستوى الممكنات المؤسسية:

- السياسات والإجراءات (100%)
- كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية (80%)
- استراتيجية تقنية المعلومات والتحول الرقمي (100%)
- الكفاءة التشغيلية (88%)
- إدارة المخاطر (70%)
- استراتيجية التواصل (100%)

بالنسبة **للاستدامة المالية**، فقد جرى خلال عام 2025 استكمال الجهود المبذولة لإعادة هيكلة المتأخرات للدول المتعثرة، وبدأ تحصيل المتأخرات فعليًا في الربع الرابع من العام لكل من اليمن والصومال.

على صعيد الاستخدام الأمثل للموارد، فقد أعد الصندوق منظومة محكمة لمتابعة الأصول الثابتة شملت إعداد قائمة حصر يتم تحديثها بصورة دورية للاستفادة منها بدلاً من الشراء الجديد، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق.

في ذات السياق، قدم الصندوق الدعم اللوجستي لعدد ستين (60) فعالية وبرنامجًا تدريبيًا حضوريًا خلال العام **اعتماداً على الموارد الذاتية**، بالإضافة إلى تنفيذ جميع طلبات الشراء المستلمة خلال العام والبالغ عددها سبعمائة واثنين وعشرين (722) طلبًا، بما يعكس كفاءة إدارة المشتريات.

بالنسبة **لسير تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية المتعلقة بتقنية المعلومات والتحول الرقمي**، فقد تم خلال عام 2025 الانتهاء من تنفيذ ستة (6) مشاريع مخططة ضمن الاستراتيجية المشار إليها، ويأتي في مقدمتها مشروع تطبيق نظام إدارة الموارد المؤسسية، لما له من دور محوري في تعزيز تكامل الأنظمة ورفع كفاءة العمليات المؤسسية. كما شملت المشاريع الأخرى تطوير أنظمة برنامج تمويل التجارة العربي، وترقية أنظمة الجدار الناري وحلول المصادقة، وإعادة تصميم منظومة الاكتشاف والاستجابة الموسعة للأمن السيبراني، إلى جانب استبدال شبكة الاتصال اللاسلكي وجدار الحماية لموقع التعافي من الكوارث، فضلاً عن تحقيق الامتثال لبرنامج أمن العملاء التابع لسويفت، بما يعزز متطلبات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال.

لأغراض **تعزيز الكفاءة التشغيلية**، تم التعاقد مع (22) موظفًا جديدًا ضمن خطة التوظيف لعام 2025، إلى جانب الانتهاء من تنفيذ جميع مشاريع التدقيق المقررة خلال العام. وفي إطار تمكين السياسات والإجراءات، جرت مراجعة وتحديث جميع أدلة السياسات والإجراءات المخطط لها خلال العام والبالغ عددها 45 دليل سياسات واجراءات. وعلى صعيد تعزيز إدارة المخاطر، تم تنفيذ 50% من خطط وإجراءات الأمن السيبراني، مع تحقيق نسبة امتثال بلغت 90% بالإجراءات التي تحكم الأنشطة، بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية والحد من المخاطر التشغيلية والتقنية.

بخصوص سير تنفيذ الأنشطة المتضمنة في **استراتيجية التواصل المؤسسي**، تم تنفيذ عشر (10) فعاليات داخلية موجهة للموظفين خلال العام، شملت الاحتفال بيوم اللطف، واليوم العالمي للغة العربية، وإطلاق الهوية البصرية الجديدة للصندوق، واليوم العالمي للسكري، وغيرها من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التواصل المؤسسي وترسيخ الهوية التنظيمية. كما تم إطلاق حسابات الصندوق على منصات التواصل الاجتماعي في شهر مايو 2025.

نشاط الصندوق في مجال الإقراض

انطلاقاً من دوره المحدد باتفاقية إنشائه، يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول العربية الأعضاء، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، بهدف المساعدة على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومساندة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة (2025- 2030)، حيث خصّص الصندوق منذ إنشائه ما يقارب من ثُلثي موارده لهذا النشاط. كما تم رفع الموارد المخصّصة للإقراض في إطار هذه الاستراتيجية إلى 80 في المائة بما ينسجم مع التوظيف الأمثل لموارد الصندوق والحاجة لتعزيز موارد الإقراض من ناحية، وممارسات المؤسسات النظيرة من ناحية أخرى.

وباعتبار نشاط التمويل أو الإقراض النشاط الأساسي الذي أُنشئ من أجله صندوق النقد العربي، يعمل الصندوق باستمرار على تطوير إمكاناته لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

تدعم القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي استقرار الدول الأعضاء التي تواجه أو قد تواجه اختلالات في موازين المدفوعات تؤثر على استقرارها الاقتصادي. اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين خلال عام 2025 **سياسة جديدة للتمويل**، وتمثلت أهم الملامح الرئيسية لها فيما يلي:

تركيز القروض التي يقدمها الصندوق على دعم استقرار الدول الأعضاء التي تواجه أو قد تواجه اختلالات في موازين المدفوعات تؤثر على استقرارها الاقتصادي.

إعطاء الدولة العضو المقترضة فسحة من الوقت لمعالجة أسباب الاختلالات التي تواجهها ودعم أو استعادة الاستقرار والنمو، ويقوم الصندوق في إطار برامج الإصلاح التي يمولها بالتعاون مع الدولة العضو في تصميم مصفوفة من الإصلاحات تساعد في معالجة الأسباب التي قادت لتلك الاختلالات سواء كانت في المالية العامة أو في تصميم السياسة النقدية أو سياسة سعر الصرف أو أية سياسات هيكلية أخرى.

مراعاة تصميم برامج الإصلاح بصورة تقلّل بشكل فعّال المخاطر الائتمانية التي يواجهها الصندوق، من خلال تقديم الحجم المناسب من التمويل، والتوافق على شروط وإصلاحات تعالج أسباب الاختلالات وبالتالي تقلل من احتمالية التعثّر أو التأخر في السداد.

تتضمن برامج الصندوق تشخيصاً معمقاً لمشكلة ميزان المدفوعات وأسبابها الجذرية وتداعياتها، لدعم حزمة الإصلاحات وتعديل للسياسات الكفيلة بتحسين الوضعية، وتأكيد وتعزيز استدامة الدين، بصورة واقعية مبنيّة على التوقعات الاقتصادية المشروطة بالإصلاحات الهيكلية والإجراءات اللازمة للحد بصورة فعالة من المخاطر التي تواجهها الدولة، وكذلك الحد من المخاطر الائتمانية التي يواجهها الصندوق.

يُطور الصندوق أدوات تساعده على تقييم قدرة الدولة العضو على الوفاء بالتزاماتها. وفي هذا السياق، يتم استخدام هذه الأدوات قبل الموافقة على القرض وعند النظر في سحب دفعات جديدة من القرض المتعاقد عليه. كما يجب أن تمثل مخرجات تقييم المخاطر، والقدرة على السداد واستدامة الدين عنصراً مهماً عند تحديد حجم التمويل المقترح تقديمه للدولة العضو. وبالتالي يتم مراعاة الاتساق بين التحليل المتعلق بأسباب الاختلالات الاقتصادية والمخاطر التي تواجه الدولة العضو، ومستهدفات البرنامج والشروط الكمية والإصلاحات الهيكلية.

يكون تحديد مستهدفات البرنامج

عملية تشاركية مع الدولة العضو المقترضة ويعكس التحديات التي تواجهها، وأولويات الإصلاح المتبناة من قبل الدولة حسب رؤيتها للإصلاح، بما يعزز الدعم السياسي لتنفيذ هذه الإصلاحات، وعدم خلق تحديات للدولة العضو في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع مؤسسات دولية أو إقليمية أخرى نتيجة تنفيذ برامج صندوق النقد العربي.

تتضمن السياسة أن يكون هنالك تعاون فعال مع المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، وذلك لغرض تكوين فهم أفضل لدى الطرفين عن طبيعة التحديات التي تواجه الدولة العضو، وأفضل السياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه التحديات، غلا أن هذا التعاون لا يقلل من أهمية الحفاظ على الاستقلالية الفنية والمالية لصندوق النقد العربي.

يوضح الملحق رقم (1) أنواع التمويلات المقدمة من الصندوق للول العربية المقترضة وفق سياسة التمويل المعتمدة.

ولغرض تعزيز فرص النجاح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأربعة والمتمثلة في العمل كجهة إقراض فعالة ومؤثرة، ومساهم أساسي في تقديم الخدمات الفنية للدول الأعضاء كشريك فكري ذو مكانة، والعمل على بناء القدرات المؤسسية العربية، والقيام بدور الشريك الاستراتيجي لتعزيز التعاون في الوطن العربي.

بذل الصندوق خلال عام 2025 جهوداً ملموسة هدفت لتوفير المُمَكّنات المؤسسية، والتي تتضمن تحقيق الاستدامة المالية من خلال تحقيق الإيرادات المستمرة التي يمكن التنبؤ بها بفضل الاستثمارات عالية الأداء، وتشجيع ومساندة جهود التحول الرقمي والكفاءة التشغيلية وتوفير نموذج تشغيلي فعّال، وبناء استراتيجية التواصل والإعلام، وتعزيز قدرة الصندوق على التكيّف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

كذلك، تم اعتماد سياسة المشاورات الاقتصادية مع الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي. تهدف السياسة إلى توفير الإطار المؤسسي الذي يحكم نشاط المشاورات الاقتصادية مع الدول الأعضاء (Surveillance) الذي تم تفعيله ضمن الرؤية والتوجهات الاستراتيجية الجديدة للصندوق.
يتم تنفيذ بنود سياسة المشاورات الاقتصادية وفق المادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الصندوق، والتي تنص على اعتماد الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه على "عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية".

وتكون المشاورات وفق المادة الخامسة المشار إليها بصفة دورية يتم تحديدها حسب الحاجة، وتتضمن مناقشات مُعمقة مع المسؤولين الحكوميين.

وفي سياق تعزيز الممكنات المؤسسية أيضاً، وافق مجلس المحافظين على زيادة رأسمال الصندوق، حيث تمثل هذه الخطوة محطةً مفصلية في مسيرة الصندوق، وتعزيزاً لجهوده لتحقيق الاستدامة المالية، وتأكيدًا جديدًا على الثقة المتجددة بدوره الحيوي في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ودفع مسارات النمو المستدام في منطقتنا.

وتم خلال عام 2025 في سياق سياسة معالجة المتأخرات المعتمدة، توقيع اتفاقيات إعادة جدولة للمديونيات المتعثرة مع ثلاث دول من إجمالي أربع دول متعثرة، بعد توقف عن الوفاء بالالتزامات لبعض الديون المتعثرة استمر لنحو 40 عاماً.

بهذا الصدد، تم توقيع اتفاقية بين الصندوق وحكومة الجمهورية اليمنية، حول إعادة هيكلة مديونية اليمن تجاه الصندوق، خلال فعاليات مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة الذي نظمته وزارة المالية السعودية وصندوق النقد الدولي في مدينة العلا بالمملكة العربية السعودية، يومي 16 و17 فبراير 2025.

في ذات الإطار، وعلى هامش اجتماع مجلس محافظي الصندوق في الكويت يوم 09 أبريل 2025، تم توقيع اتفاقية إعادة هيكلة مديونية **جمهورية الصومال الفيدرالية.** كما تم توقيع اتفاقية اعادة جدولة مديونية **جمهورية السودان** في تاريخ 09 ديسمبر 2025.على صعيد متصل، تم إجراء مشاورات مع المسؤولين في **الجمهورية العربية السورية،** بشأن مقترحات تسوية المتأخرات من المديونية المستحقة للصندوق.

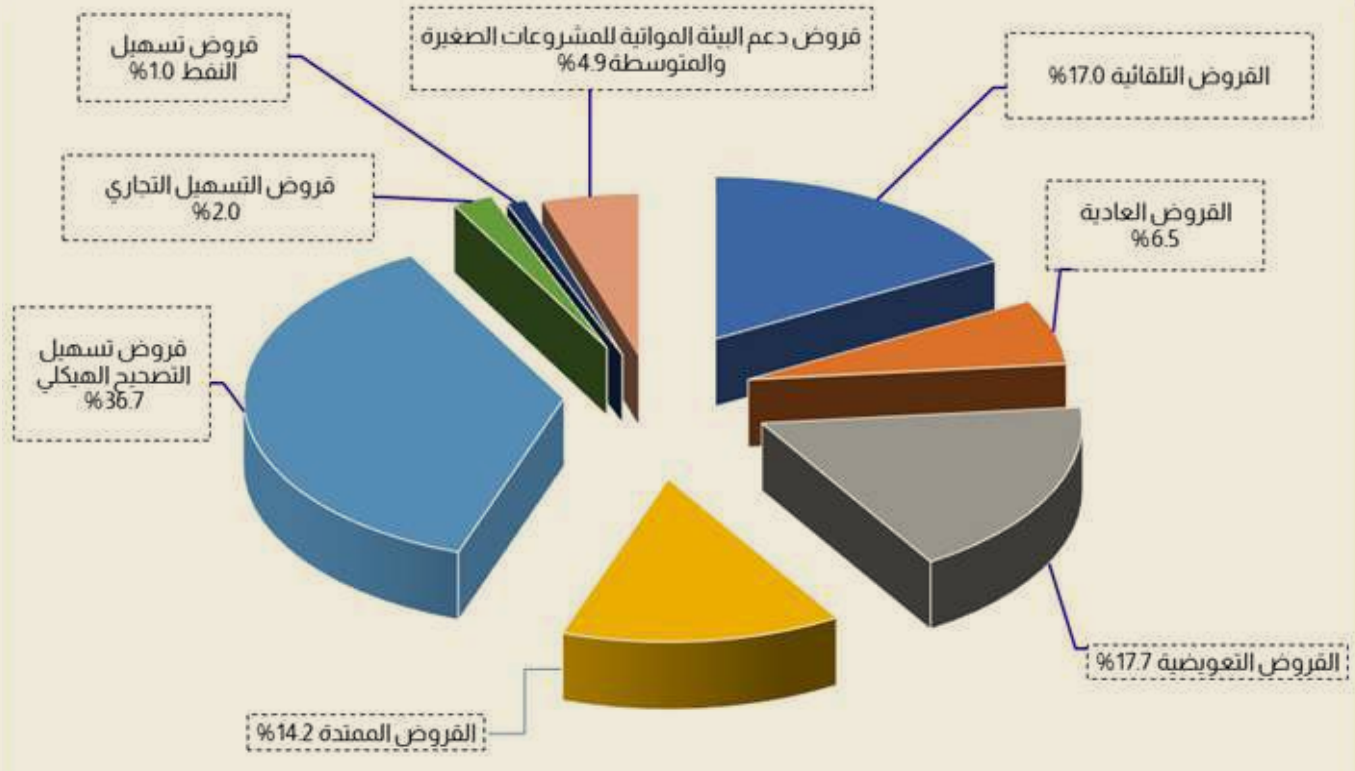
التعاقدات على القروض الجديدة والتزامات القروض

تعاقد الصندوق، في عام 2025، مع كل من **المملكة الأردنية، الهاشمية والجمهورية التونسية** على قرضين تلقائيين، بقيمة إجمالية بلغت 25.458 مليون د.ع.ح.، حيث بلغت قيمة القرض المقدم للمملكة الأردنية الهاشمية 11.077 مليون دينار عربي حسابي، ما يُمثل 75 في المائة من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة، بعد التوقيع على اتفاقية القرض. في حين بلغت قيمة القرض التلقائي المقدم إلى الجمهورية التونسية 14.381 مليون د.ع.ح.، وتم سحبه دفعة واحدة، بعد توقيع عقد القرض.

بإضافة قيمة القرضين الجديدين الذين قدمهما الصندوق في عام 2025 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي وافق الصندوق على تقديمها لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2025، إلى نحو 3.182 مليار د.ع.ح.، تعادل نحو 13 مليار دولار أمريكي.

استفادت أربع عشرة دولة عربية من القروض التي قدمها الصندوق، خلال الفترة 1978- 2025، والبالغ عددها 206 قرضاً. يبين الجدول (1)، ضمن الملحق رقم (2)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة. يبين الشكل التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978- 2025، كما يبين الجدول (2) ضمن الملحق رقم (2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة (1978 - 2025)



المشاورات مع الدول الأعضاء بخصوص طلبات القروض الجديدة

أجرى الصندوق خلال عام 2025 مشاورات مع بعض الدول الأعضاء حول الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قروض جديدة لدعم برامج إصلاح لديها

تسلم الصندوق خلال عام 2025 طلب من **الجمهورية التونسية**، للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض ممتد. حيث استكمل الصندوق دراسة طلب القرض تمهيداً للتشاور مع السلطات التونسية حول برنامج الإصلاح. كما تسلم طلبا من المملكة المغربية للاستفادة من موارده في شكل قرض ممتد. حيث يجري التشاور مع السلطات المغربية حول برنامج الإصلاح. المرتقب دعمه بموارد القرض المطلوب.

المشاورات مع الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ البرامج غير المدعومة بقروض الصندوق

بخصوص متابعة سير تنفيذ البرامج الاقتصادية غير المدعومة بقروض الصندوق، والمتوافق عليها مع كل من مملكة البحرين، والجمهورية اليمنية، ودولة فلسطين، ويشرف الصندوق على تنفيذها، بشراكة مع الدول العربية الداعمة لهذه البرامج، فقد تم ما يلي:

بالنسبة **لبرنامج التوازن المالي لمملكة البحرين،** والذي دعمته كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، فقد أتم الصندوق خلال عام 2025 جهوده في متابعة تنفيذ البرنامج المنوه عنه، وقام بإعداد تقييم شامل لتطورات الأداء ضمن البرنامج خلال فترة البرنامج، وبما يتضمن استعراض التطورات الاقتصادية الحديثة، وأبرز الجهود منذ بدء البرنامج متضمنة الأداء المالي، إلى جانب تطورات التمويل والدين العام، إضافة إلى النظرة المستقبلية.
كان من أبرز إنجازات تطبيق البرنامج تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة بلغت 5 في المائة في عام 2019 وزيادة نسبتها إلى 10 في المائة في عام 2022، ومراجعة رسوم بعض الخدمات الحكومية، وزيادة مساهمة الشركات المملوكة للدولة، واستكمال برنامج التقاعد الاختياري، ووقف الدعم الموجه من الموازنة العامة لهيئة الكهرباء والماء، وتوحيد برامج الدعم الاجتماعي المتعددة في إطار قاعدة موحدة للبيانات، وتطبيق إجراءات لتقليص وضبط المصروفات التشغيلية تضمنت تشكيل فرق لمراجعة طلبات الشراء بإطار المصروفات التشغيلية، مع خفض سقوف اعتماداتها السنوية، وتقليص مصروفات المشاريع بما يتماشى مع مستهدفات البرنامج مع تطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية من خلال إصدار دليل لتنظيم العلاقة التعاقدية بين الجهات الحكومية والمستثمرين في القطاع الخاص.

فيما يخص ب**رنامج الإصلاح للجمهورية اليمنية،** فقد كانت الجمهورية اليمنية، ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي، قد تبنّت بالتوافق مع صندوق النقد العربي، وبدعم مالي من المملكة العربية السعودية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي يغطي الفترة (2022-2025). وقد وقعت الجمهورية اليمنية اتفاقاً مع الصندوق بتاريخ 24 نوفمبر 2022، بشأن إشراف الصندوق على تنفيذ البرنامج المذكور، بحيث يقدم الصندوق الدعم الفني بإطار تصميم البرنامج ومتابعة سير تنفيذه. وتم خلال عام 2025 تتبع تطورات الأداء ضمن البرنامج بشكل دوري وإنجاز تقارير المتابعة الربعية والتشاور مع السلطات اليمنية بما يخدم تحقيق مستهدفات البرنامج ويساهم في تعزيز وضع المالية العامة والتوازنات الاقتصادية الخارجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في الجمهورية اليمنية.

بالنسبة **لبرنامج الدعم المالي المقدم من المملكة العربية السعودية إلى دولة فلسطين** لدعم تنفيذ إصلاحات مالية تم تضمينها

في خطاب النوايا الموقع في تاريخ 17 أكتوبر 2024 بين صندوق النقد العربي والحكومة الفلسطينية، فقد واصل الصندوق خلال عام 2025 إعداد تقارير متابعة سير تنفيذ البرنامج، بما يتضمن تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مع عرض موقف تنفيذ الإصلاحات المستهدفة والتحديات والمخاطر التي تواجه التنفيذ. هدف البرنامج لتقوية وضع المالية العامة بما يُمكن الحكومة الفلسطينية من مواجهة تداعيات العدوان على غزة، وبما يتضمن تعزيز حوكمة الإيرادات العامة، وضبط الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية ورفع الكفاءة المالية، لتمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز إدارة الموارد المحدودة وتلبية متطلبات وأولويات الإنفاق في ظل التحديات القائمة.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 25.458 مليون د.ع.ح. خلال عام 2025، بينما كان إجمالي السحب خلال عام 2024 يبلغ 133.072 مليون د.ع.ح. بالإضافة الى إعادة جدولة قروض الجمهورية الصومالية الفيدرالية والجمهوريةاليمنية والتي بلغت 126.836 مليون د.ع.ح. وفى المقابل قامت الدول المقترضة وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض بتسديد ما قيمته 128.608 مليون د.ع.ح. خلال عام 2025، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 512.958 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2025، مقابل 582.800 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2024.

تجدّر الإشارة إلى أنه لا يوجد رصيد للتعاقدات غير مسحوب بنهاية عام 2025 ونهاية عام 2024. يُبيّن الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2024 و2025، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2025.

يُبيّن الجدول (أ-3) في الملحق رقم (1) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2024 و2025، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) بذات الملحق تفاصيلها للفترة 1978-2025.

المتـــــأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثنا عشر شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. وبحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2025 هناك حالة تأخر واحدة تتمثل في الجمهورية العربية السورية، حيث بدأت في التأخر منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2025 حوالي 4.101 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني. يتابع الصندوق مع المسؤولين للتوصّل إلى تسوية للمتأخرات بأقرب فرصة ممكنة.

أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

تميزت سنة 2025 بتنامي أنشطة المساعدة الفنية مقارنة بالعام الماضي، مما يعكس التزام الصندوق بدوره المحوري في بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء. كما شهد هذا العام مزيدا من تكثيف جهود التواصل مع عديد المنظمات الدولية والمؤسسات النظيرة، في إطار تعزيز الشراكات واستكشاف فرص تعبئة الموارد لدعم برامج المساعدة الفنية.

أولًا: إطلاق "برنامج المدفوعات الرقمية الفورية الشاملة في الدول العربية"

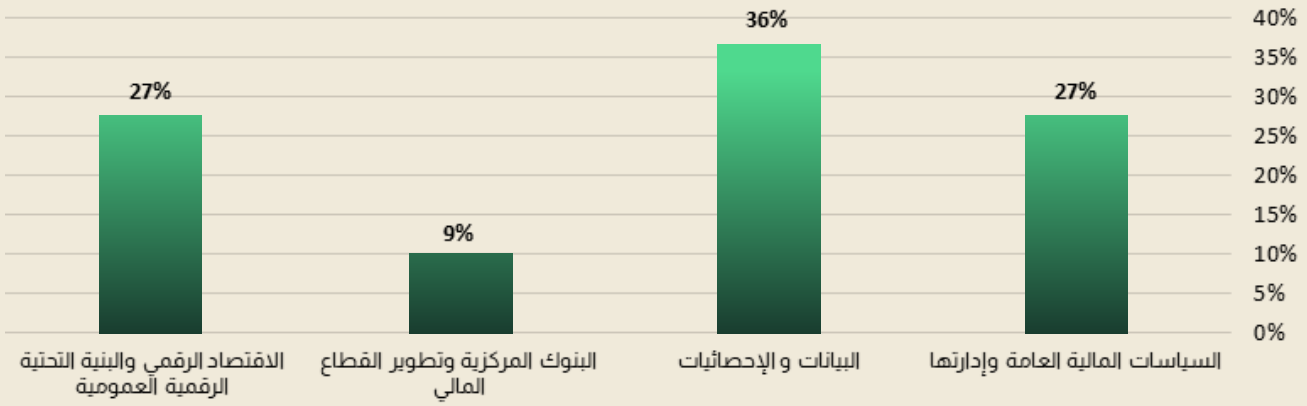
شهد عام 2025 دخول برنامج أنظمة المدفوعات الفورية الشاملة في المنطقة العربية (Arab IIPS Facility) حيز التنفيذ. يقدم الصندوق من خلال البرنامج الدعم الفني للسلطات الإشرافية العربية لمساعدتها في تطوير أنظمة الدفع الفورية وتطبيقاتها، وتحديث البنية التحتية اللازمة لها، بما يعزز كفاءة خدمات الدفع الفوري. ستبدأ أنشطة البرنامج الفعلية مع مطلع سنة 2026، وتستمر لمدة خمس سنوات حتى نهاية ديسمبر 2030.

- **الأهداف الاستراتيجية للبرنامج:**
  - **تعزيز الشمول المالي** عبر تمكين أنظمة دفع رقمية فورية، منخفضة التكلفة، وقابلة للتشغيل البيني، بحيث تكون متاحة للجميع، بما في ذلك الفئات غير المشمولة.
  - **تقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية** على مستوى الدول لدعم الابتكار المالي، مع ضمان حماية المستهلك والحفاظ على متانة واستقرار النظام المالي.
  - **تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي** في مجالات أنظمة الدفع والخدمات المالية الرقمية، بما يسهم في تناسق السياسات والإجراءات بين الدول.
  - **تسريع تطوير البنية التحتية الرقمية العامة،** مثل أنظمة المقاصة الوطنية (National Switches)، والهويات الرقمية، والأطر التنظيمية التي تمكّن من الابتكار.
  - **دعم أهداف المساواة والعدالة الاجتماعية** من خلال ضمان وصول النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية والنائية إلى الخدمات المالية الرقمية.
  - **الاستفادة من دور صندوق النقد العربي** كمؤسسة إقليمية مرموقة لتنسيق الجهود بين البنوك المركزية، والشركاء الدوليين، والقطاع الخاص في المنطقة.

ثانيا: أنشطة ومشاريع المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء خلال سنة 2025.

على صعيد أنشطة المساعدة الفنية الاعتيادية، قام الصندوق بإطلاق إحدى عشرةَ مشروعًا نوعيًا لصالح خمسة دول أعضاء منها ما تم إنجازه ومنها من هو في طور الإنجاز أو الدراسة، لتشمل مجالات متعددة مثل تطوير الإحصاءات المالية، إعداد الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، دعم إصلاحات المالية العامة، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي. وقد عكست هذه المشاريع التزام الصندوق بدوره المحوري في بناء القدرات المؤسسية وتبني أفضل الممارسات الدولية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية المستدامة في المنطقة العربية. فيما يلي نبذة عن مشاريع المساعدة الفنية المنجزة أو في طور الإنجاز في عدد من الدول العربية:

توزيع المساعدات الفنية للصندوق (المنجزة والقائمة) حسب القطاعات الرئيسية لتدخلات الصندوق خلال سنة 2025.



مجالات برامج المعونة الفنية المقدمة من الصندوق إلى دولة الإمارات العربية المتحدة:

- **تطوير إحصائيات القطاع المالي -المرحلة الأولى:** في إطار دعم تطوير الإحصاءات المالية لصالح المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء في دولة الامارات وفق أفضل الممارسات الدولية، أنجز الصندوق خلال شهر مايو 2025 المرحلة الأولى من مشروع تطوير إحصائيات القطاع المالي لصالح المركز، وبناءً على طلب المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. تضمنت هذه المرحلة إجراء تقييم شامل لمنهجيات إعداد بيانات القطاع المالي والبنوك ضمن الحسابات القومية، وتحليل مصادر البيانات المتاحة، مع التركيز على استبدال المسوحات الميدانية بالسجلات والقوائم المالية لتعزيز الكفاءة والدقة. كما شمل المشروع مراجعة آليات العمل المتعلقة بالقطاع المالي والقطاعات الفرعية وفق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 وتحديثاته للعام 2025، إضافة إلى تقديم توصيات عملية واضحة وجداول زمنية محددة، بهدف الوصول إلى تطوير شامل يعزز موثوقية الإحصاءات المالية ويدعم اعتماد أفضل الممارسات العالمية.

- **تطوير إحصائيات القطاع المالي والبنوك-المرحلة الثانية:** استكمالاً للمرحلة الأولى، أنجز الصندوق خلال شهر نوفمبر 2025 المرحلة الثانية من مشروع تطوير إحصائيات القطاع المالي لصالح المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء في دولة الامارات، حيث ركزت المرحلة الثانية على تقييم شامل للقطاعات المكونة للإحصاءات المالية وحساب المؤشرات الأساسية للحسابات القومية، إضافة إلى وضع الأسس اللازمة لتغطية القطاعات التسعة المكونة للقطاع المالي. كما شملت استكمال جميع المتطلبات من السجلات الإدارية اللازمة لاحتساب المؤشرات، بالاعتماد على البيانات المستخلصة من التقارير المالية للمؤسسات المعنية، بما يضمن دقة وشمولية الإحصاءات المالية.

مجالات برامج المعونة الفنية المقدمة من الصندوق إلى جمهورية العراق:

- **بناء "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 بالعراق":** استجابة لطلب البنك المركزي العراقي، استكمل الصندوق، خلال عام 2025 إنجاز مشروع إعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2025-2029، في إطار مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية (FIARI)، وبالتعاون مع شركاء دوليين من بينهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، البنك الدولي، والتحالف العالمي للشمول المالي. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج متكاملة تدعم الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تم تقديم الدعم الفني للبنك المركزي في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية،

التي اكتملت خلال شهر مايو 2025، وأُعلن رسميًا عن إطلاقها في مؤتمر نظمه البنك المركزي العراقي بتاريخ 25 مايو 2025 في العاصمة بغداد، بحضور ممثلين عن الجهات الوطنية والدولية. ويمثل هذا الإنجاز خطوة محورية نحو تعزيز الشمول المالي في العراق، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية.

- **"اشتري الآن وادفع لاحقا (Buy Now Pay Later)** ": تم الشروع في تقديم هذه المساعدة الفنية خلال شهر أبريل 2025 لصالح البنك المركزي العراقي، في إطار دعم جهود تعزيز الشمول المالي وتطوير حلول مبتكرة للائتمان الاستهلاكي قصير الأجل. يهدف البرنامج إلى إعداد إطار تنظيمي متكامل يضمن سلامة العمليات وحماية المستهلكين، إلى جانب تطوير نموذج للتواصل مع الأطراف المعنية بما يشمل الجهات الحكومية، المؤسسات المالية، ومقدمي الخدمات. كما يتضمن وضع خارطة طريق للتنفيذ تضمن التطبيق التدريجي والفعال لحلول BNPL في السوق العراقية.

- **"صياغة مُسودة الإطار القانوني والأطر التنظيمية والتشغيلية الفنية الخاصة بالأصول المُشفرة":** شرع الصندوق في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع خلال شهر نوفمبر 2025، كجزء من برنامج المساعدة الفنية المقدم للبنك المركزي العراقي في هذا المجال. تهدف هذه المرحلة إلى تقييم الإطار القانوني والتنظيمي القائم، وجاهزية السوق، والبنية التحتية المالية في العراق، مع التركيز على وضع أسس إطار تنظيمي ورقابي متكامل للأصول الافتراضية والمشفرة. وتتضمن مخرجات المرحلة الأولى إعداد تقرير شامل يشمل تحليل الوضع الحالي بعد استكمال الاجتماعات، وتحديد الفجوات في البنية التشريعية والبنية التحتية المالية، إلى جانب تقديم توصيات مفصلة وخطة عمل واضحة لتبني الإطار التنظيمي المقترح. ويأتي هذا المشروع في إطار التزام الصندوق بدعم الدول الأعضاء في تطوير بيئات مالية آمنة ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الابتكار المالي ويواكب التحولات الرقمية العالمية.

مجالات برامج المعونة الفنية المقدمة من الصندوق إلى دولة الكويت:

- **تطوير الإحصاءات المالية والبنوك-المرحلة الأولى:** أنجز الصندوق، خلال شهر فبراير 2025، مشروعًا لصالح الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت، في إطار دعمه الفني لتطوير الإحصاءات المالية وفق أفضل الممارسات الدولية. ركز المشروع على مواءمة العمل مع توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 والتصنيف الصناعي الدولي، إضافة إلى إعداد سلسلة زمنية للفترة 2019–2023 حول المؤشرات الكلية للقطاع المالي. كما شمل تقييم دقة النتائج باستخدام نهجين لسنة معيارية (2019): المسوحات الميدانية والسجلات الإدارية، وهي المنهجية الموصي بها حاليًا، بما يعزز جودة البيانات وموثوقيتها لدعم التحليل الاقتصادي وصياغة السياسات المالية.

- **تطوير الإحصاءات المالية والبنوك-المرحلة الثانية:** أنجز الصندوق خلال شهر ديسمبر 2025 المرحلة الثانية من مشروع تطوير الإحصاءات المالية لصالح الإدارة المركزية للإحصاء، استكمالاً للمرحلة الأولى من الدعم الفني في نفس المجال. ركزت هذه المرحلة على مراجعة ما تم إنجازه سابقًا فيما يتعلق بالقطاعات المكونة للإحصاءات المالية وحساب المؤشرات الأساسية للحسابات القومية، إضافة إلى وضع الأسس اللازمة لتغطية القطاعات التسعة المكونة للقطاع المالي. كما شملت استكمال جميع المتطلبات من السجلات الإدارية اللازمة لاحتساب المؤشرات وفقًا للتقارير المالية للمؤسسات المعنية، بما يضمن دقة البيانات ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

- **ثالثاً: جهود الصندوق لتعزيز الشراكات وتعبئة الموارد، لدعم أنشطة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء.** في إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجودة أنشطة المساعدة الفنية، تم خلال الربع الثاني من سنة 2025 تفعيل وظيفة الشراكات وتعبئة الموارد، بما شكّل خطوة مؤسسية مهمة لدعم استدامة البرامج وتعزيز أثرها. وقد جاء ذلك بالتوازي مع جهود قسم المساعدة الفنية في تأمين منحة من مؤسسة غيتس (Gates Foundation)، الأمر الذي أتاح زخماً إضافياً لتكثيف الانخراط مع شركاء دوليين وإقليميين، واستكشاف فرص جديدة لتعبئة الموارد وبناء شراكات استراتيجية.

الأنشطة البحثية والإصدارات

تعد الأنشطة البحثية أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها صندوق النقد العربي في تحقيق أهدافه الاستراتيجية كشريك فكري ذو مكانة، وذلك بغرض تعزيز عملية صنع السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية الفعالة ودعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والمعلومات الدقيقة والموثوقة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما تستهدف الأنشطة البحثية التي يقدمها الصندوق تزويد الطلاب والباحثين وكافة المعنيين بالبحث العملي في الدول العربية الأعضاء بمراجع علمية وأدوات ونماذج اقتصادية تطبيقية تمكنهم من صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم البحثية. أيضاً يسهم النشاط البحثي بالصندوق في تقديم تحليلات متطورة وفهماً عميقًا للتحديات التي تواجهها اقتصادات الدول الأعضاء، وهو ما يمثل خطوة هامة ونقطة انطلاق تساعد في تنفيذ أنشطة المشاورات الاقتصادية والتمويل.

يتنوع النشاط البحثي الذي يقوم به الصندوق بين التقارير الاقتصادية، والبحوث والدراسات التطبيقية، والكتب، والنشرات الإحصائية، وذلك في مجالات الاقتصاد الكلي، والتطورات المالية والنقدية، وتطورات المالية العامة، والقطاع الخارجي.

شملت المبادرات البحثية التي تبناها الصندوق خلال عام 2025 مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك تحليل سياسة المالية العامة، والنمذجة الاقتصادية، والإنتاجية الكلية، وإدارة واستدامة الدين العام، وتعزيز جهود التحول الرقمي ودور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي، وتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية على السياسات النقدية في الدول العربية، وأداء الأسواق المالية العربية، وغيرها من المجالات التي تقع في بؤرة اهتمامات صناع السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة. ومن أجل تعزيز توجهات الصندوق نحو تطوير وتعزيز الأنشطة البحثية والارتقاء بها من حيث الكفاءة والشمولية والعمق، فقد تم استحداث وحدات تنظيمية جديدة داخل الهيكل التنظيمي الجديد للصندوق تعنى بالأنشطة البحثية، تمثلت في:

لجنة البحوث:

تعمل لجنة البحوث كجهة استشارية مركزية مسؤولة عن التنسيق والإشراف على المشاريع البحثية داخل صندوق النقد العربي، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأبحاث عالية الجودة والتنسيق وتقديم المبادرات البحثية، والتكيّف مع المستجدات والتواصل الفعال. تشمل مهام ومسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إعداد خطة المشروعات البحثية السنوية،
- البت في المشروعات البحثية التطبيقية والإشراف عليها وتحديد جدول زمني متوازن خلال السنة للإصدارات والفعاليات البحثية،
- المبادرة باقتراح مواضيع المشروعات البحثية التي تخدم أعمال الصندوق وتستجيب للتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء.
- الإشراف والمتابعة للموارد والمتطلبات اللازمة لإنجاز المشاريع البحثية من اشتراكات أو بيانات أو خبراء مشاركين.
- تطوير أدلة السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالبحوث والنشر والتأكد من أنها تعكس أفضل الممارسات والاعتبارات الأخلاقية والمتطلبات القانونية.
- مراقبة الجودة وضمان التحسين المستمر في جودة البحوث وأهميتها.
- تعزيز الشراكات الخارجية لتثمين نطاق الأنشطة البحثية وتأثيرها ورؤيتها.
- التشجيع على بناء القدرات للباحثين من خلال تحديد الاحتياجات التنموية لهم من خلال التدريب وورش العمل لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم.

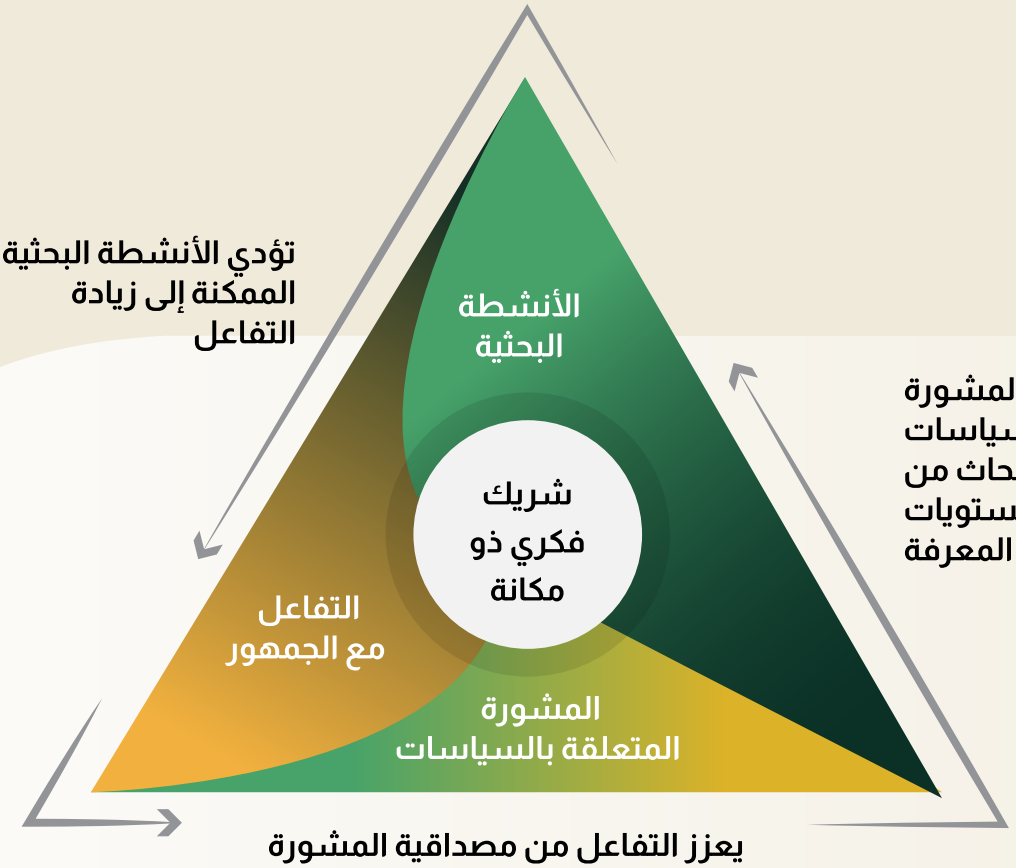
قسم المشاورات والبحث الإقليمي ضمن دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل:

تتضمن مهام القسم إعداد التقارير والمؤشرات الاقتصادية الإقليمية، وتحليل السياسات القائمة على البيانات، مع العمل على تعزيز قدرات تطوير البيانات وتحليلها، كما يهتم بمتابعة التطورات الاقتصادية على مستوى الدول العربية مجتمعة وكذلك مجموعات الدول العربية، ومقارنة ذلك بمجموعات دول مقارنة ضمن أقاليم اقتصادية أخرى. كما يختص القسم برصد وتحليل وتقييم المخاطر والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء وسياساتها، وتقديم التقييمات والتنبؤات لصناع السياسات المستهدفة بناءً على نتائج الأبحاث والمشاورات الاقتصادية، وذلك اعتماداً على الأدوات، والنماذج المتعارف عليها في بناء التنبؤات الإقليمية الاقتصادية لدعم عملية صناعة القرار الاقتصادي في الدول العربية. بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لأعضاء القسم ضمن الأقسام الأخرى بالصندوق لتعزيز بناء القدرات للدول الأعضاء من خلال تقديم ورش العمل والمبادرات، والمساعدات الفنية والدورات التدريبية.

قسم البحوث الرائدة ضمن دائرة تطوير القدرات والابتكار:

يختص القسم بإنتاج تحليلات اقتصادية ومالية متقدمة ومبتكرة تدعم صُنّاع السياسات في الدول العربية في تبني السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتعظيم الفائدة، وتحسين أطر إدارة المخاطر المرتبطة بها. كما يركّز على تطوير أطر تحليلية حديثة وتطبيق أدوات كمية وتقنيات رقمية متقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، لفهم الديناميكيات الاقتصادية المعقدة

نظرة صندوق النقد العربي بشأن تحسين الأنشطة البحثية، وسبل التفاعل مع الجمهور، وخدمات المشورة المتعلقة بالسياسات



واستشراف التحديات والفرص المستقبلية. كما يولي اهتماماً خاصاً بالقضايا الاستراتيجية بما شمل مواضيع الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتغير المناخي. كذلك، يسهم في نقل المعرفة وبناء القدرات وبناء شبكة علاقات متميزة مع المختصين بهذه المواضيع على المستويين الإقليمي والدولي بما يعزز السياسات القائمة على الأدلة ويرسخ دور الصندوق كشريك فكري ذو مكانة للدول العربية.

قسم المعرفة والابتكار ضمن دائرة تطوير القدرات والابتكار:

يتولّى قسم المعرفة والابتكار جمع وتوحيد ومعالجة المصفوفات الإحصائية ذات الصلة لإعداد النشرات الدورية للأسواق المالية العربية لعام (2025)، إلى جانب جمع ومعالجة البيانات وإعداد الجداول الإحصائية الخاصة بالأسواق المالية العربية، وإعداد المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ونشره بشكل يومي.

أمّا على صعيد شبكة المعرفة، فقد واصلت الشبكة جهودها في تطوير بنيتها التقنية وتعزيز استمرارية خدماتها، وتزويد منتسبي الصندوق بمجموعة واسعة من المصادر الإلكترونية الحديثة التي بلغ عددها نحو (1104) مصدر على مدار العام، لغرض المعرفة بأحدث المستجدات والتطورات الاقتصادية والمالية والتقنية المعلوماتية على المستويات الإقليمية والدولية.

وفي إطار الرؤية المتجددة لصندوق النقد العربي التي تضع الابتكار كأحد الركائز الأساسية لمستقبل المؤسسة، فقد تم تأسيس مركز الابتكار كوحدة تعمل تحت مظلة المعرفة والابتكار ضمن دائرة تطوير وبناء القدرات والابتكار، حيث يهدف المركز إلى تمكين الابتكار على المستويين المؤسسي والإقليمي، والاضطلاع بدور المحفّز لاستكشاف سبل تسخير التقنيات الناشئة، وتسريع تبنّي السياسات القائمة على البيانات ودعم تطور الأدوار المؤسسية وتعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على المعرفة، كما سيتولى المركز قيادة وتنسيق جهود الابتكار من خلال التعاون الوثيق مع مختلف الإدارات، بما يضمن تحقيق التكامل والتكافل المؤسسي، إلى جانب دعم مبادرات الابتكار في الدول الأعضاء. يوضح الملحق رقم (4) الأنشطة البحثية والإصدارات التي أنجزها الصندوق النقد العربي خلال العام 2025، والمنشورة على موقعه الرسمي، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: https://www.amf.org.ae/ar

الشراكة الفكرية والحوارات بشأن السياسات (الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل)

تحظى أنشطة الصندوق التي تهدف لتعزيز قنوات التشاور مع السلطات العربية لمناقشة التطورات العالمية والإقليمية باهتمام بالغ، وتأتي في مرتبة متقدمة ضمن أولوياته، وذلك على خلفية انعكاساتها على الاقتصادات العربية. ولتحقيق هذا الهدف ينظم الصندوق اجتماعات وورش عمل وندوات ومؤتمرات بمشاركة كافة الجهات المعنية بالدول العربية، وبالتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين بهدف نقل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، فضلًا عن خلق فرص للاستفادة من تجارب الدول المختلفة في العالم في المجالات الاقتصادية في هذا السياق، تم خلال عام 2025 تنظيم اجتماعات حوارية رفيعة المستوى، وورش عمل، ومؤتمرات، وندوات لمناقشة سبل مواجهة التحديات الناجمة عن التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي على القطاعات الاقتصادية العربية. فيما يلي الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل التي نظمها الصندوق خلال عام 2025:

الاجتماع السنوي العشرون رفيع المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التشريعية والرقابية،

بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وبمشاركة عدد من محافظي ونواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ناقش الاجتماع موضوعات هامة، مثل: "المخاطر والاتجاهات الناشئة في الأنظمة المالية في العالم العربي"، و"سياسات القطاع المالي بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية"، و"تعزيز العمليات الإشرافية"، و"تنظيم العملات المستقرة والإشراف عليها"، و"الذكاء الاصطناعي وهيئات القطاع المالي"، و"تنظيم ومراقبة مخاطر السيولة".

ورشة عمل حول **"إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية في ظل زيادة عدم اليقين"**، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي التونسي. شارك في الورشة عدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات دولية مثل بنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، والآلية الأوروبية للاستقرار. ناقشت الورشة ثلاث موضوعات رئيسية، هي: "السياسة النقدية في ظل حالة عدم اليقين"، و"الاستقرار المالي وسياسات القطاع المالي في ظل حالة عدم اليقين العالمي"، و"جاهزية القطاع المالي لمواجهة الأزمات ".

ورشة عمل حول **"تحقيق الأهداف التنموية في ظل عدم اليقين المالي وهشاشة أوضاع المديونية: الاتجاهات المستقبلية"**. شارك في الورشة عدد من الوزراء والمحافظين ومسؤولين رفيعي المستوى من الدول العربية يمثلون وزارات المالية والاقتصاد والمصارف المركزية إلى جانب ممثلين لعدد من المؤسسات والهيئات العربية. هدفت إلى دعم الحوار العربي حول مواضيع إدارة الازمات، ومناقشة الآثار المترتبة على الديون، والسياسات المالية المطلوبة للتحوط ضد تداعيات الأزمات العالمية، وتحقيق الاستقرار المالي.

في إطار متصل، شارك الصندوق في تنظيم عدد من ورش العمل التي ركزت على تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي والخدمات المصرفية، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة، من أهمها:

ورشة عمل حول **"الأطر التنظيمية والإشرافية للأصول المشفرة "**، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وبمشاركة ممثلين عن جهات تنظيمية ورقابية، وجهات إنفاذ القانون، إلى جانب نخبة من مؤسسات القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. تم خلال الورشة تسليط الضوء على مجموعة من المحاور الرئيسة، منها: "الإطار التنظيمي للأصول المشفرة"، و"التحديات التشغيلية والرقابية، تطور البنية التحتية الرقابية".

ورشة العمل الإقليمية بعنوان **"تعزيز أنظمة المدفوعات السريعة في الدول العربية"**، بالتعاون مع البنك الدولي. تناولت الورشة عدد من الموضوعات، منها: "واقع أنظمة المدفوعات السريعة في المنطقة العربية"، و"الرقابة والإشراف على أنظمة المدفوعات السريعة"، و"حماية المستهلك وتعزيز الشفافية". كما جرى تناول موضوعات الخدمات الإضافية مثل "الدفع عبر رموز (QR)"، و"خدمات طلب الدفع".

فيما يتعلق بأنشطة الصندوق بإطار **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية خلال عام 2025**، فقد شملت ما يلي:

إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، يوم 27 أبريل 2025، تحت شعار **"تعزيز دمج أصحاب الهمم والفئات الهشة في النظام المالي الرسمي"**. بهذا الصدد، نشر الصندوق البيان الصادر عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية.

إطلاق وثيقة **"مبادئ الدول العربية للشمول المالي الرقمي"**، بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كرؤية إقليمية مشتركة تعزز التمويل الرقمي الآمن والشامل والموثوق في الدول العربية. تستعرض الوثيقة أحد عشر مبدأً متكاملًا تهدف لتحقيق شمول مالي رقمي فعّال ومستدام للمنطقة العربية.

في سياق آخر، ولتعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، تم خلال عام 2025 توقيع عدد من مذكرات التفاهم شملت صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية (FLAR)، وآلية الاستقرار الأوروبية (ESM)، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB). في ذات الإطار، تم تعزيز تفعيل مذكرات التفاهم مع كل من مكتب البحوث الاقتصادية الكلية لدول الآسيان (AMRO)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. إضافة لما سبق، كان من بين أبرز الاجتماعات وورش العمل التي شارك الصندوق فيها ونظمتها منظمات دولية وإقليمية خلال عام 2025، ما يلي:

- مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، الذي نظمته وزارة المالية في المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي،

- اجتماعات المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية، واجتماعات اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية،
- اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
- ورشة التوعية حول "الاستعداد لعملية التقييم المتبادل وفقاً لمنهجية الجولة الخامسة من عمليات التقييم المتبادل"،
- اجتماعات مجموعة التنسيق للمؤسسات المالية العربية،
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية،
- اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين،
- جلسات "القمة العالمية للحكومات"،
- "مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2025"، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وبالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)،
- "قمة قادة الشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025"، بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك الدولي،
- ورشة عمل حول "تنسيق السياسات المالية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة"، بالتعاون مع وزارة المالية الإماراتية،
- مؤتمر "مؤتمر الائتمان - من الرؤية إلى القرار"، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي،

أنشطة الأمانات الفنية

أنجز الصندوق خلال عام 2025 كافة المهام المناطة به بحكم توليه الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب، وكذلك مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة، وشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية. تضمن المهام المشار إليها فيما يلي:

أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب:

تضمنت إنجازات الصندوق خلال عام 2025، في إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، تنظيم اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة عشرة للمجلس، والاجتماع العاشر لوكلاء وزارات المالية للدول العربية، بما يشمل إنجاز الدراسات وأوراق العمل والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، وتنظيم المنتدى التاسع للمالية العامة، فضلًا عن تنظيم مجموعة من الاجتماعات وورش العمل والمنتديات التي تأتي ضمن أنشطته في إطار الأمانة الفنية للمجلس.

من جانب آخر، أرسل الصندوق رسالتي مجلس وزراء المالية العرب السنويتين إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، في إطار ترتيبات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين. تناولت الخطابات احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسستين، استناداً إلى القضايا التي سبق التفاهم حولها في اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة عشر للمجلس.

فيما يخص اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة عشرة لمجلس وزراء المالية العرب، فقد نظمه الصندوق في دولة الكويت برئاسة معالي سيد أحمد أبوه وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبمشاركة وزراء المالية في

الدول العربية. جرى خلال الاجتماع مناقشة عدة أوراق عمل وتقارير تناولت موضوعات عدة، من أبرزها: " إدارة الدين العام ومخاطر المالية العامة: إطار ضبط مخاطر الالتزامات العرضية"، و"إنعكاسات توترات التجارة العالمية، وحالة عدم اليقين على الدول العربية"، و"تعزيز أمن الطاقة والاستثمار في الطاقات المتجددة: دور المالية العامة"، و"تحليل مصادر النمو في المنطقة العربية: تقييم أثر السياسة المالية". كما تطرقت المناقشات إلى موضوعي "دور التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة وشفافية العمليات المالية الحكومية"، و"الحد الأدنى العالمي للضريبة والضرائب على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات".

تم خلال الاجتماع العاشر لوكلاء وزارات المالية للدول العربية، الذي نظمه الصندوق في أبو ظبي استعراض ومناقشة عدد من أوراق العمل تناولت عِدة موضوعات، من أبرزها: "دعم الطاقة في المنطقة العربية: التحديات والدروس المستفادة من الإصلاحات الناجحة"، و"تعزيز أمن الطاقة ودور حوافز تنمية مصادر الطاقات المتجددة"، و"تحليل مصادر النمو في المنطقة العربية: تقييم أثر السياسة المالية"، و"إدارة الدين العام ومخاطر المالية العامة: إطار ضبط المخاطر"، و"الحد الأدنى العالمي للضريبة والضرائب على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات" إضافة إلى استعراض تجارب عدد من الدول العربية على صعيد "دور التحول الرقمي في المالية العامة "، و"تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في المؤسسات العامة".

بالنسبة للمنتدى التاسع للمالية العامة في الدول العربية، فقد عقد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبالشراكة مع وزارة المالية الإماراتية تحت عنوان "مرونة السياسة المالية في أوقات عدم اليقين: تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية، وتدابير التغيرات المناخية، واستدامة الدين". حضر المنتدى مدير عام صندوق النقد الدولي، وعدد من أصحاب المعالي وزراء المالية العرب، وأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ووزارات المالية والمصارف المركزية في الدول العربية.

أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه:

تنظيم اجتماع المكتب الدائم للمجلس: الذي عقد في يوليو 2025 برئاسة معالي أيمن بن محمد السياري، محافظ البنك المركزي السعودي، رئيس الدورة الحالية للمجلس.

تنظيم اجتماع الدورة التاسعة والأربعين للمجلس: الذي عقد في سبتمبر 2025 في الجمهورية التونسية برئاسة معالي برعي الصديق أحمد، محافظ بنك السودان المركزي، وبمشاركة محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: "تعزيز استجابة البنوك المركزية للضغوط والصدمات الناشئة عن الحروب التجارية"، و"أطر تعزيز صلابة أمن الفضاء الإلكتروني في القطاع المالي"، و"مبادرة المدفوعات الفورية الشاملة في المنطقة العربية"، و"الاستعداد لبداية الجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل وأهم التحديات التي تواجه مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)".

تنظيم اجتماعات اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، والمتمثلة في:

- **اجتماعين للجنة العربية للرقابة المصرفية:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، من أهمها: "التعليمات الخاصة باختبارات التحمل: اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية المتعلقة بقياس مخاطر تغيرات المناخ"، و"التعليمات المتعلقة بالممارسات المالية المستدامة"، و"تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني"، و"الإطار التنظيمي للبنوك الرقمية"، و"الإشراف على تبني الحوسبة السحابية في المؤسسات المالية والمصرفية"، و"اللوائح التنظيمية للتمويل المفتوح"، و"دور البنوك المركزية في التخفيف من مخاطر التغيرات المناخية"، و"تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية المنقحة والتحديات المصاحبة"، و"آليات الرقابة المجمعة على البيانات المصرفية"، و"القواعد العامة للمنتجات الادخارية لدى البنوك والمصارف"، و"الرقابة المصرفية في ظل التوترات الجيوسياسية".

- **اجتماعين للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، من أهمها: "المبادئ الارشادية لتنظيم خدمات الدفع في العمليات المالية والمصرفية المفتوحة"، و"مراحل تطوير أنظمة الدفع الفورية: من التنظيم إلى الابتكار وكيف تُعزز الشمول المالي"، و"استراتيجيات تحديث أنظمة المدفوعات "،و"تطبيقات المدفوعات البيو مترية "، و"تقنيات الذكاء الاصطناعي البصري لخدمات الدفع والخدمات المصرفية"، و"إدارة الضمانات للحد من مخاطر السيولة مقابل حسابات البنوك لدى البنوك المركزية "،"أنظمة الاستعلام الائتماني باستخدام البيانات البديلة"، و"العملات المستقرة وأطر المخاطر الخاصة بها"، و"كشف الاحتيال في مدفوعات البطاقات"، و"ربط نظم الدفع السريعة".

- **اجتماعين للجنة العربية للمعلومات الائتمانية:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها: "علم وتحليل البيانات كمنتج للشركات الائتمانية"، و"نحو إطار عام لقواعد تسجيل الائتمان بنظم المعلومات الائتمانية"، و"دور شركات المعلومات الائتمانية في التكامل مع شركات التقنية المالية"، و"تعزيز الثقافة المالية والائتمانية من خلال تطبيقها الذكي ووسائل التواصل الاجتماعي لتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات المالية بثقة"، و"تقديم خدمة التقارير الائتمانية عبر القنوات الرقمية"، و"الحلول السحابية لإدارة بيانات الائتمان وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة"، و الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتعزيز نماذج التنبؤ والتصنيف"، و"حماية حقوق مستخدمي الخدمات الائتمانية "، و "تأثير التحولات الرقمية على أنظمة معلومات الائتمان".

- **اجتماعين لفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها : "هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية"، و"تجربة البنك المركزي العراقي في تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة"، و"تعليمات أدوات توفير السيولة للبنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي"، و"إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية في سلطنة عمان"، "إطار الإفصاح الطوعي عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، و"مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني المُحتملة على الاستقرار المالي، و"إطار لصلابة أمن الفضاء الإلكتروني في القطاع المالي"، و"طرق الحد من مخاطر البنوك الرقمية"، و"تحسين الاستقرار المالي من خلال الاصلاحات الهيكلية "، و"مكافحة الاحتيال الرقمي، و"أساليب الحد من مخاطر الأصول المشفرة".

- **اجتماعين لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها: "التمويل الأخضر وأثره على الشمول المالي"، و"مجموعات الادخار لتعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً"، المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة وعلاقتها بالشمول المالي"، و"القرية الرقمية"، و"رقمنة المدفوعات للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة المملوكة من الشباب والمرأة".

- **اجتماعين لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة:** تم خلالهما مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها "فرص وتحديات وحالات استخدام الحوسبة الكمية في القطاع المالي"، و"التنظيم والرقابة على العملات المستقرة"، و"معالجة مخاطر الأصول المشفرة في مجالات أمن الفضاء الإلكتروني وغسل الأموال وتمويل الإرهاب"، و"بناء قدرات العاملين في المصارف المركزية والهيئات التنظيمية في مجال الذكاء الاصطناعي"، و"دور التقنيات المالية الحديثة في رسم ملامح الخدمات المالية"، و "التحديات التشغيلية في تطبيق لوائح العملات المشفرة وكيفية التعامل معها"، و"تطور البنية التحتية الإشرافية للأصول الرقمية".

- **اجتماع لشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية: تم خلاله مناقشة عدد من المواضيع، من أبرزها:** "التصنيف الأخضر والمستدام: الأطر واللوائح التنظيمية والتحديات والاعتبارات الإقليمية"، و" التحول في مجال الطاقة والاقتصاد الدائري للكربون والهيدروجين الأخضر"، و"توسيع نطاق أسواق الكربون وتفعيلها في المنطقة العربية"، و"العلم على تحقيق الأهداف المناخية والإفصاحات المالية ومخاطر التضليل البيئي"، و" الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة ومستقبل

التمويل المستدام"، و"التمويل المستدام والتقنيات المالية الخضراء وتمويل التنوع البيولوجي".

أنشطة أمانة اللجنة الفنية للمبادرة العربية للإحصاءات "عربستات":

تم خلال عام 2025 تنظيم الاجتماع الثاني عشر لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" بأبو ظبي، خلال الفترة من 19-20 نوفمبر 2025 تحت عنوان "سد فجوة البيانات في الدول العربية"، حيث شارك في الاجتماع ممثلين من ثماني عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى ست عشرة مؤسسة إقليمية ودولية بصفة مراقب، أهمها: صندوق النقد الدولي وعدد من المنظمات التابعة له، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ولجنة فيشر التابعة لبنك التسويات الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاقليمية المعنية بالإحصاءات في المنطقة العربية.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة عدة موضوعات شملت تشخيص ومعالجة فجوة البيانات في الدول العربية: التحديات والفرص، ودور المسوحات في سد فجوة البيانات، وتعزيز القدرات الإحصائية: بناء القدرات البشرية والمؤسساتية من أجل بيانات موثوقة، والاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيا لسد فجوة البيانات، ودور الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ومصادر البيانات البديلة في سد فجوات البيانات. ثم ناقشت الجلسة الأخيرة الأولويات الاستراتيجية والتوصيات لسد فجوة البيانات في الدول العربية، ركّزت الجلسة على استعراض الخطوات القادمة وآفاق تطوير مبادرة "عربستات"، والتي كانت عبارة عن جلسة تفاعلية مع المشاركين، أُتيح لهم خلالها طرح الأفكار والتوصيات، وتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول تعزيز مسار العمل خلال المرحلة المقبلة. واختتم الاجتماع بتقديم بعض التوصيات، أهمها:

- ضرورة عمل مجموعات عمل متخصصة في مواضيع معينة بحيث تناقش هذه المجموعات أفضل الممارسات في العمل الاحصائي (Best Practices).
- تطوير المبادرة من خلال مأسسة المبادرة والانتقال من فكرة المبادرة الى فكرة المؤسسة أو الدائرة التي تتولى كل أنشطة المبادرة، مع اقتراح تشكيل لجنة عليا للمبادرة، أو لجنة عربية رفيعة المستوى تحت مظلة عربستات.
- قيام صندوق النقد العربي بإعداد دراسات تناقش عدة موضوعات منها: وضع الدول العربية من حيث الامتثال إلى المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات (SDDS-plus)، والتحديات في هذا المجال، والتحديات المتعلقة بجودة البيانات من خلال تطبيق بنود إطار تقييم جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي (DQAF)، والتي قد يتم تنفيذها لمجموعة مختارة من الدول كنقطة انطلاق (Pilot countries).

عقد ورش عمل تحت مظلة المبادرة في عدة موضوعات مثل تحويلات السياح المقيمين في الخارج، القطاع غير المنظم، آلية التنسيق للعمل الاحصائي في الدول العربية (أفضل الممارسات).

بإطار المبادرة، شارك الصندوق في تنظيم ورشة عمل اقليمية حول "تطبيق نظام الحسابات القومية 2025 وجداول العرض والاستخدام الرقمية"، خلال الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر 2025، في أبو ظبي، وذلك بالشراكة مع الإسكوا وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية استهدفت الورشة تعزيز فهم النظام الجديد للحسابات القومية 2025، ودعم الدول العربية الأعضاء في إعداد جداول العرض والاستخدام الرقمية، إلى جانب مناقشة قضايا أخرى تتعلق بالاقتصاد الرقمي، والاستدامة، والرفاه الاقتصادي. كما تضمنت الورشة عقد جلسة رفيعة المستوى بمشاركة قيادات من مؤسسات دولية وإقليمية لمناقشة سبل دعم تنفيذ النظام الجديد وتعزيز التعاون الإحصائي.

أنشطة الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات للكوادر العربية الرسمية

انسجامًا مع استراتيجية صندوق النقد العربي (2025–2030)، قام معهد التدريب وبناء القدرات خلال عام 2025 بتنفيذ 80 دورة تدريبية. تناولت الأنشطة التدريبية موضوعات تواكب تطلعات الدول الأعضاء وتلبي احتياجاتكم في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، بالإضافة إلى إدراج موضوعات جديدة تواكب التطورات العالمية، من أبرزها: الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، التحول الرقمي والتغيرات المناخية. وبهدف تمكين المشاركين من تطبيق ما يكتسبونه من معارف ومهارات في مجالات عملهم، تم التركيز على تضمين الدورات ورش عمل تطبيقية وحالات دراسية تساعد في تحسين جودة التحليل والمحاكاة وتعزيز فعالية اتخاذ القرار.

بلغ عدد المشاركون في البرامج 2,437 متدرباً التدريبية خلال عام 2025 مقارنة بعدد 2,336 مشاركا خلال عام 2024. وبهذا، يصل إجمالي عدد من شارك في الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمها المعهد خلال السنوات (1988 - 2025) إلى 22,581 مشاركاً.

كما يواصل الصندوق تعزيز دوره كجهة بناء القدرات المؤسسية، وفي إطار توسيع أنماط التدريب المعتمدة، بادر معهد التدريب وبناء القدرات إلى استحداث برامج تدريبية متخصصة على شكل **برامج التعليم التنفيذي (Executive Education Programs)**، وذلك بالتعاون مع مؤسسات دولية وجامعات عالمية مرموقة، بما يسهم في تلبية احتياجات الدول الأعضاء وتعزيز قدرات المسؤولين وصنّاع السياسات على اتخاذ قرارات فعّالة.

وفي هذا السياق، جرى **تنفيذ برنامجين للتعليم التنفيذي خلال عام 2025. حيث نُفِّذ البرنامج الأول، بعنوان "الرقابة على الأسواق المالية"** عن بُعد، بالتعاون مع برنامج النظام المالي العالمي (PIFS) وكلية الحقوق بجامعة هارفارد. (Harvard Law School)

تطور أعداد الدورات والمشاركين بأنشطة معهد التدريب وبناء القدرات خلال الفترة (2011 - 2025)



يحتوي البرنامج على 5 وحدات تدريبية تركز على مجالات مهمة في السياسة المالية وتنظيم الأسواق المالية، ديناميكية الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، وتنظيم أسواق رأس المال واستكشاف الأطر التنظيمية لتعزيز نزاهة السوق وثقة المستثمرين، بالإضافة إلى تنظيم الابتكار الرقمي في المالية وتناول تنظيم الأصول الرقمية، ومنصات التقنيات المالية والابتكارات التكنولوجية في الإشراف. يهدف البرنامج إلى تنمية معارف وقدرات المشاركين حول التحديات المعاصرة في تنظيم الأسواق المالية والرقابة عليها. وقد شهد البرنامج حضور 59 مشاركًا، من 17 دولة عربية، من بينهم 9 (منتمين إلى الصندوق).

أما **البرنامج الثاني**، فقد نُفِّذ بنظام مختلط، شمل ثلاث وحدات تدريبية حضورية ووحدة تدريبية عن بُعد، **وحمل عنوان "السياسة الضريبية وإدارة منظومة الضرائب"**، وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات التجارية العليا – باريس (HEC Paris) وصندوق النقد الدولي. ويهدف البرنامج إلى تأهيل صانعي السياسات والمهنيين العاملين في المجال الضريبي، من خلال تزويدهم بأحدث المعارف والخبرات العملية المتعلقة بتصميم وإدارة ومتابعة السياسات الضريبية ومنظومات الضرائب، بما يمكّنهم من مواجهة التحديات الضريبية الراهنة في المنطقة العربية. وقد شارك في البرنامج 36 متدربًا من 17 دولة عربية.

بلغت نسبة الدورات التي قدمها الفنيين في الصندوق إلى إجمالي الدورات المقدمة 74% خلال عام 2025، في حين تعاون المعهد في تقديم 21 دورة تدريبية مع مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، شملت:

- تسع دورات مع صندوق النقد الدولي،
- ثلاث دورات مع منظمة التجارة العالمية (WTO)،
- دورتين مع البنك الإسلامي للتنمية،
- دورتين مع بنك التسويات الدولية (BIS)،
- أربع دورات، بواقع دورة تدريبية واحدة مع كلٍّ من البنك الدولي (WB)، والبنك المركزي الألماني، وبنك فرنسا المركزي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

وفي إطار التوجه الاستراتيجي للصندوق نحو توسيع استخدام أنماط التدريب المرنة والمبتكرة، وذلك بعد تحديث وتطوير نظام "إكرام" وأتمتة تبادل البيانات بشكل مرن وآمن مع منصة التعليم الإلكتروني " موودل" مما يسمح بتكوين قاعدة بيانات تسهل متابعة الطلب على الدورات وضمان انتفاع كل الدول العربية بالتدريب وتطوير القدرات.

تجدر الإشارة إلى أن جزءًا كبيرًا من النشاط التدريبي لمعهد التدريب وبناء القدرات خلال عام 2025 قد نُفِّذ عن بُعد، بنسبة 73.4% من إجمالي الدورات. وتم تقديم هذه البرامج وفقًا للمواصفات الفنية المعتمدة وأفضل الممارسات العالمية، بما يضمن الحفاظ على جودة المحتوى التدريبي وفعاليته، ويُسهم في تلبية الاحتياجات التدريبية الراهنة والمستقبلية للدول العربية الأعضاء.

ويحرص المعهد على تقديم فرص تدريبية مرنة تراعي احتياجات الدول العربية، بما يتناسق مع استراتيجية الصندوق للفترة 2025–2030. وفي هذا الصدد، يواصل المعهد جهوده للحفاظ على استدامة واستمرارية أنشطة التدريب، من خلال تحديث المحتوى العلمي للبرامج التدريبية وتطويرها، والتوسع في الأنشطة والبرامج التدريبية مع التركيز على الموضوعات المتعلقة بالتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية. كما يعمل المعهد على تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية لدعم تحقيق أثر أكبر ورفع جودة التدريب المقدم.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

بموجب نصوص اتفاقية إنشاء الصندوق، خاصة تلك المتعلقة بالأهداف والمهام، يعتبر النشاط الاستثماري أحد أنشطته الرئيسية. ومما يعزز ذلك، القرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، المتعلقة بوضع الإطار العام لسياسة الاستثمار المعمول بها في الصندوق، فضلًا عن قرارات مجلس المديرين التنفيذيين التي حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار، والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ وإدارة الاستثمارات المختلفة، وسبل التحوط ضد مخاطرها.

في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية ترتكز على المعايير الرئيسية التالية:

- تعزيز سبل حماية الأموال المستثمرة،
- توفير السيولة،
- حرية التحويل،
- تحقيق أقصى عائد متاح
- مراعاة الحد من المخاطر الاستثمارية وإدارتها، لتبقى في الحدود المقبولة على المستوى الكلي.

شهدت الأسواق المالية الرئيسية أداءً قوياً في عام 2025 حيث سجلت جميع فئات الأصول الرئيسية مكاسب كبيرة تصدرتها أسهم شركات الأسواق الناشئة والآسيوية وأسهم الشركات الأمريكية ذات النمو السريع في ظل تفاؤل حول آفاق الذكاء الاصطناعي. ومن جانب آخر سجلت أسواق الأسهم الأوروبية أداءً جيداً نسبياً، ولكنها أقل بالمقارنة مع الأسواق المالية الأمريكية بسبب الانكشاف المحدود نسبياً لشركات التكنولوجيا في الدول الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أن الدولار الأمريكي انخفض بنسبة كبيرة بلغت 9% خلال عام 2025، والذي يعتبر أكبر معدل انخفاض منذ عام 2017. هذا واستمرت البنوك المركزية الرئيسية – باستثناء اليابان – في تطبيع سياستها النقدية خلال عام 2025 مع تراجع مستويات التضخم بشكل عام في الدول المتقدمة.

فيما يخص السياسات النقدية، شهد عام 2025، قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة الرسمية 3 مرات بمقدار إجمالي بلغ 75 نقطة أساس، لتصل إلى معدل يتراوح بين 3.5 - 3.75 في المائة. وقد كان الدافع الرئيسي وراء سلسلة التخفيضات هذه هو التغيير في نهج تقييم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للمخاطر الاقتصادية، ولا سيما زيادة المخاطر السلبية المتعلقة بقطاع التوظيف. إضافة إلى ذلك، أنهى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عملية التضييق الكمي (Quantitative Tightening) حيث بدأ عملياته لدعم الميزانية العمومية، مما أدى فعلياً إلى زيادة السيولة في النظام المالي.

خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرسمية 4 مرات في عام 2025، لتصل إلى 2 في المائة في نهاية العام. ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض التضخم، وضعف النمو الاقتصادي، والرغبة في دعم اقتصاد المنطقة. وأظهرت البيانات الأولية لشهر ديسمبر 2025 أن معدل التضخم بلغ حوالي 2%، وهو ضمن نطاق المتوسط المستهدف للبنك المركزي الأوروبي، مما ساهم في دعم قرار الإبقاء على أسعار الفائدة بدلًا من خفضها أكثر في الوقت الراهن.

وفي المملكة المتحدة قام بنك إنجلترا بخفض اسعار الفائدة الرسمية 4 مرات في عام 2025، بمقدار إجمالي بلغ 100 نقطة أساس، لتصل إلى 3.75 في المائة في نهاية العام، في ظل تراجع في مستوى التضخم في المملكة المتحدة حيث بلغ نسبة 3.2 في المائة في شهر نوفمبر 2025. ومع استمرار التضخم عند مستوى أعلى من المعدل المستهدف والمحدد بنسبة 2% ولكنه يتجه نحو الانخفاض، يتوقع المستثمرون المزيد من التخفيضات التدريجية في أسعار الفائدة في عام 2026.

في اليابان، رفع بنك اليابان سعر الفائدة مرتين بمقدار إجمالي بلغ 50 نقطة أساس لتصل إلى 0.75% بنهاية عام 2025، والذي يعتبر أعلى مستوى له منذ حوالي 30 عاماً، وتجدر الإشارة الى أن قرار بنك اليابان جاء نتيجة الى استمرار معدلات التضخم بالارتفاع، وضعف الين الياباني، ورغبة البنك في تطبيع السياسة النقدية بعد عقود من أسعار الفائدة المتدنية للغاية.

وأكد بنك اليابان أنه سيواصل رفع أسعار الفائدة إذا ما تطلبت الظروف الاقتصادية ومستويات الأسعار اتباع المزيد من التشديد - مما يمثل تحولًا واضحاً في سياسة البنك عقب عقود من اتباع سياسات نقدية متساهلة. هذا وتُظهر بيانات اقتصادية حديثة ارتفاعاً قوياً في الإنفاق الداخلي، مما يشير إلى تعافي الاستهلاك - وهو هدف رئيسي لسياسة بنك اليابان في تطبيع السياسة النقدية.

أما بالنسبة للصين، فقد خفض بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الأساسية للقروض (LPRs) مرة واحدة بمقدار 10 نقطة أساس خلال عام 2025 بهدف دعم النمو الاقتصادي في الصين في ظل استمرار أزمة العقارات وتحديات التعريفات الجمركية من قبل السلطات الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الشعب الصيني قد ركز خلال العام 2025 على توسيع خدماته المالية الرقمية ودعم المبادرات الخضراء وتعزيز حضوره الدولي، وخاصة داخل دول مبادرة الحزام والطريق.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق خلال عام 2025 في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أولوية لتوافر عنصر الأمان في استثماراته، حيث حرص، في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام، على الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع المراقبة المستمرة لأوضاع هذه المؤسسات.

تميز نشاط الصندوق في مجال الاستثمار خلال عام 2025، بوجود مستوى عالٍ نسبياً لأرصدة الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء لاستثمارها نيابةً عنهم. كما واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر والاستمرار في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب مقبولة من المخاطر الاستثمارية.

كما استمر الصندوق ضمن نشاطه الاستثماري في توظيف موارده الذاتية، إضافة إلى نشاطه في استثمار جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المُجمَعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة والمؤسسة الإقليمية لتسوية ومقاصة المدفوعات العربية (Buna) وبرنامج المعونة الفنية المقدمة من مؤسسة جيتس، إضافة إلى الإشراف على الجزء المُدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق، ومحفظة استثمار الأموال المستلمة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 2.424 مليار دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، تعادل حوالي 9.96 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

أما استثمارات المحفظة، فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية، واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات في صناديق الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

وشكلت نسبة الاستثمار في السندات والأوراق المالية حوالي 50% من اجمالي المحافظ الاستثمارية مع نهاية عام 2025، بينما شكلت استثمارات الودائع المصرفية وصناديق الاستثمارات البديلة والصناديق العقارية بقية النسبة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة بالصندوق، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع لدى المصارف التجارية العربية والأجنبية، التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 83 مصرفاً ومؤسسةً مالية عربية وأجنبية، تم اختيارها وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، والتي يتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين. تخضع البنوك المدرجة بالقائمة للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

تمّ استثمار نسبة 44.3 في المائة من محفظة السندات في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية، كما بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة AA وأعلى حوالي 23.7 في المائة، ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة A حوالي 65.3 في المائة من قيمة محافظ السندات.

بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية في الدول العربية، فقد بلغ 1,152 مليون د.ع.ح.، تُعادل نحو 4,735 مليون دولار أمريكي، يمثل حوالي 47.5 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2025، ويتضمن ما قيمته 665 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,733 مليون دولار أمريكي، مستثمَرة في الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 487 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,001 مليون دولار أمريكي، مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف العربية، بما يشمل إصدارات حكومية بإجمالي بلغ 190 مليون د.ع.ح.، تُعادل 779مليون دولار أمريكي، تُمثل نسبة 39.7 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، في حين يمثل الرصيد المُتبقّي من المبالغ المستثمرة، والبالغ نسبته 60.3 في المائة، استثمارات في سندات صادرة عن المصارف والشركات العربية.

فيما يخص الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في

الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 115 مليون د.ع.ح.، تُعادل 473 مليون دولار أمريكي، في نهاية عام 2025.

بالنسبة للتقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن نحو 86.6 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني A وأعلى، أما النسبة المتبقية فتمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني يتراوح ما بين الفئتين BBB وBa.

فيما يتعلق بنشاط قبول الودائع من الدول والمؤسسات المالية العربية، فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها، عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وتخصّيص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط.

يتمتع الصندوق بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات. كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة، بحكم ملاءة الصندوق المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بإدارة المخاطر بفاعلية.

ساهمت هذه الميزات في نمو حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، واستمرارها عند مستويات عالية نسبياً، حيث سجلت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، ليصل حجم الودائع المقبولة، في نهاية عام 2025، إلى ما قيمته 1,795 مليون د.ع.ح.، تُعادل 7,374 مليون دولار أمريكي، تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية. جدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة، ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة، وتحقيق معدلات أداء إيجابية ومستقرة على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار التحديات في الأسواق المالية العالمية بالآونة الأخيرة.

إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (1056) الصادر في يوليو 1988، تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من خلال المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة. تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطِن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له.

تتمثل المنظمات المعنية بالحساب الموحّد في:

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. منظمة العمل العربية.
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
4. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
6. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
7. الهيئة العربية للطاقة الذرية.
8. المنظمة العربية للطيران المدني.
9. المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد.

بهذا الصدّد يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد بأن

رصيد صافي الموجودات بلغ نحو 59 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً برصيد بلغ نحو 53 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2024 بزيادة قدرها 6 مليون دولار أمريكي.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحّد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحّد.

بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 14 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2025.، يُغطي نحو 30% من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية 2025، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تجدّر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقّر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 49 مؤسسة مالية ومصرفية عربية، وطنية، وإقليمية.

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ترتكز آلية عمل البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد غير القابلة للإلغاء أو المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

كذلك يوفر البرنامج تسهيلات ممولة بخلاف التسهيلات ضمن خطوط الائتمان من خلال عمليات السوق الثانوي بالتعاون مع مصارف ومؤسسات مالية إقليمية ودولية مثل عمليات خصم المستندات التجارية وتمويل قروض الاعتمادات المستندية، كذلك المشاركة في عمليات قروض التجمع البنكي.

كما يقوم البرنامج بتقديم خدمات التمويل المباشر والتي تتيح للبرنامج تمويل الشركات العربية بالتعاون مع الوكالات الوطنية للبرنامج.

تساهم الوكالات الوطنية في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث وصل عددها كما في عام 2025 إلى 219 وكالة وطنية منتشرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

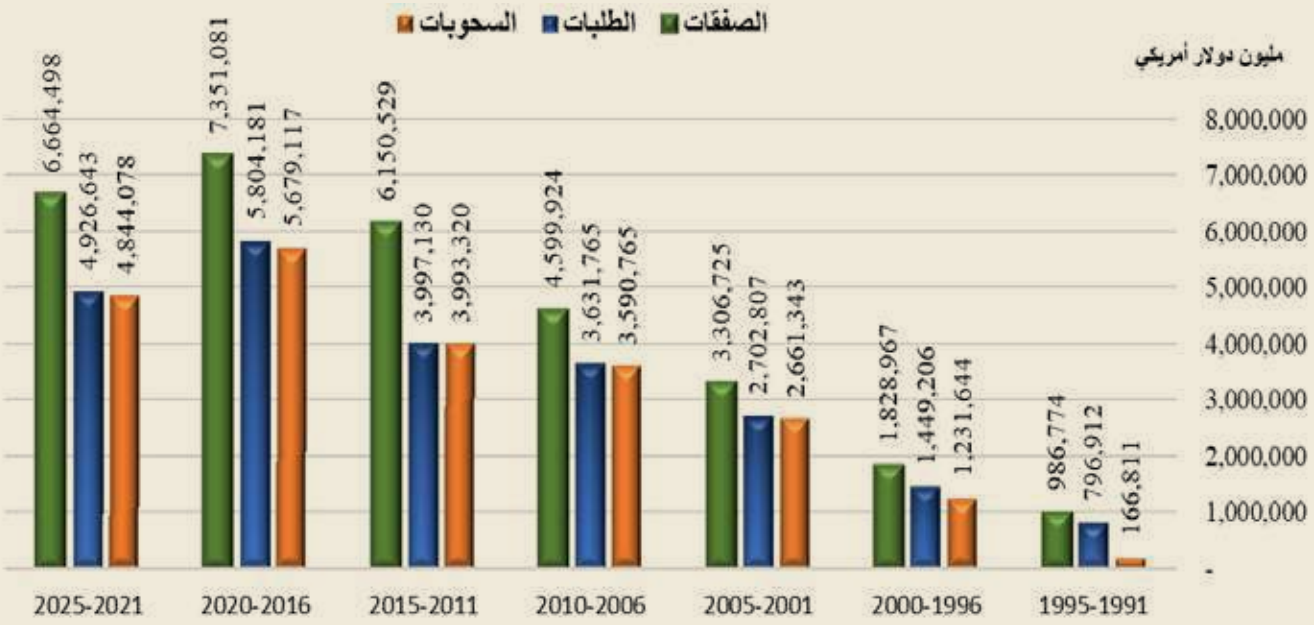
بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2025، حوالي 1,275 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال العام المذكور حوالي 1,212 مليون دولار أمريكي.

بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 23.3 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 30.9 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 22.9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 22.2 مليـــار دولار أمريكي. يوضح الرسم البياني رقم (5) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية ديسمبر 2025.

فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، يواصل البرنامج تطوير وتحديث قاعدة بيانات شبكة معلومات التجارة العربية وإتاحتها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث توفر الشبكة معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال الموقع الرسمي للبرنامج على الشبكة الإلكترونية. (atfp.org.ae)

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء، والتشييد.

التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي لبرنامج تمويل التجارة العربية (1991 – 2025)



ملاحق التقرير

يتضمن الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

ملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضمن الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق، ويتمتع بجميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعاً سنوياً، في النصف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس محافظي الصندوق كما في 31 ديسمبر 2025:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور عادل أحمد إسماعيل الشركس
	نائب المحافظ	معالي الدكتور عبد الحكيم الشبلي
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي محمد بن هادي الحسيني
	نائب المحافظ	معالي خالد محمد بالعمى
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة خالد إبراهيم حميدان
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور فتحي زهير النوري
	نائب المحافظ	سعادة إسكندر التركي (1)
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد الكريم بو الزرد (2)
	نائب المحافظ	سعادة صالح الدين طالب
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي عثمان إبراهيم روبله
	نائب المحافظ	سعادة أحمد عثمان علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي أيمن بن محمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور جبريل إبراهيم محمد
	نائب المحافظ	معالي السيدة آمنة ميرغني حسن (3)
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي محمد يسر برنيه (4)
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عبد القادر حصرية (5)
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي بيجي إيمان عجي
	نائب المحافظ	سعادة عبد الرحمن محمد عبد الله
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل العلاق
	نائب المحافظ	سعادة ظافر مهدي عبدالله (6)

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين	
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي سلطان بن سالم الحبسي
	نائب المحافظ	معالي أحمد بن جعفر المسلمي (7)
دولة فلسطين	المحافظ	معالي يحيى شنار (8)
	نائب المحافظ	معالي محمد مناصرة
دولة قطر	المحافظ	معالي علي بن أحمد الكواري
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
جمهورية القُمر المتحدة	المحافظ	معالي إبراهيم محمد عبد الرزاق
	نائب المحافظ	سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ	معالي الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم (9)
	نائب المحافظ	معالي باسل أحمد الهارون
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة كريم سعيد (10)
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور وسيم منصوري (11)
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ	معالي ناجي محمد عيسى بلقاسم
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور علي أبو صلاح المبروك إمريغه (12)
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي حسن عبد الله
	نائب المحافظ	معالي أحمد كجوك
المملكة المغربية	المحافظ	معالي نادية فتاح
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي الدكتور محمد الأمين الذهبي
	نائب المحافظ	سعادة الأستاذ مامادو دياوارا (13)
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي سالم صالح بن بريك
	نائب المحافظ	معالي أحمد أحمد غالب

(1) اعتباراً من مارس 2025، خلفاً لسعادة مراد عبد السلام
(2) اعتباراً من فبراير 2025، خلفاً معالي لعزيز فايد
(3) اعتباراً من أكتوبر 2025، خلفاً معالي برعي الصديق أحمد
(4) اعتباراً من يونيو 2025، خلفاً معالي كنان ياغي
(5) اعتباراً من يونيو 2025، خلفاً سعادة الدكتور محمد عصام هزيمة
(6) اعتباراً من فبراير 2025، خلفاً سعادة غفران كاظم نعمة
(7) اعتباراً من يوليو 2025، خلفاً سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
(8) اعتباراً من فبراير 2025، خلفاً معالي الدكتور فراس ملحم
(9) اعتباراً من أغسطس 2025، خلفاً معالي نوره سليمان سالم الفصام
(10) اعتباراً من يوليو 2025، خلفاً معالي الدكتور وسيم منصوري
(11) اعتباراً من يوليو 2025، خلفاً معالي سعادة بشير يقظان
(12) اعتباراً من يناير 2025، خلفاً معالي الصديق عمر الكبير
(13) اعتباراً من مارس 2025، خلفاً سعادة فيلالي محمد فيلالي

ملحق رقم (1) : الهيكل التنظيمي للصندوق

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2025-2028)، كما في نهاية ديسمبر 2025:

المديرون التنفيذيون	الدولة / الدول التي يمثلونها
سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي	**المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين**
سعادة الدكتور رياض بن محمد الخريّف	المملكة العربية السعودية
سعادة الأستاذة نوال لعماري (1)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
سعادة الدكتور سمير فخري نعمه	جمهورية العراق
سعادة الدكتور نصر صالح مثنى الحربي (اليمن) (2)	جمهورية مصر العربية
	الجمهورية اليمنية
	جمهورية السودان
	جمهورية الصومال الفيدرالية
	جمهورية جيبوتي
	جمهورية القمر المتحدة
سعادة فيصل فهد عبد العزيز المزيـــني (الكويت)	دولة الكويت
	دولة الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ فيلالي فيلالي (موريتانيا) (3)	المملكة المغربية
	دولة ليبيا
	الجمهورية التونسية
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
سعادة الأستاذ حمد ماضي الهاجري (قطر) (4)	دولة قطر
	مملكة البحرين
	سلطنة عُمان
سعادة الدكتور مكرم أمين بو نصار (لبنان) (5)	الجمهورية العربية السورية
	المملكة الأردنية الهاشمية
	الجمهورية اللبنانية
	دولة فلسطين

(1) اعتباراً من سبتمبر 2025، خلفاً لسعادة على بوهراوة

(2) إعتباراً من يوليو 2025، خلفاً لسعادة إخلاص محمد

(3) إعتباراً من يوليو 2025، خلفاً لسعادة عبد العلي الدباغ

(4) إعتباراً من يوليو 2025، خلفاً لسعادة الدكتور قيس بن عيسى اليحيائي

(5) إعتباراً من يوليو 2025، خلفاً لسعادة الدكتور نضال العزام

لجنة المراجعة والمخاطر

تُعد لجنة المراجعة والمخاطر لجنة متخصصة منبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، تضطلع بدور محوري في دعم مهامه الإشرافية والرقابية. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء، يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس في بداية كل دورة، مع مراعاة توافر الخبرات المهنية المناسبة في مجالات المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر ، بما يعزز فعالية اللجنة وأدائها.

تعمل اللجنة وفق ميثاق معتمد من مجلس المديرين التنفيذيين يحدد نطاق اختصاصاتها ومسؤولياتها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وتتمثل مهام اللجنة في مساندة المجلس في مراجعة سلامة التقارير المالية، ومتابعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مناسبة وكفاية أطر إدارة المخاطر المؤسسية، إضافة إلى تعزيز ممارسات الامتثال. كما تشرف اللجنة على أعمال التدقيق الداخلي من خلال مناقشة تقاريرها وتقييم فعاليتها، ومتابعة أعمال مدقق الحسابات الخارجي، بما في ذلك مراجعة نتائجه واستقلاليته.

تشكيل اللجنة

- تتشكل لجنة المراجعة والمخاطر من السادة(2):
- سعادة الدكتور رياض بن محمد الخريّف – رئيساً للجنة
- سعادة الأستاذة نوال لعماري – عضواً
- سعادة الدكتور سمير فخري نعمة الوائلي – عضواً
- سعادة الدكتور نصر صالح مثنى الحربي – عضواً

عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال عام 2025، منها أربعة اجتماعات دورية وثلاثة اجتماعات استثنائية، وبلغت نسبة حضور الأعضاء 100 في المائة، بما يعكس مستوىً عالياً من الالتزام. وركزت اللجنة خلال اجتماعاتها على مناقشة التقارير المالية الدورية، ومراجعة تقارير المخاطر، ومتابعة نتائج أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، واستعراض مناسبة، كفاية، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأطر إدارة المخاطر.

التوجهات المستقبلية والبعد الاستراتيجي

ستواصل لجنة المراجعة والمخاطر تطوير أعمالها وتعزيز إسهامها في دعم منظومة الحوكمة المؤسسية بالصندوق، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية ويعزز الاستدامة المؤسسية على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار، ستعمل اللجنة على الاستمرار في مراجعة السياسات والأطر ذات الصلة باختصاصاتها، بما يواكب التطورات المهنية والتنظيمية، ويعزز كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية. وستجري اللجنة تقييماً ذاتياً دورياً لأدائها بهدف تعزيز كفاءة أعمالها وجودة مخرجاتها.

كما ستواصل اللجنة الاشراف على عملية دعم تكامل إطار إدارة المخاطر المعتمد مع التخطيط الاستراتيجي، بما يضمن تحديد المخاطر الجوهرية المرتبطة بالمبادرات الاستراتيجية وأدوات الحد منها وتقييمها بصورة منهجية، مع تعزيز تبني نهج استباقي من خلال متابعة مؤشرات الانذار المبكر، بما يشمل تحقيق جودة البيانات المستخدمة في التحليل واتخاذ القرار.

وفي سياق دعم المرونة المؤسسية، ستولي اللجنة اهتماماً بمواكبة التحولات المؤسسية والتقنية، بما في ذلك الاستفادة من الأدوات الحديثة في مجالات الرقابة وإدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة الامتثال والشفافية، ورفع كفاءة أعمال التدقيق الداخلي، وتعزيز مستوى التنسيق مع المدقق الخارجي بما يسهم في تحسين جودة المخرجات الرقابية.

الاستدامة المالية والمرونة المؤسسية

في إطار دورها الإشرافي، تتابع لجنة المراجعة والمخاطر الجوانب ذات الصلة بالاستدامة المالية للصندوق، بما في ذلك استعراض التوجهات العامة للميزانية متوسطة المدى، بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الاستقرار المالي على المدى المتوسط. كما تتابع اللجنة مؤشرات الأداء المالي وجودة الأصول ومستويات السيولة والعوامل الأخرى ذات الصلة بالملاءة المالية والجدارة الائتمانية.
وفي السياق ذاته، تتابع اللجنة بشكل دوري أوضاع مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق، من حيث الالتزام بجداول السداد، لما لذلك من أثر في تعزيز القدرة التمويلية للصندوق. وتأتي هذه الجهود في إطار دعم قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والحفاظ على متانة وضعه المالي.

(2) خلال عام 2025، أُعيد تشكيل اللجنة وفقاً لأحكام ميثاقها المعتمد.

ملحق رقم (2): أدوات التمويل

نوع التمويل	القرض التلقائي
الهدف من التمويل	تمويل عجز في ميزان المدفوعات فعلي أو محتمل بما يعزز متانة القطاع الخارجي والاستقرار الاقتصادي.
سقف التمويل	75% من حصة الدولة المدفوعة من رأسمال الصندوق.
الإجراءات التصحيحية	يقدم القرض تلقائياً على أن يسبق تقديم القرض تحليل استدامة الدين ومخاطر الدولة المقترضة والقدرة على السداد، ولا يتطلب أن يرافقه إجراءات تصحيحية.
مدة البرنامج	يقدم القرض تلقائياً ودفعة واحدة ولا يرافقه برنامج إصلاح اقتصادي
سداد القرض	3 سنوات

نوع التمويل	القرض العادي
الهدف من التمويل	إعطاء الدولة طالبة التمويل فسحة من الوقت لتطبيق الإصلاحات الهادفة لمعالجة الأسباب التي أدت لاختلالات في ميزان المدفوعات، ودعم تمويل عجز في ميزان المدفوعات فعلي أو محتمل بما يعزز متانة القطاع الخارجي ويساهم في سد الفجوة التمويلية القائمة.
سقف التمويل	حسب السقوف الواردة في إتفاقية التأسيس ووفق ما يوافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين.
الإجراءات التصحيحية	تشمل أهدافا كمية تمثل أساسا لإطلاق دفعات من القرض المُقدم لدعم تنفيذ البرنامج. كما يمكن ان تشمل إصلاحات هيكلية أو إجراءات تصحيحية يتم تنفيذها قبل البدء في تطبيق البرنامج أو خلاله. يجب ان ترتبط الإجراءات بالأسباب التي نشأ عنها اختلالات رئيسة.
مدة البرنامج	سنة إلى ثلاث سنوات
سداد القرض	5 سنوات
نوع التمويل	القرض الهيكلي الممتد
الهدف من التمويل	إعطاء الدولة طالبة التمويل فسحة من الوقت لتطبيق الإصلاحات الهادفة لمعالجة الأسباب التي أدت لاختلالات في ميزان المدفوعات أو اختلالات هيكلية أثرت على ميزان المدفوعات، ودعم تمويل عجز في ميزان المدفوعات فعلي أو محتمل بما يعزز متانة القطاع الخارجي ويساهم في سد الفجوة التمويلية القائمة.

ملحق رقم (2): أدوات التمويل

نوع التمويل	القرض العادي
سقف التمويل	حسب السقوف الواردة في اتفاقية التأسيس ووفق ما يوافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين.
الإجراءات التصحيحية	تشمل أهدافا كمية تمثل أساساً لإطلاق دفعات من القرض المُقدم لدعم تنفيذ البرنامج. كما من المهم أن تشمل إصلاحات هيكلية تعالج الاختلالات الهيكلية القائمة والتي ساهمت في عدم الاستقرار، كم يمكن ان تشمل إصلاحات هيكلية أو إجراءات تصحيحية يتم تنفيذها قبل البدء في تطبيق البرنامج. يجب أن ترتبط الإجراءات بالأسباب التي نشأ عنها اختلالات رئيسة
مدة البرنامج	سنتان إلى أربع سنوات
سداد القرض	7 سنوات

نوع التمويل	خط التمويل
الهدف من التمويل	إعطاء الدولة التي تتمتع بقطاع خارجي مستقر، واساسيات اقتصاد متينة، وسياسات اقتصادية حصيفة، خط تمويل يمكنهم من مواجهة صدمات مستقبلية في ميزان المدفوعات بما يعزز ثقة السوق في قدرة الدولة على مواجهة الصدمات، في ظل موارد التمويل المتاحة لها والموافق عليها.
سقف التمويل	300% من حصة الدولة المدفوعة من رأسمال الصندوق.
العوامل التي تؤهل الدولة للاستفادة من خط التمويل	قطاع خارجي مستدام، مالية عامة ومديونية مستدامة، سجل جيد للدولة في الاقتراض من الأسواق الدولية بكلفة تمويل مناسبة، تضخم محدود في إطار سياسة نقدية حصيفة وسياسة سعر صرف ملائمة، قطاع مالي متين ومستقر ويخضع لرقابة فعالة، موثوقية البيانات الاقتصادية والمالية وتوفرها عن الدولة. إن توفر العوامل السابقة ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تأهيل الدولة للاستفادة من هذا التمويل كما أن ضعف أحد العوامل السابقة من الممكن أن يعوضه إجراءات تعويضية أو تصحيحية فعالة تقوم بها الدولة. نسبة 300 بالمائة تمثل سقفا وليس حقا مكتسبا للدولة.
مدة البرنامج	سنة إلى سنتين
سداد القرض	3 سنوات

ملحق رقم (2): أدوات التمويل

برنامج	برنامج متابعة السياسات والإصلاحات الاقتصادية لمعالجة المتأخرات
الهدف من البرنامج	دعم الدول المتأخرة عن السداد، التي تسمح ظروفها بتطبيق إصلاحات ضمن برامج يصممها ويتابعها الصندوق، تهدف إلى إيجاد حلول لمعالجة حالات التأخر وبناء قدرات الدولة لمعالجة المتأخرات بشكل عام، أو إعادة البرامج الممولة والمتعثرة إلى المسار الصحيح مما يسمح باستكمال البرامج الممولة أو إعادة الأهلية للاستفادة منها.
سقف الاعفاء	قد يصل سقف استفادة الدولة العضو المتعثرة في السداد إلى الحد الأقصى من الإعفاء من الفائدة (كما تحدده سياسة معالجة المتأخرات)، وهو ما يتطلب موافقة مجلس الإدارة، بعد اقتناعه بتطبيق البرنامج بالشكل المناسب.
الإجراءات التصحيحية	يتم الاتفاق مع العضو على تصحيح هيكلي يمتد إلى فترة زمنية لا تقل عن سنة يسمح بإعادة هيكلة القروض المتعثرة. يشمل البرنامج أهدافا كمية واصلاحات هيكلية أو إجراءات تصحيحية تمثل أساسا لإعفاء أجزاء إضافية من المتأخرات.
مدة البرنامج	سنة إلى ثلاث سنوات
سداد القرض	من 5 إلى 20 سنة.

نوع التمويل	برنامج متابعة السياسات والإصلاحات الاقتصادية لبناء القدرة على معالجة المتأخرات
الهدف من البرنامج	بالنسبة للدول المتأخرة عن السداد والغير قادرة على السداد و/أو تطبيق إصلاحات هيكلية كفيلة بتأمين السداد من الممكن تصميم ومتابعة برامج فنية وغير مرتبطة بتمويل الصندوق تتضمن إصلاحات تنسجم مع قدرة الدولة على التنفيذ. تهدف هذه البرامج إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي ومعالجة العجوزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتطوير استراتيجية لسداد الديون، بما يسمح ببناء القدرة على السداد، هذا بالإضافة إلى الاجراءات التصحيحية المعنية بتهيئة بيئة مناسبة ومشجعة للاستثمار بهدف المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
سقف الاعفاء	لا ينطبق
الإجراءات التصحيحية	يتم الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يشمل أهدافا كمية وإصلاحات هيكلية أو إجراءات تصحيحية يمتد إلى فترة زمنية لا تقل عن سنة، بما يسمح بتأهيل العضو لإعادة جدولة الدين بعد انقضاء البرنامج (بتطبيق مرضي) مع وقف احتساب الفوائد الجزائية أثناء فترة البرنامج.
مدة البرنامج	سنة إلى ثلاث سنوات
سداد القرض	لا ينطبق

ملحق رقم (3): جداول القروض

جدول (1- أ): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2025)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتاز	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان				5,000					
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب				9,800					
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن				3,920					
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان				4,800					
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن					3,920				
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق				27,000					
	36	سوريا					3,000				
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن					1,960				
	39	اليمن		5,700							
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن					4,900				
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن				5,100					
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن				2,660					
	51	الأردن					700				
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**0**	**50,955**

ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (1- ب): تعقّدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2025)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممكن	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة الموائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991											
1992	89	المغرب			14,800						
	90	تونس	3,675								
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (1- ج): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2025)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتاز	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	367	19,656	2,660	0	0	0	0	22,683
1998	104	الأردن							3,910		
	105	اليمن							9,057		
			0	0	0	0	0	0	12,967	0	12,967
1999	106	الجزائر							30,605		
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب							10,878		
	109	تونس							5,072		
	110	لبنان	3,675								
			8,850	0	0	0	0	0	46,555	0	55,405
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان							3,601		
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر							23,153		
			0	0	4,245	7,400	0	0	26,754	0	38,399
2001	116	الأردن							5,214		
	117	المغرب							14,504		
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس							6,762		
			23,625	0	0	19,200	0	0	26,480	0	69,305
2002	122	مصر							30,870		
	123	جيبوتي							420		
	124	لبنان	3,675								
			3,675	0	0	0	0	0	31,290	0	34,965
2003	125	المغرب							11,100		
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	0	55,493	0	0	0	11,100	0	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس							5,175		
	130	السودان			9,800						
	131	مصر							23,625		
			184	0	9,800	0	0	0	28,800	0	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان							9,800		
	134	لبنان							6,825		
			0	0	8,600	0	0	0	16,625	0	25,225
2006	135	جيبوتي							350		
			0	0	0	0	0	0	350	0	350
2007	136	سوريا							2,000		
	137	لبنان							9,100		
			0	0	0	0	0	0	11,100	0	11,100
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	184	0	0	0	18,814	9,600	0	28,598
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن							12,275		
	144	المغرب							47,863		
	145	موريتانيا							9,120		
	146	المغرب				21,880					
			7,365	0	0	21,880	0	0	69,258	0	98,503

ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (1- د): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2025) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ميسر	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل مرافئة عوائد القروض لصغرة والمتوسطة	اجمالي السنة
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	0	43,000	9,820	0	0	65,048	0	117,868
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	0	0	0	0	13,675	58,300	0	115,700
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	21,000	0	64,100	0	0	15,935	0	117,962
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	21,000	13,577	12,790	0	0	101,800	0	149,167
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	0	56,510	0	0	0	0	0	56,510
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	0	39,900	0	0	0	92,165	0	191,225
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	0	0	94,160	0	0	0	0	104,124
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	0	0	13,400	0	0	69,500	0	82,900
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس								18,532	
	182	السودان								22,800	
	183	مصر								87,700	
	184	المغرب				41,125					
			0	0	0	59,657	0	0	0	129,032	188,689
2019	185	الأردن							23,000		
	186	السودان		27,400							
	187	السودان				27,400					
			0	27,400	0	27,400	0	0	23,000	0	77,800
2020	188	مصر							153,475		
	189	الأردن	10,000								
	190	المغرب	30,844								
	191	المغرب							51,406		
	192	تونس	14,381								
	193	تونس							23,968		
			55,225	0	0	0	0	0	228,849	0	284,074
2021	194	تونس				19,175					
	195	الأردن				14,770					
	196	الأردن								13,290	
			0	0	0	33,945	0	0	0	13,290	47,235
2022	197	المغرب								12,748	
	198	مصر				87,700					
	199	تونس		19,175							
			0	19,175	0	87,700	0	0	0	12,748	119,623
2023	200	المغرب				41,125					
	201	المغرب							69,501		
	202	الأردن		12,790							
	203	مصر							153,475		
			0	12,790	0	41,125	0	0	222,976	0	276,891
2024	204	المغرب	28,186								
			28,186								28,186
2025	205	تونس	14,381								
	206	الأردن	11,077								
			25,458	0	0	0	0	0	0	0	25,458
المجموع			540,119	206,116	450,331	565,062	64,730	32,489	1,168,452	155,070	3,182,369

ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2025)

الدول المستفيدة من القروض التقاقية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	8	54.801
الجمهورية التونسية	8	57.524
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	12	88.580
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	70	**540.119**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من القروض العقيمة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	2	18.110
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
جمهورية السودان	1	27.400
الجمهورية التونسية	1	19.175
	17	**206.116**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	56.100
الجمهورية التونسية	4	53.907
جمهورية السودان	3	37.200
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	4	191.895
المملكة المغربية	6	148.680
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	30	**565.062**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	74.869
الجمهورية التونسية	7	88.912
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	7	521.778
المملكة المغربية	9	382.615
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	41	**1,168.452**

الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

الدول المستفيدة من قرض تسهيل دعم البيئة المؤاتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية السودان	1	22.800
جمهورية مصر العربية	1	87.700
الجمهورية التونسية	1	18.532
المملكة الأردنية الهاشمية	1	13.290
المملكة المغربية	1	12.748
	5	**155.070**

ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (3) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2025)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	12,967	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558
2019	77,800	504,396	465,981
2020	284,074	683,872	569,692
2021	47,235	620,596	596,436
2022	119,623	612,288	578,540
2023	276,891	735,341	612,200
2024	28,186	582,799	582,799
2025	25,458	512,958	512,958

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

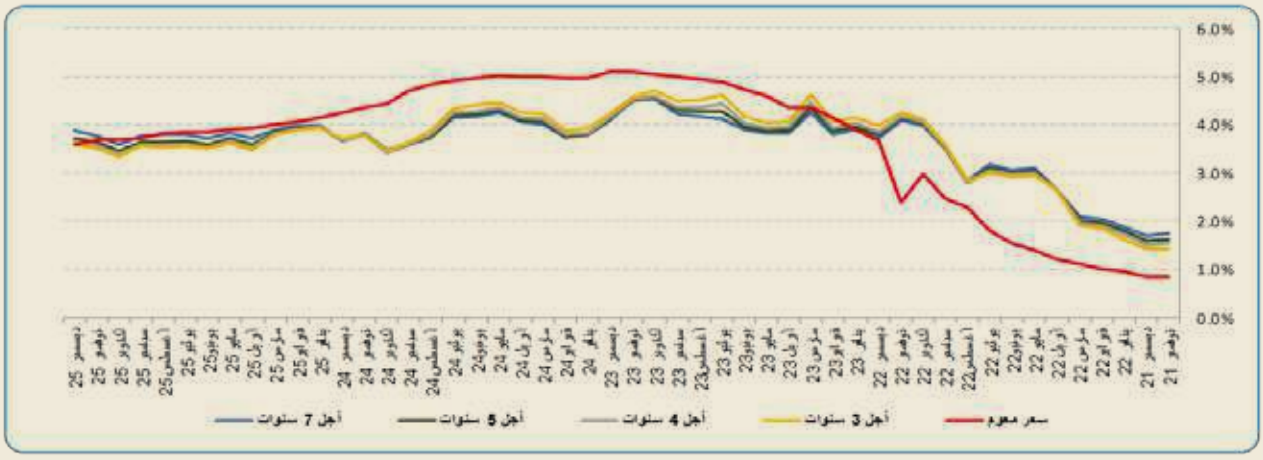
ملحق ر قم (3): جداول القروض

جدول (4): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2025)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2024			نهاية عام 2025		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي التزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي التزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	21,649	-	**21,649**	26,131	-	**26,131**
جمهورية السودان	110,645	-	**110,645**	110,645	-	**110,645**
الجمهورية العربية السورية	2,880	-	**2,880**	2,880	-	**2,880**
جمهورية الصومال	14,876	-	**14,876**	34,446	-	**34,446**
جمهورية مصر العربية	201,710	-	**201,710**	135,075	-	**135,075**
المملكة المغربية	145,424	-	**145,424**	97,138	-	**97,138**
الجمهورية اليمنية	62,605	-	**62,605**	76,283	-	**76,283**
الجمهورية التونسية	23,010	-	**23,010**	30,360	-	**30,360**
المجموع	**582,799**	-	**582,799**	**512,958**	-	**512,958**

أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال الفترة (2003 - 2025)



أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال عام 2025

	يناير 2025	فبراير 2025	مارس 2025	أبريل 2025	مايو 2025	يونيو 2025	يوليو 2025	أغسطس 2025	سبتمبر 2025	أكتوبر 2025	نوفمبر 2025	ديسمبر 2025
أجل 7 سنوات	3.99%	3.97%	3.91%	3.71%	3.83%	3.70%	3.78%	3.78%	3.76%	3.57%	3.76%	3.87%
أجل 5 سنوات	3.95%	3.93%	3.84%	3.58%	3.71%	3.57%	3.65%	3.64%	3.63%	3.44%	3.62%	3.72%
أجل 4 سنوات	3.94%	3.91%	3.81%	3.52%	3.65%	3.52%	3.59%	3.58%	3.58%	3.39%	3.56%	3.65%
أجل 3 سنوات	3.93%	3.90%	3.79%	3.47%	3.61%	3.49%	3.55%	3.53%	3.54%	3.35%	3.51%	3.58%
سعر معوم	4.14%	4.06%	4.01%	3.92%	3.91%	3.84%	3.84%	3.81%	3.71%	3.68%	3.68%	3.57%

ملحق رقم (4) رأس المال

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	35,475	80	7,795	6,975	14,850
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	126,492	300	27,725	24,925	52,950
3-	مملكة البحرين	32,967	80	7,220	6,500	13,800
4-	الجمهورية التونسية	46,046	100	10,113	9,063	19,275
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	279,142	760	61,115	54,975	116,850
6-	المملكة العربية السعودية	318,738	760	69,878	62,788	133,425
7-	جمهورية السودان	65,933	200	14,400	13,000	27,600
8-	الجمهورية العربية السورية	47,479	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال الفيدرالية	26,338	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	279,142	760	61,115	54,975	116,850
11-	سلطنة عمان	32,967	80	7,220	6,500	13,800
12-	دولة قطر	65,933	200	14,400	13,000	27,600
13-	دولة الكويت	210,700	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	32,967	100	7,200	6,500	13,800
15-	دولة ليبيا	88,473	186	19,427	17,423	37,035
16-	جمهورية مصر العربية	210,700	500	46,200	41,500	88,200
17-	المملكة المغربية	98,721	200	21,688	19,438	41,325
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	32,967	80	7,220	6,500	13,800
19-	الجمهورية اليمنية	101,408	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	14,190	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	1,613	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	1,613	5	245	313	563
	المجموع	**2,150,000**	**5,336**	**456,979**	**420,710**	**883,025**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

** التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تم على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

الثالثة: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (9) لسنة 2024 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 2,150 مليون دينار عربي حسابي، على ان يكون اكتتاب الدول في الزيادة بقيمة 1,250 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها.

ملحق رقم (5): الأنشطة البحثية والإصدارات التي تم إنجازها خلال عام 2025، والموضوعات التي تناولتها

أ. الدراسات والبحوث الاقتصادية:

1. ورقة فنية بعنوان "إطار تقييم الإنتاجية والنمو "،
2. دراسة بعنوان "الإنتاجية الاقتصادية في الدول العربية: الوضع والتحديات"،
3. دراسة حول: "تأثيرات خطاب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على عوائد أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي".
4. دراسة حول: " تحليل استراتيجيات الذكاء الاصطناعي ومستويات الجاهزية له"
5. موجز سياسات بعنوان: "ترميز الأصول الحقيقية: مسارات السياسات لترميز العقارات في المنطقة العربية"
6. دراسة حول: "دور التمويل الأخضر في تعزيز الشمول المالي".
7. دراسة حول: "التعليمات الخاصة باختبارات الضغط".
8. دراسة حول: "تعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء".
9. دراسة حول: "مجموعات الادخار والإقراض الرقمي".
10. دراسة حول : "دمج المرأة بالقطاع المالي الرسمي".
11. دراسة حول : "المبادئ الرئيسية لتنظيم وتنفيذ الخدمات المصرفية المفتوحة".
12. دراسة حول: "أثر التكنلوجيا المالية على التمويل الأخضر".

ب. التقارير والدوريات :

1. العدد الحادي والعشرون من تقرير آفاق الاقتصاد العربي"،
2. العدد الخامس والأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025،
3. العدد السابع من "التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية"،

ج. النشرات.

1. "النشرة الفصلية عن أداء أسواق المال العربية" (أربعة أعداد)،
2. "النشرة الشهرية لأسواق المال العربية" (ثمانية أعداد)،

ملحق رقم (6): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
1	"التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة"	(6 – 9) يناير 2025
2	"إحصاءات سوق العمل"	(6 – 9) يناير 2025
3	"مؤشرات السلامة المالية" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(6 – 10) يناير 2025
4	"الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية"	(13 – 16) يناير 2025
5	"القطاع المالي ضمن إطار نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات"	(13 – 16) يناير 2025
6	الرقابة على الأسواق المالية - برنامج تعليم تنفيذي (الوحدة الأولى والوحدة الثانية)، بالتعاون مع برنامج النظام المالي العالمي (PIFA) وكلية الحقوق بجامعة هارفرد (Harvard Law School)	(21 يناير – 24 فبراير) 2025
7	"سياسة المالية العامة والاستقرار والنمو"	(27 – 30) يناير 2025
8	"التطبيقات الاقتصادية لبرمجة بايثون"	(03 – 06) فبراير 2025
9	"الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تمهيدية" - (I)	(03 – 06) فبراير 2025
10	"تحليل سياسة المالية العامة" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(03 – 14) فبراير 2025
11	"الإصلاحات في قطاع المالية العامة في الدول العربية"	(10 – 13) فبراير 2025
12	"إحصاءات ميزان المدفوعات"	(10 – 13) فبراير 2025
13	"الأزمات المالية وأسبابها: دراسة حالات"	(10 – 13) فبراير 2025
14	"معالجة البيانات المفقودة باستخدام برمجية (R)" -I(I)	(17 – 20) فبراير 2025
15	"إحصاءات الحسابات القومية - متقدمة" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(17 – 28) فبراير 2025
16	ورشة "المرونة التشغيلية" بالتعاون مع بنك التسويات الدولية - معهد الاستقرار المالي	(19 – 20) فبراير 2025
17	"النمو الشامل" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(07 – 18) أبريل 2025
18	الرقابة على الأسواق المالية - برنامج تعليم تنفيذي (الوحدة الثالثة) بالتعاون مع برنامج النظام المالي العالمي (PIFA) وكلية الحقوق بجامعة هارفرد (Harvard Law School)	(07 – 28) أبريل 2025
19	"التأمين التكافلي"	(21 – 24) أبريل 2025
20	"إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(21 أبريل – 02 مايو) 2025
21	"بناء واستخدام المؤشرات المركبة كأداة لصنع السياسات"	(28 أبريل – 01 مايو) 2025
22	"هياكل الصكوك واستخداماتها في التمويل" - I	(05- 08) مايو 2025
23	الرقابة على الأسواق المالية - برنامج تعليم تنفيذي (الوحدة الرابعة) بالتعاون مع برنامج النظام المالي العالمي (PIFA) وكلية الحقوق بجامعة هارفرد (Harvard Law School)	(05 – 19) مايو 2025

ملحق رقم (6): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
24	ورشة عمل "إدارة المخاطر المؤسسية" بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربيّة (BUNA)	(06- 07) مايو 2025
25	ورشة إقليمية "التجارة في الخدمات للدول العربية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية (WTO)	(13- 15) مايو 2025
26	"التفاعلات بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية"	(12- 15) مايو 2025
27	"إطار الاقتصاد الكلي"	(12- 15) مايو 2025
28	"بناء التوقعات الاقتصادية باستخدام برمجية (R)" -I(II)	(19- 22) مايو 2025
29	"كيفية إنشاء محافظ الاستثمار الأخضر والمستدام"	(02- 04) يونيو 2025
30	"تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية"	(02- 05) يونيو 2025
31	"العلاقات الاقتصادية الكلية المتبادلة"	(02- 04) يونيو 2025
32	"هياكل الصكوك واستخداماتها في التمويل" - II	(09- 12) يونيو 2025
33	الرقابة على الأسواق المالية - برنامج تعليم تنفيذي(الوحدة الخامسة) بالتعاون مع برنامج النظام المالي العالمي (PIFA) وكلية الحقوق بجامعة هارفرد (Harvard Law School)	(09 – 23) يونيو 2025
34	"معيار المحاسبة الدولي رقم 9 (IFRS 9) وتطبيقاته"	(09- 12) يونيو 2025
35	"الاستخدامات الاقتصادية لبرنامج EViews: تحليل السلاسل الزمنية" - (II)	(09- 12) يونيو 2025
36	ورشة عمل "التوعية بالامتثال للجرائم المالية" بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربيّة (BUNA)	(10- 11) يونيو 2025
37	دورة "مؤشرات القطاع العقاري: أسعار العقارات السكنية"	(16- 19) يونيو 2025
38	السياسة الضريبية وإدارة منظومة الضرائب - برنامج تعليم تنفيذي -(الوحدة الأولى)، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا - باريس (HEC Paris) وصندوق النقد الدولي	(23- 26) يونيو 2025
39	"إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية" بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية	(23- 27) يونيو 2025
40	"أساسيات التوقع الآني باستخدام برمجية (R)" -I (III)	(01- 04) سبتمبر 2025
41	"سياسات وإجراءات الإقراض في صندوق النقد العربي"	(01- 04) سبتمبر 2025
42	"قياس الآثار الاقتصادية للسياستين المالية والنقدية باستخدام الأساليب القياسية"	(01- 05) سبتمبر 2025
43	السياسة الضريبية وإدارة منظومة الضرائب - برنامج تعليم تنفيذي - (الوحدة الثانية)، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا - باريس (HEC Paris) وصندوق النقد الدولي	(08- 11) سبتمبر 2025
44	"الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ"	(08- 11) سبتمبر 2025
45	"الاستقرار المالي وأدوات السياسة الاحترازية الكلية"	(08- 11) سبتمبر 2025
46	"الاستقرار المالي، والمخاطر النظامية، والسياسة الاحترازية الكلية" بالتعاون مع البنك المركزي الألماني	(08- 12) سبتمبر 2025
47	"تطوير أسواق المال العربية"	(15- 18) سبتمبر 2025
48	"التفاعل بين السياسات المالية والنقدية"	(15- 18) سبتمبر 2025

ملحق رقم (6): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
49	"الإحصاءات النقدية والمالية" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(15- 26) سبتمبر 2025
50	ورشة عمل "الرقابة والامتثال: إجراءات (اعرف عميلك)، وتقييم العملاء من خلال العناية الواجبة المتقدمة"، بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربيّة (BUNA)	(16- 17) سبتمبر 2025
51	"السلع والخدمات الحكومية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي"	(22- 25) سبتمبر 2025
52	"المالية الإسلامية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات"	(22- 25) سبتمبر 2025
53	"النهج القائم على المخاطر وآليات تقييم المخاطر للمؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية"، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - MENAFATF	(22- 26) سبتمبر 2025
54	السياسة الضريبية وإدارة منظومة الضرائب - برنامج تعليم تنفيذي - (الوحدة الثالثة)، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا - باريس (HEC Paris) وصندوق النقد الدولي	(28 سبتمبر- 02 أكتوبر) 2025
55	"تسخير البيانات المستجدة والتقنيات الحديثة لإحصاءات الاقتصاد الكلي" - الجزء الأول	(29 سبتمبر- 02 أكتوبر) 2025
56	"الأساليب المتقدمة في إجراءات الحرص والعناية الواجبة في العمليات الاستثمارية"	(06 - 09) أكتوبر 2025
57	"التنبؤ بالإيرادات العامة"	(06 - 09) أكتوبر 2025
58	"استراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق المال المحلية" بالتعاون مع البنك الدولي	(06 - 10) أكتوبر 2025
59	ورشة عمل "الاتجاهات العالمية في التجارة الدولية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية (WTO)	(13 - 15) أكتوبر 2025
60	"تحليل ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف"	(13 - 16) أكتوبر 2025
61	"جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات"	(13 - 16) أكتوبر 2025
62	دورة "إدارة المخاطر المالية"	(20 - 23) أكتوبر 2025
63	"تسخير البيانات المستجدة والتقنيات الحديثة لإحصاءات الاقتصاد الكلي" - الجزء الثاني	(20 - 23) أكتوبر 2025
64	"سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(20 - 31) أكتوبر 2025
65	"الأطر التنظيمية للابتكارات المالية"	(27 - 30) أكتوبر 2025
66	"استهداف التضخم"	(03 - 06) نوفمبر 2025
67	"استدامة الدين العام وآليات معالجة أزمات المديونية"	(03 - 06) نوفمبر 2025
68	" إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية"	(10 - 14) نوفمبر 2025
69	"تحليل أداء التجارة الخارجية للسلع والخدمات"	(10 - 13) نوفمبر 2025
70	" تحليل سياسات التجارة للدول العربية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية (WTO)	(10 - 13) نوفمبر 2025
71	"الاندماج المالي وأثره على الشمول والاستقرار المالي"	(10 - 13) نوفمبر 2025
72	"إدارة الاستثمارات العامة"	(10 - 13) نوفمبر 2025
73	"إدارة الاحتياطيات الأجنبية" بالتعاون مع بنك التسويات الدولية	(10 - 13) نوفمبر 2025

ملحق رقم (6): الموضوعات التي تناولتها الدورات التدريبية وورش العمل التي تم إنجازها خلال عام 2024، ومواعيد انعقادها.

مسلسل	موضوع الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
74	"المؤشرات عالية التردد" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(10 - 21) نوفمبر 2025
75	"السياسات الرامية إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي"	(17 - 20) نوفمبر 2025
76	"النمذجة الاقتصادية الكلية" - (III)	(17 - 21) نوفمبر 2025
77	"المناخ والبنوك المركزية" بالتعاون مع البنك المركزي الفرنسي	(24 - 27) نوفمبر 2025
78	"دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية" بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية	(24 - 28) نوفمبر 2025
79	"تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في القطاع المالي باستخدام بايثون"	(08 - 11) ديسمبر 2025
80	"تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية"	(08 - 11) ديسمبر 2025
81	"تطبيقات نظم الدفع الفورية الشاملة"	(08 - 11) ديسمبر 2025
82	"الاقتصاد الكلي للتغير المناخي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-CEF)	(08 - 19) ديسمبر 2025
83	ورشة عمل "الأمن السيبراني والتهديدات الناشئة" بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربيّة (BUNA)	(09 - 10) ديسمبر 2025
84	السياسة الضريبية وإدارة منظومة الضرائب - برنامج تعليم تنفيذي - (الوحدة الرابعة)، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا - باريس (HEC Paris) وصندوق النقد الدولي	(15 - 18) ديسمبر 2025

ملحق رقم (7): أعداد المشاركين من الدول العربية في الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي، خلال الفترة (1 / 1 / 1988 - 31 / 12 / 2025)

الدولة / عدد الأنشطة	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل التي يقدمها الفنيين بالصندوق	عدد المشاركين في الدورات وورش العمل المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية *	إجمالي العدد التراكمي للمشاركين
	527	350	877
المملكة الأردنية الهاشمية	920	678	1598
دولة الإمارات العربية المتحدة	828	478	1306
مملكة البحرين	566	370	936
الجمهورية التونسية	651	470	1121
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	959	447	1406
جمهورية جيبوتي	78	375	453
المملكة العربية السعودية	1171	772	1943
جمهورية السودان	700	561	1261
الجمهورية العربية السورية	728	574	1302
جمهورية الصومال الفيدرالية	139	128	267
جمهورية العراق	741	697	1438
سلطنة عُمان	524	483	1007
دولة فلسطين	531	416	947
دولة قطر	322	267	589
جمهورية القُمر المتحدة	61	68	129
دولة الكويت	455	362	817
الجمهورية اللبنانية	242	333	575
دولة ليبيا	447	297	744
جمهورية مصر العربية	823	595	1418
المملكة المغربية	807	614	1421
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	354	377	731
الجمهورية اليمنية	736	436	1172
العدد الإجمالي للمشاركين	12,783	9,798	22,581

* تتضمن المؤسسات الدولية والاقليمية التي يشترك الصندوق معها في تقديم دورات وحلقات عمل بالمعهد: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك المركزي الألماني، بنك التسويات الدولية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتنمية، مجلس الخدمات المالية الاسلامية، البنك المركزي الفرنسي، الميناء فاتف.

ملحق رقم (8): الوضع المالي الموحد للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025

تُعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى.

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم الموجودات والمطلوبات وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

فيما يلي ملخص لأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيسه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين.

قرّر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق. كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف د.ع.ح.، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف د.ع.ح..

بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (3) لسنة 2013، تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف د.ع.ح.، ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ح. كما تضمن نص القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ح.، ليرتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ح.

تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ح. بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.
وبموجب قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (9) لسنة 2024، تم زيادة رأس المال المصرح به ليصبح 2,150 مليون د.ع.ح. على أن يكون اكتتاب الدول الأعضاء في الزيادة بقيمة 1,250 مليون دينار عربي حسابي، وتسديد هذا الاكتتاب بالتحويل النقدي من

الدول الأعضاء لحساب الصندوق بأقساط نصف سنوية بدايةً من عام 2026 وبإجمالي عشرين قسطاً حتى نهاية فترة السداد في عام 2035 .

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 883,025 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 16,975 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى حصة دولة فلسطين المؤجل سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2025 ما مجموعه 652,452 ألف د.ع.ح.، مقارنة مع 596,219 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. بلغت نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال المدفوع حوالى 74 في المائة، في نهاية 2025 ، مقارنة مع 68 في المائة في نهاية 2024.

تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ. بلغ رصيد الاحتياطي العام 442,452 ألف د.ع.ح.، بنهاية عام 2025، شاملًا مخصص التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 391,219 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2024.

أما احتياطي الطوارئ، فقد بلغ رصيده 210,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنة برصيد بلغ 205,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. تم تكوين احتياطي الطوارئ بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، لتحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من الدخل التشغيلي (صافي الدخل) سنوياً، أيهما أكبر، إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلًا.

صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء

بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء، المتمثل في رأس المال والاحتياطيات 1,535,477 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنة بمبلغ 1,479,244 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، أي بارتفاع مقداره 56,233 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 4 في المائة. يوضح الشكل رقم (6) تطوّر صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء بصندوق النقد العربي، منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2025.

أما صافي الموجودات العائد للمساهمين غير المسيطرين في برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يمثّل حصصهم في رأسمال واحتياطيات البرنامج، فقد بلغ 136,597 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنة مع 141,303 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024، بإنخفاض قدره 4,706 ألف د.ع.ح.، ما نسبته 3 في المائة. تعود غالبية تلك الزيادة إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي. بلغ صافي الموجودات العائد للدول الأعضاء والمساهمين غير المسيطرين 1,673,022 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنة مع 1,620,547 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثماراتٍ ماليّةٍ، وأصول أخرى، على النحو المبين أدناه:



القروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 499,307 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنة برصيد قيمته 569,150 ألف د.ع.ح. في 31 ديسمبر 2024. أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، لم تختلف عن أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء حيث لا توجد أرصدة للقروض متعاقد عليها وغير مسحوبة في نهاية عام 2025.

خطوط الائتمان

يقدم برنامج تمويل التجارة العربية خطوط ائتمان مقوّمة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 235,059 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 966 مليون دولار أمريكي)، مقارنة برصيد قيمته 216,610 ألف د.ع.ح. (ما يعادل 847 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2024.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية تأسيس الصندوق، سُددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأُودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدّد من قِبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية عامي 2024 و2025.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحّدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية. بلغت قيمة هذه المحفظة 2,739,281 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنةً بمبلغ 3,076,483 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. بلغ رصيد الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 1,794,762 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2025، مقارنةً برصيد 2,258,569 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. في حين بلغت الاستثمارات من الموارد الذاتية للصندوق 817,914 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2025، مقارنةً مع 817,914 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024.

عقود آجلة لتبادل العملات

يستخدم الصندوق أدوات مالية مشتقة تشمل عقود تبادل عملات آجلة وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. بلغ صافي القيمة العادلة للعقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة القبض 51 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2025، في حين بلغ رصيد صافي العقود الآجلة لتبادل العملات مستحقة الدفع 297 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024.

المساهمة بمؤسسات ذات علاقة

يُمثّل هذا البند مساهمة الصندوق المقوّمة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة بالقيمة العادلة 12,582 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، في حين بلغت قيمتها 13,695 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2024. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابةً عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. ثم أتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، وبقيمة تعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمة الصندوق إلى 10,148 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل تُمثّل نحو 11 % من رأس المال المكتتب بها.

موجودات أخرى

بلغ رصيد إجمالي الموجودات الأخرى 47,967ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2025، مقارنةً برصيد 52,207 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2024. يتضمّن رصيد الموجودات الأخرى كما في نهاية عام 2025 موجودات غير ملموسة بمبلغ 4,384 ألف د.ع.ح. (مقارنة مع 5,153 ألف د.ع.ح.، خلال عام 2024)، تمثّل القيمة الدفترية للنظام التقني لـ"منصة بُنى" الذي تُديره المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية.

نتائج الأعمال

بلغ الدخل التشغيلي الموحّد المحقّق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قبل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ما مجموعه 53,785 ألف د.ع.ح.، أما بعد الخسائر الائتمانية فقد بلغ الدخل التشغيلي ما مجموعه 56,443 ألف د.ع.ح.، مقارنةً بمبلغ53,480 ألف د.ع.ح. لسنة 2024 ألف د.ع.ح. قبل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. بعد الأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية فقد بلغ الدخل التشغيلي ما مجموعه 46,898 ألف د.ع.ح.، وبلغ صافي الدخل التشغيلي بعد خصم ما يخص المساهمين غير المسيطرين 49,090 ألف د.ع.ح. في نهاية 2025، مقارنة بمبلغ 38,986 ألف د.ع.ح. لسنة 2024. يتمثل الدخل التشغيلي بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسات التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية، مبلغ 66,726 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بمبلغ 66,130 ألف د.ع.ح. لسنة 2024.

المصروفات الإدارية والعمومية

يتضمّن هذا البند المصروفات العمومية والإدارية لصندوق النقد العربي، والمؤسستين التابعتين له (برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية).

تشمل المصروفات الإدارية والعمومية بنود الإنفاق المتمثلة في: نفقات العاملين، ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، ومصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات، والمصروفات البنكية والاستشارات، إضافةً إلى مصاريف تشغيل "منصة بُنى" للمدفوعات.

بنهاية 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية 12,321 ألف د.ع.ح.، مماثلاً لمستواه في عام 2024.

نفقات المعونة الفنية

بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2025 ما مجموعه 619 ألف د.ع.ح.، مقارنة بنحو 342 ألف د.ع.ح.، في عام 2024.

العملات

تطور أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة (2025 - 2016)

العملة	أوزان العملات			سعر وحدة حقوق	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
دولار أمريكي	%42.22	%44.33	%41.73	1.370	1.304
يورو	%32.06	%29.78	%30.94	1.166	1.255
جنيه إسترليني	%7.95	%7.78	%7.98	1.018	1.040
ين ياباني	%6.27	%6.58	%8.43	214.464	204.508
الرينمبي	%11.50	%11.53	%10.92	9.556	9.533
	%100	%100	%100		

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. تُوَظّف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة. يبين الجدول التالي أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية عامي 2024 و2025، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ عام 2002.

بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (2) لسنة 2025 الصادر عن اجتماعه السنوي الثامن والأربعين، الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 09 أبريل 2025، على التخصيص الثالث والعشرين، الذي بلغت قيمته 3.899 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 15.253 مليون دولار أمريكي).
وصل بذلك مجموع التخصيصات التي أقرّها مجلس المحافظين، للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 68.521 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 295.973 مليون دولار أمريكي).

تعتمد اللجنة الإدارية لصندوق الأقصى برامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في دولة فلسطين فُرص للتدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد التدريب وبناء القدرات التابع للصندوق، وفق برامج سنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، يُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية.

بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 947 متدرباً، حتى نهاية شهر ديسمبر 2025.حتى نهاية شهر ديسمبر 2025.

ملحق رقم (9): تقرير مدققي الحسابات الخارجيين حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2025

The Arab Monetary Fund

CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 DECEMBER 2025

The Arab Monetary Fund

CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS
31 December 2025

Contents Page

Independent Auditors' Report on the Consolidated Financial Statements	1 - 2
Consolidated statement of financial position	3
Consolidated statement of comprehensive income	4
Net assets attributable to Member Countries and non-controlling interest	5
Consolidated statement of cash flows	6
Notes to the consolidated financial statements	7 - 34

Deloitte & Touche (M.E.)
Level 11, Al Sila Tower
Abu Dhabi Global Market Square
Al Maryah Island
P.O. Box 990
Abu Dhabi
United Arab Emirates

Tel: +971 (0) 2 408 2424
Fax:+971 (0) 2 408 2525
www.deloitte.com

INDEPENDENT AUDITOR'S REPORT

THE ARAB MONETARY FUND

Report on the Audit of the Consolidated Financial Statements

Opinion

We have audited the consolidated financial statements of **The Arab Monetary Fund** (the "Fund"), which comprise the consolidated statement of financial position as at 31 December 2025, and the consolidated statement of comprehensive income, consolidated statement of net assets attributable to member states and non-controlling shareholders and consolidated statement of cash flows for the year then ended, and notes to the consolidated financial statements, including summary of material accounting policy information.

In our opinion, the accompanying consolidated financial statements present fairly, in all material respects, the consolidated financial position of the Fund as at 31 December 2025, and its consolidated financial performance and its consolidated cash flows for the year then ended in accordance with IFRS Accounting Standards as issued by the International Accounting Standards Board (IASB).

Basis for Opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing (ISAs). Our responsibilities under those standards are further described in the Auditor's Responsibilities for the Audit of the consolidated Financial Statements section of our report. We are independent of the Fund in accordance with the International Ethics Standards Board for Accountants' Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards) (IESBA Code) together with the other ethical requirements that are relevant to our audit of the consolidated financial statements in the United Arab Emirates, and we have fulfilled our other ethical responsibilities in accordance with these requirements and the IESBA Code. We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

Other Matter

The consolidated financial statements of the Fund for the year ended 31 December 2024 were audited by another auditor who expressed an unmodified opinion on those statements on 19 March 2025.

Responsibilities of Management and Those Charged with Governance for the Consolidated Financial Statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of these consolidated financial statements in accordance with IFRS Accounting Standards, and for such internal control as management determines is necessary to enable the preparation of consolidated financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the consolidated financial statements, management is responsible for assessing the Fund's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless management either intends to liquidate the Fund or to cease operations, or has no realistic alternative but to do so.

Those charged with governance are responsible for overseeing the Fund's financial reporting process.

Cont'd…

Deloitte.

INDEPENDENT AUDITOR'S REPORT FOR HEAD QUARTERS THE ARAB MONETARY FUND (continued)

Auditor's Responsibilities for the Audit of the Consolidated Financial Statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the consolidated financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditor's report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance, but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these consolidated financial statements.

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgement and maintain professional scepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the consolidated financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than the one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omission, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by management.
- Conclude on the appropriateness of management's use of the going concern basis of accounting and based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Fund's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditor's report to the related disclosures in the consolidated financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditor's report. However, future events or conditions may cause the Fund to cease to continue as a going concern.
- Evaluate the overall presentation, structure, and content of the consolidated financial statements, including the disclosures, and whether the consolidated financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.
- Plan and perform the group audit to obtain sufficient appropriate audit evidence regarding the financial information of the entities or business units within the Fund as a basis for forming an opinion on the group financial statements. We are responsible for the direction, supervision and review of the audit work performed for purposes of the group audit. We remain solely responsible for our audit opinion.

We communicate with those charged with governance regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

Deloitte & Touche (M.E.)



16 July 2026
Abu Dhabi
United Arab Emirates

CONSOLIDATED STATEMENT OF FINANCIAL POSITION
As of 31 December

	Notes	***2025*** ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Assets			
Cash and cash equivalents	4	**551,195**	301,740
Term deposits with banks	4	**720,429**	727,702
Financial investments	5	**1,479,295**	2,060,927
Lines of credit	7	**235,059**	216,610
Loans to Member Countries	8	**499,307**	569,150
Deposits with central banks of Member Countries	9	**5,336**	5,336
Forward currency contracts receivable		**51**	-
Property and equipment		**9,362**	7,102
Accounts receivable and other assets	10	**38,605**	45,105
Total assets		**3,538,639**	3,933,672
Liabilities			
Deposits from Arab monetary and financial institutions	11	**1,794,762**	2,258,569
Forward currency contracts payable	6	**-**	297
Accounts payable and other liabilities	12	**71,798**	54,259
Liabilities (excluding net assets attributable to the member countries)	13	**1,866,560**	2,313,125
Net assets attributable to Member Countries			
Subscribed capital 2,150 million AAD			
Paid-up capital	13	**883,025**	883,025
Reserves	13	**652,475**	596,220
		1,535,500	1,479,245
	13	**136,579**	141,302
Total liabilities, net assets attributable to Member Countries and non-controlling interest		**3,538,639**	3,933,672

Fahad M. Alturki
Director General Chairman of the Board

These consolidated financial statements were agreed by the Board of Executive Directors on 16 July 2026.

The accompanying notes from 1 to 24 are an integral part of these consolidated financial statements.

CONSOLIDATED STATEMENT OF COMPREHENSIVE INCOME
For the year ended 31 December

	Notes	***2025*** ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Income			
Income from loans and lines of credit			
Interest and fee income on loans to Member Countries		**15,072**	12,017
Interest and fee income on lines of credit		**10,520**	10,369
Income from Buna platform		**97**	103
		25,689	22,489
Income from investment activities			
Interest income on securities at amortized cost		**4,059**	15,061
Interest income on securities at fair value		**65,676**	74,989
Other investment income	14	**11,024**	15,636
Interest income on deposits and current and call accounts		**45,761**	73,992
		126,520	179,678
Interest expense on deposits from Arab monetary and financial institutions	11	**(85,743)**	(136,531)
		40,777	43,147
Other income		**283**	493
Total income		**66,749**	66,129
Expenses			
Administration and general expenses	15	**(12,941)**	(12,649)
Operating income before provision for expected credit loss		**53,808**	53,480
Provision for expected credit loss	21	**2,658**	(6,582)
Net Income		**56,466**	46,898
Attributable to:			
• *Member Countries*		**49,113**	38,987
• *Non-controlling interest*		**7,353**	7,911
		56,466	46,898
Other comprehensive income /(loss) for the year			
Items that may be reclassfied subsequently to profit or loss:			
Change in the fair value of forward currency contracts		**(106)**	1,992
Change in the fair value of securities		**11,147**	9,680
Other Changes	16	**(7,907)**	4,081
Items that will not be reclassified subsequently to profit or loss:			
Change arising from the revaluation of the AMF's building and land		**-**	6,154
		3,134	21,907
Total other comprehensive income for the year		**59,600**	68,805
Change in net assets attributable to:			
• *Member States*		**60,154**	56,813
• *Non-controlling interest*		**(554)**	11,992
		59,600	68,805

The accompanying notes from 1 to 24 are an integral part of these consolidated financial statements.

NET ASSETS ATTRIBUTABLE TO MEMBER COUNTRIES AND NON-CONTROLLING INTEREST

For the year ended 31 December

	Paid up capital	General reserve	Contingency reserve	Member Countries	Non-controlling interest (NCI)	Total
			AAD 000			
2024						
Balance at 1 January	**883,025**	**340,516**	**200,000**	**1,423,541**	**132,028**	**1,555,569**
Net income	-	**46,898**	-	**38,987**	**7,911**	**46,898**
Other comprehensive income	-	17,826	-	17,826	4,081	21,907
Total other comprehensive income for the year	-	64,724	-	56,813	11,992	68,805
Distributions during the year	-	-	-	-	(2,718)	(2,718)
Transferred to the contingency reserve	-	(5,000)	5,000	-	-	-
Provision for support of the Palestinian people	-	(1,109)	-	(1,109)	-	(1,109)
Balance at 31 December	**883,025**	**399,131**	**205,000**	**1,479,245**	**141,302**	**1,620,547**
2025						
Balance at 1 January	**883,025**	**399,131**	**205,000**	**1,479,245**	**141,302**	**1,620,547**
Net income	-	**56,466**	-	**49,113**	**7,353**	**56,466**
Other comprehensive income	-	**11,041**	-	**11,041**	**(7,907)**	**3,134**
Total other comprehensive income for the year	-	**67,507**	-	**67,507**	**(554)**	**59,600**
Distributions during the year	-	-	-	-	**(4,169)**	**(4,169)**
Transferred to the contingency reserve	-	**(5,000)**	**5,000**	-	-	-
Provision for support of the Palestinian people	-	**(3,899)**	-	**(3,899)**	-	**(3,899)**
Balance at 31 December	**883,025**	**457,739**	**210,000**	**1,535,500**	**136,579**	**1,672,079**

* The change includes foreign currency evaluation differences.

The accompanying notes from 1 to 24 are an integral part of these consolidated financial statements.

CONSOLIDATED STATEMENT OF CASH FLOWS
For the year ended 31 December 2025

	Notes	***2025 AAD 000***	*2024 AAD 000*
Operating activities			
Increase in net assets attributable to			
Member Countries and non-controlling interest		**59,600**	68,805
Adjustments for:			
Interest Income on loans to Member		**(141,088)**	(184,962)
Countries, lines of credit, bonds and deposits			
Interest expense on deposits		**85,743**	136,531
Unrealized change in investments held at fair value		**(11,041)**	(17,826)
Unrealized change in net assets value of multi strategies and property fund	14	**(9,570)**	(8,334)
Unrealized change in fair value in related entity	14	**569**	(5,272)
Depreciation of property and equipment		**1,093**	1,164
Change in provision for expected credit loss		**(2,658)**	6,582
Other changes relating to non-controlling interest		**12,077**	(1,362)
Change in loans to Member Countries		**69,843**	29,399
Change in lines of credit		**(16,607)**	(77,770)
Change in forward currency contracts receivable		**(51)**	-
Change in forward currency contracts payable		**191**	(12,371)
Change in accounts receivable and other assets		**(10,183)**	5,646
Change in accounts payable and other liabilities		**35,325**	(4,716)
Change in appropriation to support Palestinian people		**(1,000)**	(3,919)
Change in deposits with banks maturing after three months from inception		**7,870**	653,387
Change in deposits from Arab monetary and financial institutions		**(463,807)**	(694,255)
Interest received		**130,397**	147,860
Interest paid		**(102,529)**	(137,596)
Net cash used in operating activities		**(355,826)**	(99,009)
Investing activities			
Net cash from investments	17	**605,281**	295,894
Net Increase / (Decrease) in cash and cash equivalents		**249,455**	196,885
Cash and cash equivalents at beginning of year		**301,740**	104,855
Cash and cash equivalents at end of year	4	**551,195**	301,740

The accompanying notes from 1 to 24 are an integral part of these consolidated financial statements.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS
31 December 2025

1 LEGAL STATUS AND FUND ACTIVITIES

The Arab Monetary Fund ("The Fund") is an Arab financial institution formed in 1976 and started its operations in April 1977, aiming at laying the monetary foundations of Arab economic integration and accelerating the process of economic development in all Arab countries. The Fund includes all the Arab countries members in the League of Arab States. The Fund is situated in Abu Dhabi, United Arab Emirates (P.O. Box 2818, Abu Dhabi, United Arab Emirates).

The Fund relies on a number of means to achieve its objectives, as defined in Article five of the AMF's Articles of Agreement, including providing short and medium term credit facilities to Member Countries, to help financing the overall deficit in balance of payments, and implementing reforms in financial & banking sectors and public finance sector. Loans and facilities currently offered by the Fund include Automatic Loan, Ordinary Loan, Extended Loan, Compensatory Loan, Structural Adjustment Facility, Trade Reform Facility, Oil Facility, Short-Term Liquidity Facility, and Supporting an Enabling Environment for SMEs Facility.

The objective is to help Arab countries to lay the foundations for macroeconomic stability, and to address imbalances in the balance of payments and support their efforts to implement the required reforms in a number of sectors in order to improve the efficiency of resources utilization and enhance opportunities for achieving inclusive and sustainable economic growth.

The Group's Consolidated Financial Statements for the year ended 31 December 2025 comprise the results of the AMF and its subsidiaries. No income of the seasonal nature was recognised in the consolidated financial statements for the year ended 31 December 2025 and 2024, respectively.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION

(a) Basis of preparation

The consolidated financial statements have been prepared in accordance with the International Financial Reporting Standards (IFRSs) and interpretations adopted by the International Accounting Standards Board (IASB), and in accordance with the historical cost convention, except for the portfolio of investments measured at fair value and some of the property and equipment (land & building).

In accordance with the Articles of Agreement of the Fund dated April 1976, the consolidated financial statements are presented in Arab Accounting Dinar ("AAD"). Each AAD is equal to three Special Drawing Rights ("SDR") as defined by the International Monetary Fund. The value of the SDR is calculated from a weighted basket of major currencies including the U.S. dollar, Euro, Japanese yen, Pound Sterling and the Chinese Yuan.

The preparation of the consolidated financial statements in conformity with IFRSs requires management to make estimates and assumptions that affect the application of policies and reported amounts of assets, liabilities, revenues and expenses in the consolidated financial statements. The estimates and associated assumptions are based on historical experience and various other factors that are believed to be reasonable under the current circumstances.

The estimates and underlying assumptions are reviewed on an ongoing basis to ensure appropriate valuations of assets and liabilities and recognition of results in the period in which the estimate is revised, if the revision affects only that period, or in the period of the revision and future periods if the revision affects both current and future periods. Accounting policies have been consistently applied for periods presented in these consolidated financial statements.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(b) Basis of consolidation

The consolidated financial statements incorporate the financial statements of the Arab Monetary Fund (the "Fund"), Arab Trade Financing Program and Arab Regional Payments Clearing and Settlement Organization (the "Subsidiaries").

Arab Trade Financing Program was established in accordance with resolution number (4) of 1989 by the Board of Governors of the Arab Monetary Fund with the aim of promoting and developing intra-Arab trade by providing the necessary financing in the form of lines of credit to Arab exporters and importers in Member Countries. The Fund owns 56.7% of the subscribed and fully paid-up capital of the Arab Trade Financing Program as of 31 December 2025 (2024: 56.4%).

The Arab Regional Payments Clearing and Settlement Organization ("The Organization") is a regional Arab Financial Organization established pursuant to Arab Monetary Fund Board of Governors resolution No. (4) of 2018, in implementation of the Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors resolution No. (10) of 2017. The Organization is wholly owned by Arab Monetary Fund. The authorized capital of the Organization is 100 million US dollars, and the costs incurred by the Fund until the establishment of the Organization are considered part of its contribution to the capital. Pursuant to its resolution No. (4) of 2023 the board of governors approved the allocation of 50 million US Dollars to Organization to be withdrawn as needed, bringing the authorized capital to 150 million US Dollars.

The organization's objectives are to support opportunities for economic and financial integration among Arab Countries and with the trading partners of Arab countries through the establishment, management and operation of a platform that provides the necessary services for payments clearing and settlement among Arab Countries and trading partners.

The two Subsidiaries headquarters are located in Abu Dhabi, United Arab Emirates. All significant inter-entity balances, transactions and profits have been eliminated on consolidation.

Note 13 to the consolidated financial statements explains the non-controlling interest in the Subsidiary, Arab Trade Financing Program.

(c) Financial instruments: recognition and measurement

The policies adopted with regard to the definition, recognition and measurement of financial instruments are as follows:

***i.* *Initial recognition*:**

Financial instruments at Fair Value Through Profit or Loss FVTPL are initially recorded at fair value. All other financial instruments are initially recorded at fair value adjusted for transaction costs. Fair value at initial recognition is best evidenced by the transaction price. A gain or loss on initial recognition is only recorded if there is a difference between fair value and transaction price which can be evidenced by other observable current market transactions in the same instrument or by a valuation technique whose inputs include only data from observable markets. After the initial recognition, an ECL allowance is recognised for financial assets measured at amortized cost and investments in debt instruments measured at fair value through other changes in net assets attributable to member countries and non-controlling interest in the statement of comprehensive income (FVOCI).

All purchases and sales of financial assets that require delivery within the time frame established by regulation or market convention ("regular way" purchases and sales) are recorded at trade date, which is the date on which the Fund commits to deliver or receive a financial asset. All other purchases are recognised when the entity becomes a party to the contractual provisions of the instrument.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(c) Financial instruments: recognition and measurement *(continued)*

ii. Classification of financial assets:

Under IFRS9, on initial recognition, a financial asset is classified either at amortized cost, fair value through other comprehensive income (other changes net assets attributable to member countries and non-controlling interest in the statement of comprehensive income) or fair value through profit and loss, based on two factors: the approved business model for managing the financial assets and the cash flow characteristics of the financial assets.

- A financial asset is classified at amortized cost if it meets the following conditions:
  - The contractual terms of the financial asset give rise on specific dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on principal amount outstanding.
  - The objective of the business model is to hold assets to collect contractual cash flows regardless of change in market value.

- A debt instrument is measured at fair value through other changes in the statement of comprehensive income only if it meets both of the following conditions:
  - The contractual terms of the financial asset give rise on specific dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on principal amount outstanding.
  - The asset is held within a business model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling the financial asset.

- All other financial assets are classified as subsequently measured at fair value, with changes in fair value recognized in profit or loss.

The business model was assessed based on the approved corporate policies for investment and lending activities at the level of corporate portfolios; not according to individual asset levels, taking into consideration all relevant available evidence at the date of assessment which include:

- The stated policies and objectives for the investment and lending portfolios, the extent of application of these policies in practice, management strategy focus on the collection of the contractual cash flows and matching of the financial assets durations with respective liabilities funding those assets or realizing cash flows from the sale of financial assets.

- How the performance of the portfolio is evaluated and reported to the management.
- The risks that affect the performance of the business model and how those risks are managed.
- The frequency, volume and timing of sales in prior periods, the reasons for sales and its expectations about future sales activity.

For the purpose of assessing contractual cash flows, “principal” is defined as the fair value of the financial asset on initial recognition. “Interest” is defined as consideration for the time value of money and for the credit risk associated with the principal amount outstanding during a particular period of time and for other basic lending risks, liquidity risk, administrative expenses as well as profit margin.

In assessing whether the contractual cash flow are solely payments of principal and interest, the Fund considers the contractual terms of the instrument. This includes assessing whether the financial asset contains a contractual term that could change the timing or amount of contractual cash flows such that it would not meet these conditions. In making the assessment the Fund considers:

- Contingent events that would change the amount and timing of cash flows.
- Early settlement and extension terms.
- Terms that limit the Fund claim to the cash flows from specific assets.
- Features that modify consideration of the time value of money.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(c) Financial instruments: recognition and measurement *(continued)*

iii. Reclassification:

Financial assets are not reclassified subsequent to their initial recognition, except in the period after which the Fund changes its business model for managing the financial assets.

***iv. Financial liabilities*:**

The Fund classifies its financial liabilities as measured at amortized cost.

v. Modification of financial assets:

The Fund sometimes renegotiates or otherwise modifies the contractual terms of the financial assets. The Fund assesses whether the modification of contractual cash flows is substantial considering the following factors: any new contractual terms that substantially affect the risk profile of the asset, and significant change in interest rate. If the modified terms are substantially different, the rights to cash flow from the original asset expire and the Fund derecognizes the original financial asset and recognizes a new asset at its fair value: The date of renegotiation is considered to be the date of initial recognition for subsequent impairment calculation purposes, including determining whether a significant increase in credit risk has occurred. If the terms are not substantially different, the modification does not result in derecognition, and the Fund recalculates the gross carrying amount based on the revised cash flows of the financial assets and recognizes a modification gain or loss in the consolidated statement of comprehensive income. The Fund also assesses whether the new loan or debt instrument meets the Solely Payment of Principal and Interest (SPPI) criterion. Any difference between the carrying amount of the original asset derecognized and fair value of the new substantially modified asset is recognized in profit or loss.

vi. Derecognition:

The Fund derecognizes a financial asset when the contractual right to the cash flows from the financial asset expire or it transfers the right to receive the contractual cash flows in a transaction in which it transfers substantially all the risks and rewards of ownership of the financial asset. On derecognition of a financial asset, the difference between the carrying amount of the asset and the consideration received is recognized in the profit or loss.

The Fund enters into securities lending and repurchase contracts whereby it transfers financial assets recognized in its statement of financial position but retains either all or substantially all of the risks and rewards of the transferred assets. In such cases, the transferred assets are not derecognized.

Financial liabilities are derecognized when they are extinguished (i.e. when the obligation specified in the contract is discharged, canceled or expired).

(d) Impairment of financial assets

Under IFRS 9, at each reporting date, an entity is required to recognize a loss allowance based on either 12-month expected credit loss or a lifetime expected credit loss, depending on whether there has been a significant increase in credit risk on the financial instrument since initial recognition. The changes in the loss allowance balance are recognized in profit or loss as an impairment gain or loss. Based on this the standard defined three stages of impairment of financial assets depending on the change in its credit risk since initial recognition:

Stage one: When the financial asset is initially recognized or where there have not been significant increases in credit risk since initial recognition, an entity is required to provide for 12-month expected credit loss.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(d) Impairment of financial assets (*continued*)

Stage Two: Where there have been significant increases in credit risk since initial recognition on an individual or collective basis, but the asset has not defaulted the entity is required to recognize a lifetime expected credit loss.

Stage Three: Where there have been significant increases in credit risk since initial recognition, and the asset has defaulted the entity is required to recognize a lifetime expected credit loss and to recognize the interest income based on the value of the asset net of the expected credit loss.

IFRS9 defines lifetime expected credit loss as the amount that results from all possible default events over the expected life of a financial instrument, whereas 12-month expected credit loss is the portion of lifetime expected credit loss that represent the expected credit loss that result from default events that are possible within the 12-months after the reporting date.

The Fund recognizes provisions for expected credit loss in the consolidated statement of comprehensive income for debt instruments measured at amortized cost and those measured at fair value through other changes in net assets attributable to member countries and non-controlling interest (FVOCI). However, the financial assets classified at fair value through profit and loss, the effect of future events on credit loss is directly recognized as changes in fair value through the consolidated statement of comprehensive income.

The Fund provides for lifetime expected credit loss, except for the following, for which 12-month expected credit loss will be provided for:

- Debt investment securities that are determined to have low credit risk at the reporting date; and other financial assets on which credit risk has not increased significantly since their initial recognition.

- The Fund considers debt security to have low credit risk when its credit rating is equivalent to the globally understood definition of “investment grade”.

(1) Measurement of Expected Credit Loss

In measuring the expected credit losses on its financial assets, the Fund applies a model based on the probability of default, loss given default, and the exposure at default. The variables, methods of measurement and factors affecting the measurement of expected credit losses vary according to the nature and characteristics of the financial portfolio, as follows:

- **For loans to Member Countries** The probability of default is calculated taking into account the most influencing factors for occurrence of default in the sovereign debt, which include (i) economic indicators, such as the ratio of external debt to GDP, the number of months of imports covered by reserves, and the ratio of external debt to exports of goods and services of the borrowing country, (ii) the historical experience of the Fund with the borrowing country and their repayment history, and (iii) credit rating of the borrowing country is also considered. The loss given default is calculated taking into consideration the Fund's experience with its member states, The Fund estimates the exposure at default based on the forecast of the amounts due on default. This applies to all other portfolios.

- **For Financial investments and lines of credit extended to national agencies**, the probability of default and loss given default are calculated based on data provided by credit rating agencies.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(d) Impairment of financial assets *(continued)*

(2) Significant Increase in Credit Risk

To determine if there is a significant increase in credit risk related to financial assets, the Fund takes into consideration the quantitative and qualitative factors affecting the financial asset, as follows:

- **For loans to Member Countries** the Fund considers that there is a significant increase in credit risk if the borrowing country is late in paying its dues for a period of six months, unless there are sufficient evidences that the credit risk has not increased significantly despite the delay, such as that the delay is due to internal administrative procedures. The Fund also considers geo-political risks of the borrowers in assessing whether there is a significant increase in credit risk.

- **For financial investments** the Fund considers that there is a significant increase in the credit risk if there is a decline in the credit rating of the financial investments by more than 3 notches downgrade or that there is a noticeable unfavorable change in the future outlook of the issuer. Investment securities with a credit rating of BBB and above are considered to have low credit risk and as such the Expected Credit Loss [ECL] allowance is based on 12-month ECLs.

- **For lines of credit to national agencies** the Fund considers that there is a significant increase in credit risk, if the borrower fails to perform his financial obligations, either over the next 12 months or for the remaining life of the borrower's commitment, and the level of default depends on the amounts expected to be incurred at the time of the default.

The following data are typically used to monitor the Fund's exposures:

- Payment record, including payment ratios and ageing analysis;
- Extent of utilization of granted limit;
- Forbearances (both requested and granted);
- Changes in business, financial and economic conditions;
- Credit rating information supplied by external rating agencies;

The Fund uses credit risk grades as a primary input into the determination of the term structure of the PD for exposures. The Fund collects performance and default information about its credit risk exposures analysed by jurisdiction or region and by type of financial asset and borrower as well as by credit risk grading. The information used is both internal and external depending on the financial asset assessed.

The Fund has monitoring procedures in place to make sure that the criteria used to identify significant increases in credit are effective, meaning that a significant increase in credit risk is identified before the exposure is defaulted.

(3) Definition of Default

IFRS9 does not give a unified definition for 'Default', however, it requires entities to have their own definition that is relevant to the nature of their financial assets. The definition of default should be applied consistently as it is defined for normal credit risk management practice.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(d) Impairment of financial assets *(continued)*

The Fund has made an assessment at the consolidated statement of financial position date to determine whether there is objective evidence that the borrower has defaulted or if is unlikely that the borrower would pay its obligations to the Fund in full as follows:

- **For loans to Members Countries,** the Fund considers that the borrowing countries have defaulted if they are in arrears for a period of one year. The Fund adopts a policy of making provisions against interest on loans to Member Countries that defaulted in settlement of any installment due for more than a year, as well as against interest calculated in delayed loan principal and interest installment. The Fund then endeavors to reach agreements with those countries for the settlement of their arrears.

- **For lines of credit to national agencies**, The Fund considers an instrument to be in default when the borrower is more than 90 days past due on its contractual payments.

- **For financial investments,** the Fund considers default has occurred if the financial asset is past due for at least 90 days. The Fund assesses, periodically, the exposure of its investments to conclude whether due to adverse factors (financial, economic, legal, political or managerial) might have an impact on the market value of the security.

(4) Loans Expected Credit Loss

Loans to Member Countries are financial assets that are measured at amortized cost. Interest income on loans to Member Countries is recognized using the effective interest method. The Fund's assessment of its loans receivable for impairment is grounded in the context of the nature of the Fund's lending and the unique institutional status with the Member Countries.

The Fund has a unique relationship with its member countries, all of which are shareholders in the Fund. Furthermore, loans to Member Countries are sovereign debts by their nature and support corrective reform programs to overcome balance of payments problems, thereby enhancing countries capacity to repay in the medium and long term. Member Countries are committed to these programs which are subject to regular reviews of performance. In addition, the Fund has not recognized any impairment losses on its loans extended to Member Countries since its inception.

Taken together these factors significantly reduce the likelihood of the Fund incurring credit losses on its loan portfolio.

Due to its unique characteristics, the Fund's credit risk exposure is not comparable to credit risk faced by commercial financial entities. Accordingly, credit risk for the Fund is assessed holistically based on qualitative and quantitative considerations pertaining to each member country, such as the status of the economic programs supported by lending, the member's cooperation on policy implementation and timely settlement of financial obligations, and forward-looking assessments of the member's capacity to repay.

The Fund has developed a model for ECL and performed an impairment analysis of loan outstanding in accordance with its ECL model taking into consideration the unique nature of the Fund financing and institutional status.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(e) Fair value measurement

Fair value is the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date. The best evidence of fair value is price in an active market. An active market is one in which transactions for the asset or liability take place with sufficient frequency and volume to provide pricing information on an ongoing basis. Fair value of financial instruments traded in an active market is measured as the product of the quoted price for the individual asset or liability and the quantity held by the entity. This is the case even if a market's normal daily trading volume is not sufficient to absorb the quantity held and placing orders to sell the position in a single transaction might affect the quoted price.

Valuation techniques such as discounted cash flow models or models based on recent arm's length transactions or consideration of financial data of the investees, are used to measure fair value of certain financial instruments for which external market pricing information is not available. Fair value measurements are analysed by level in the fair value hierarchy as follows: (i) level one are measurements at quoted prices (unadjusted) in active markets for identical assets or liabilities, (ii) level two measurements are valuations techniques with all material inputs observable for the asset or liability, either directly (that is, as prices) or indirectly (that is, derived from prices), and (iii) level three measurements are valuations not based on solely observable market data (that is, the measurement requires significant unobservable inputs).

(f) Debt restructuring

The Fund adopts a flexible mechanism for managing and settling loans to Member Countries that were in default. The policy aims to assist the troubled countries and at the same time preserve the Fund's financial rights. Each case is treated separately, considering the size of the debt, economic conditions and financial capabilities of the borrowing countries and their ability to settle overdue debts in a manner that leads to restructuring of the loan principle and the interest accrued on them.

Due to the distinguished relationship with its member states, the Fund does not write off loans that it provides to its Member Countries.

(g) Collateral and credit enhancements

The Fund does not issue guarantees or credit enhancements for debts of other parties.

(h) Foreign currency transactions

The Fund's assets are closely aligned to the components of the SDR basket of currencies comprising the Special Drawing Rights unit to which the AAD is associated.

Foreign currency transactions are recorded at rates of exchange ruling at the dates of the transactions. Assets (except property and equipment) and liabilities denominated in foreign currencies at the statement of financial position date are translated to Arab Accounting Dinar (AAD) which is equivalent to three Special Drawing Rights (SDR) at the exchange rates announced by the International Monetary Fund for the said date.

Assets and liabilities of the subsidiaries are translated into AAD using the year-end exchange rates. Revenue and expenses are translated at the average exchange rates prevailing during the relevant period of the transaction. Gains and losses arising from the translation of the subsidiaries operations are recorded in the consolidated statement of comprehensive income.

(i) Derivative financial instruments

The Fund and its Subsidiaries use derivative financial instruments, currency swaps and forward foreign exchange contracts, to manage exposure to foreign exchange risks. The Fund and its Subsidiaries do not hold or issue derivative financial instruments for trading purposes. Any profit or loss arising from changes of the fair value of the derivatives is recorded in the consolidated statement of comprehensive income.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(j) Cash and cash equivalents

For the purposes of the consolidated cash flow statement presentation, cash and cash equivalents are defined as current and call accounts with banks and International Monetary Fund and deposits with banks maturing within three months from the inception date.

(k) Depreciation of property and equipment

The cost of property and equipment is depreciated in equal annual installments over the expected useful lives of the assets concerned.

(l) Revenue recognition

For all financial instruments measured at amortised cost, interest income is recognised in profit or loss using the effective interest rate. The effective interest rate is the rate that exactly discounts the estimated future cash payments and receipts through the expected life of the financial asset or liability (or, where appropriate, a shorter period) to the carrying amount of the financial asset or liability. When calculating the effective interest rate, the Fund estimates cash flows considering all contractual terms of the financial instruments, but not future credit losses.

The calculation of the effective interest rate includes all transaction costs and fees and points paid or received that are an integral part of the effective interest rate. Transaction costs include incremental costs that are directly attributable to the acquisition or issue of a financial asset or liability.

(m) Critical judgements in applying the accounting policies

IFRS requires management, in preparing financial statements, to select suitable accounting policies, apply them consistently and make judgements and estimates that are reasonable and prudent. In the absence of an applicable standard or interpretation, management is required to develop and apply an accounting policy that results in relevant and reliable information in the light of the requirements and guidance in IFRS dealing with similar and related issues and the International Accounting Standards Board (IASB) Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements.

The following are the critical judgments that the management has made in the process of applying the Fund's accounting policies and that have the most significant effect on the amounts recognized in the consolidated financial statements:

Business model assessment
Classification and measurement of financial assets depends on the results of Solely Payment of Principal and Interest (SPPI) and the business model test. The Fund determines the business model at a level that reflects how groups of financial assets are managed together to achieve a business objective. This assessment includes judgment reflecting all relevant evidence including how the performance of the assets is evaluated and their performance measured, the risks that affect the performance of the assets and how these are managed and how the managers of the assets are compensated. The Fund monitors financial assets that are derecognised prior to their maturity to understand the reason for their disposal and whether the reasons are consistent with the objective of the business for which the asset was held. Monitoring is part of the Fund's continuous assessment of whether the business model for which the remaining financial assets are held continues to be appropriate.

Impairment losses

- Significant increase of credit risk: Expected Credit losses (ECLs) are measured as an allowance equal to 12-month ECL for stage 1 assets, or lifetime ECL for stage 2 or stage 3 assets. An asset moves to stage 2 when its credit risk has increased significantly since initial recognition. IFRS 9 does not define what constitutes a significant increase in credit risk. In assessing whether the credit risk of an asset has significantly increased the Fund considers qualitative and quantitative reasonable and supportable information. Determination of a significant increase of credit risk for each type of investment is defined in note (2) – d above.

- Establishing groups of assets with similar credit risk characteristics: When ECLs are measured on a collective basis, the financial instruments are grouped on the basis of shared risk characteristics (e.g. instrument type, credit risk grade, remaining term to maturity, etc.). The Fund assesses the credit risk characteristics to ensure that the basis of grouping is still appropriate.

2 MATERIAL ACCOUNTING POLICY INFORMATION (*continued*)

(n) New and revised International Financial Reporting Standards (IFRSs)

The following amendments to IFRSs issued by the International Accounting Standards Board ("IASB") that are mandatorily effective for an accounting period that begins on or after January 1, 2024. These amendments to IFRSs had no material impact on the Fund's consolidated financial statements for the period ended 31 December 2025.

- Amendments to IFRS 16: Lease Liability in Sale and Leaseback transactions.
- Amendments to IAS 1: Classification of Liabilities as Current or Non-current.
- Amendments to IAS 7: Amendments to IAS 7 and IFRS 7: Supplier Finance Arrangements

The above amendments did not materially affect the financial statements of the Fund.
In addition, according to the Fund's Establishment Agreement and Financial Regulations, the Fund confirms it has not applied any newly issued IFRS standards that are not yet effective as of the date of the consolidated financial statements.

(o) New and revised International Financial Reporting Standards (IFRSs) Standards and Interpretations in issue but not yet effective

In addition, the Fund did not early apply the new International Financial Reporting Standards or the amendments that were issued and did not become effective on or before the date of the financial statements, which include:

- Amendments to IAS 21: Lack of exchangeability;
- Issuance of IFRS 18 (replacing IAS 1): Presentation and Disclosure in Financial Statements; and
- Issuance of IFRS 19: Subsidiaries without Public Accountability: Disclosures

The Fund does not expect that the adoption of these new and amended standards and interpretations to have material impact on its Financial Statements.

(p) New Accounting Policies Adopted by the Fund – Taxes

The Ministry of Finance of the United Arab Emirates issued Federal Decree-Law No. 47 of 2022 concerning corporate and business taxes ("Corporate Tax Law"). Cabinet Resolution No. 116 of 2022 sets the income threshold to which a 9% tax rate will apply. According to International Accounting Standard IAS 12 "Income Taxes", any changes in tax legislation must be reflected in the consolidated financial statements in the period when the law is enacted (i.e., Q2 of fiscal year 2024). Consequently, any current or deferred tax impacts must be assessed. The corporate tax system became effective for fiscal periods starting from the second quarter of the fiscal year 2024.

Based on current available information, the Fund assessed that there are no material tax implications arising from this change as of now.

3 Adoption of New and Amended International Financial Reporting Standards

The following new and amended International Financial Reporting Standards (IFRS) have been adopted in these financial statements, which became effective for annual periods beginning on or after **1 January 2025**. The adoption of these amended IFRS Standards, except as otherwise stated, did not have a material impact on the amounts reported for the current and prior periods.

4 CASH AND CASH EQUIVALENT AND TERM DEPOSITS WITH BANKS

4.1 CASH AND CASH EQUIVALENTS

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Current and call accounts with banks and International Monetary Fund	**48,962**	6,177
Deposits maturing within three months from inception	**502,233**	295,563
	551,195	301,740

4 CASH AND CASH EQUIVALENT AND TERM DEPOSITS WITH BANKS (*continued*)

4.2 TERM DEPOSITS WITH BANKS (*continued*)

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Maturing within three months from inception (Note 4.1)	**502,233**	295,563
Maturing after three months from inception.	**720,464**	728,037
Less: Provision for expected credit loss on term deposits	**(35)**	(335)
	1,222,662	1,023,265
Return on term deposits with banks	**3.75%**	6.54%

During the year, interest income accrued on fixed - term deposits with banks amounted to AAD 45,790 (2024: 66,953 AAD)

5 FINANCIAL INVESTMENTS

Financial investments are comprised of highly rated instruments of governments, governmental corporations, international institutions, financial and non-financial corporations, banks and multi strategies and property funds. Financial investments listed at fair value are evaluated using the hierarchical approach of valuation inputs as follows:

Level 1: The quoted market price (unadjusted) in an active market for a matching instrument (the closing price of stocks and derivatives and the bid price of a fixed-income security).

Level 2: This category includes instruments for which a significant valuation input is observable either directly, such as quoted market prices in active markets for similar instruments and quoted market prices for identical or similar instruments in markets that are considered less active, or by other valuation techniques in which all significant inputs are directly observable, or indirectly from market data.

Level 3: This category includes all instruments whose evaluation methods include inputs that are not based on observable data and the unobservable inputs have a significant impact on the evaluation of the instrument.

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Investments at fair value through other change in the statement of comprehensive income (level 1)	**1,137,017**	1,605,565
Investments at fair value through other change in the statement of comprehensive income (level 2)	**116,913**	212,186
Investments at fair value through profit and loss (level 3)	**162,696**	134,305
Investments securities at amortised cost	**63,474**	110,316
	1,480,100	2,062,372
Less: Provisions for expected credit losses on investments	**(805)**	(1,445)
	1,479,295	2,060,927

There were no transfers between levels of the fair value hierarchy during the year ending 31 December 2025, or 31 December 2024.

Investments at fair value include the Fund's fully paid investment in the Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, consisting of 10,148 shares with a nominal value of one thousand Kuwaiti Dinar per share, representing approximately 11% of the paid-up capital.

The fair value of investments categorized within level (2) of the fair value hierarchy is determined from observable market information such as recently executed trades in securities of the issuer or comparable issuers and the yield curves.

5 FINANCIAL INVESTMENTS *(continued)*

Investments at fair value (Level 3) *(continued)*
This item represents investments in multi-strategy funds and real estate funds, which are measured based on their net asset value (NAV). The NAV of these funds is determined by their respective fund managers.

Movements of investments at fair value (Level 3) for the year ended 31 December 2025 and 2024 is as follows:

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Fair value at 1 January	**120,419**	111,866
Gains or losses recognised in profit or loss for the year	**12,702**	8,436
Subscription during the year	**29,432**	-
Redemption during the year (*)	**(6,596)**	(1,154)
Exchange difference	**(4,876)**	1,271
Fair value at 31 December	**151,081**	120,419

(*) Redemption during the year from multi-strategy fund and real state funds is equivalent to 6,596 thousand AAD.

Investments at amortized cost
The market value of investments in bonds and securities held at amortized cost was AAD 63,474 thousand as of December 31, 2025 (2024: AAD 109,742 thousand). The fair value of these investments is determined based on observable market information such as recently executed transactions for the issuer's securities or those of comparable issuers.

The composition of investments portfolio by category as of 31 December is as follows:

		2025			*2024*	
	Arab	*Non-Arab*	*Total*	*Arab*	*Non-Arab*	*Total*
		AAD 000			*AAD 000*	
Debt Securities						
Government & Semi Government	**29,637**	**251,021**	**280,657**	411,493	194,808	606,301
Banks & Financial Institutions	**61,319**	**711,054**	**772,374**	114,171	831,995	946,166
Industrial Sector	**17,800**	**182,003**	**199,803**	40,374	107,073	147,447
Other Commercial Sectors	**-**	**35,955**	**35,955**	1,345	11,969	13,314
Supranational Organizations	**13,545**	**15,070**	**28,615**	9,995	204,844	214,839
Arab Organization	**11,615**	**-**	**11,615**	13,886	-	13,886
Expected Credit Loss	**(75)**	**(730)**	**(805)**	(1,035)	(410)	(1,445)
Total Debt Securities	**133,841**	**1,194,373**	**1,328,214**	**590,229**	**1,350,279**	**1,940,508**
Unquoted Investment Funds						
Multi- Strategy Funds	**-**	**112,138**	**112,138**	-	78,723	78,723
Real Estate Funds	**-**	**34,734**	**34,734**	-	37,479	37,479
Investment in exchange traded funds	**-**	**4,209**	**4,209**	-	4,217	4,217
Total	**-**	**151,081**	**151,081**	-	120,419	120,419
	133,841	**1,345,454**	**1,479,295**	**590,229**	**1,470,698**	**2,060,927**

5 FINANCIAL INVESTMENTS *(continued)*

Externally Managed Funds
The Fund and the Subsidiaries assigned parts of their investment portfolios for management by a number of specialized external fund managers for agreed fees in accordance with respective fund management agreements. Managed funds amounted to AAD 246,075 thousand as at 31 December 2025 *(2024: AAD 227,601 thousand).*

6 FORWARD CURRENCY CONTRACTS

The Fund uses foreign currency swaps and forwards currency contracts to manage exposure to foreign exchange risk. The Fund and its Subsidiaries do not hold or issue derivative instruments for trading purposes, all derivatives are held for economic hedging purposes.

The net fair value of the forward currency contract receivable at 31 December 2025 were AAD 51 thousand *(2024: forward currency contract payable AAD 297 thousand).* The fair value of the forward currency contracts is determined using a pricing model that incorporates foreign exchange forward rates obtained from reliable sources of financial instruments pricing, mainly Bloomberg and Reuters. Given that the significant inputs into the pricing models are market observable, these instruments are included within Level 2 of the fair value hierarchy.

7 LINES OF CREDIT

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Balance at 1 January	**216,610**	138,708
Drawdowns during the year	**294,962**	265,901
	511,572	404,609
Repayments during the year	**(267,914)**	(192,189)
Less: change in provision of expected credit loss	**1,842**	132
Differences in translation to AAD	**(10,441)**	4,058
Balance at 31 December	**235,059**	216,610

Lines of credit represent facilities provided by the Arab Trade Financing Program in USD to approved national agencies with the aim of promoting intra-Arab trade. There are no unutilised balances of contracted lines of credit as at 31 December 2025.

8 LOANS TO MEMBER COUNTRIES

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Balance at 1 January	**569,150**	605,549
Drawings during the year	**136,186**	133,072
Repayments during the year	**(206,029)**	(162,471)
Less change in provision for expected credit loss	**-**	(7,000)
Balance at 31 December	**499,307**	569,150

Loans to Member Countries at 31 December 2025 include delayed amounts overdue and not yet received of AAD 113,525 thousand (2024: AAD 188,182 thousand).

As of December 31, 2025, there were no unwithdrawn commitments related to loans granted to member states and also as of 31 December 2024.

9 DEPOSITS WITH CENTRAL BANKS OF MEMBER COUNTRIES

These deposits represent the portion of capital contributions paid by Member Countries in their national currencies and deposited with their central banks in accordance with Article Fourteen of the Articles of Agreement of the Arab Monetary Fund.

10 ACCOUNTS RECEIVABLE AND OTHER ASSETS

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Interest receivable from loan to Member Countries (Gross)	**63,911**	106,455
Less: overdue interest receivable on loans	**(58,735)**	(101,737)
	5,176	4,718
Interest receivable from lines of credit	**2,623**	3,524
Interest receivable from deposits and financial investment	**22,243**	28,192
Total interest receivable	**30,042**	36,434
Intangible assets (*)	**4,384**	5,153
Net unsettled investment receivable	**394**	-
Collateral margin receivable	**-**	142
Other debit balances	**3,785**	3,376
	38,605	45,105

(*) Intangible assets comprise of the net book value of the computer software of "BUNA platform" owned by the Arab Regional Payments, Settlement and Clearing Organization.

11 DEPOSITS FROM ARAB MONETARY AND FINANCIAL INSTITUTIONS

In fulfilling its objectives, and in accordance with article 5 of its Articles of Agreement, the Fund accepts deposits from Arab monetary and financial institutions at agreed rates of interest.

Interest expense paid on deposits accepted from Arab monetary and financial institutions for the year ended 31 December 2025 amounted to AAD 85,743 thousand *(2024: AAD 136,531 thousand).*

12 ACCOUNTS PAYABLE AND OTHER LIABILITIES

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Accrued interest payable	**55,812**	40,189
Contribution to support Palestinian people	**5,999**	6,999
Collateral margin payable	**4**	-
Other credit balances	**9,983**	7,071
	71,798	54,259

- **Contingent Liabilities**
  There were AAD 13 thousand balance of outstanding contingent liabilities for The Fund or its subsidiaries as of 31 December 2025, (*2024: no balance*). The outstanding balance of contingent liabilities as of 31 December 2024 represent bank guarantees and other matters arising in the ordinary course of business of the Arab Trade Financing Program, none of which resulted in any material liabilities.

- **Contractual Commitments**
  As at 31 December 2025, there were contractual commitments relating to the renovation and rehabilitation of the fund's building, in accordance with confirmed commitments amounting to 1,193 thousand Arab Accounting Dinars (2024: Nil).

13 NET ASSETS ATTRIBUTABLE TO MEMBER COUNTRIES AND NON - CONTROLLING INTEREST

In accordance with article thirty five of the Fund's Establishment Agreement, each Member Country has the right to withdraw from the Fund after 5 years from the initial date of membership and receive a percentage of the Fund's net assets based on its holding of the Fund's shares. The Board of Governors resolution number (3) of 2005 accorded the application of the principal of weighted average capital by taking payment timing differences into account in determining the shares of each Member Country in the net assets. The Fund maintains books of account for each Member's weighted average share in the Fund's net assets. Based on historical experience, management does not expect any of the member countries to withdraw from membership of the Fund, as the Fund has, in previous instances, experienced the accession of new member countries following the signing of the Establishment Agreement and increases in capital.

Based on that, and in accordance with the definition of IAS 32 Financial Instruments: Presentation, the Fund's subscribed capital and reserves are puttable financial instruments that are classified as financial liabilities.

(a) Subscribed and Paid-up Capital

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Authorized Capital		
(43,000 shares of AAD 50 thousand each)	**2,150,000**	1,200,000
Subscribed capital (43,000 shares)	**2,150,000**	900,000
Unpaid capital	**(1,266,975)**	(16,975)
Paid-up capital	**883,025**	883,025

The Board of Governors of the Arab Monetary Fund has approved through the Resolution No. (9) of 2024, issued by circulation on 30 June 2025 and effective from 01 August 2025, increasing the Fund's authorized share capital to become AAD 2,150 million. The Resolution has also called for subscriptions from Member Countries amounting to AAD 1,250 million, with the subscriptions to be paid in cash by the member countries in twenty semi-annual installments, commencing in 2026 and to be completed by 2035.

The Fund's net assets are distributed in proportion to each Member's shareholding, and the distribution is made in cash or other assets. A weighted average capital approach is applied in determining the member countries' shares of net income and equity, in order to ensure the equitable treatment of Member Countries given the differences in the timing of payment of capital installments.

(b) Reserves

The transfer to the contingency reserve is made in accordance with the Board of Governors' resolutions number (7) of 1989 and number (4) of 2000, under which an annual sum being the greater of AAD 5 million or 10% of the operating income attributable to Member Countries for the year is to be appropriated to the contingency reserve each year. This reserve is to be used to mitigate any unforeseen future losses and the remaining amount of the operating income is transferred to the general reserve. The general reserve at 31 December 2025 includes AAD 43,630 thousand (2024: AAD 41,145 thousand) being the Fund's share in reserves of the Arab Trade Financing Program.

The Board of Governors approved through resolution number (**6**) of 2025, 10% of 2024 operating income attributable to Member Countries amounting to AAD 3,899 thousand as contribution towards the efforts exerted to support the Palestinian people. The Board of Governors had also approved through resolution number (**6**) of 2024, 10% of 2023 operating income attributable to Member Countries amounting to AAD 1,109 thousand for the same purpose.

13 NET ASSETS ATTRIBUTABLE TO MEMBER COUNTRIES AND NON -CONTROLLING INTEREST *(continued)*

(c) Non - controlling interest

Non-controlling interest comprises minority shareholders interest in the net assets of the Arab Trade Financing Program at the consolidated statement of financial position date. Their interest is denominated in US dollars, being the base currency. The non-controlling interest is classified as a financial liability.

		2025	*2024*
		USD 000	*USD 000*
Net assets attributable to shareholders in ATFP (US dollars):			
-	Paid-up capital	**980,760**	985,150
-	Reserves	**315,997**	285,030
		1,296,757	1,270,180
The share of non-controlling interest		**561,137**	552,835

Movement in non-controlling interest	*2025* *AAD 000*	*2024* *AAD 000*
Balance at the beginning of the year	**141,302**	132,028
Net income for the year	**7,353**	7,911
Dividends paid during the year	**(4,169)**	(2,718)
Unrealized change in fair value of investment	**104**	146
Exchange rates difference	**(8,011)**	3,935
	136,579	141,302

14 OTHER INVESTMENT INCOME

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Amortization of foreign currency swaps	**(208)**	1,473
Investment in multi-strategy funds and property funds	**9,570**	8,334
Investment in related entities	**(569)**	5,272
Gain\ loss on sales of securities	**2,816**	925
Net other expenses and income	**(585)**	(368)
	11,024	15,636

15 ADMINISTRATION AND GENERAL EXPENSES

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
BOD salaries and benefits	**274**	261
Employees salaries and benefits	**6,923**	6,568
Technical assistance	**620**	328
Other administration and general expenses	**5,124**	5,492
	12,941	12,649

The Fund and its subsidiaries have a total number of 192 employees as at 31 December 2025 *(2024: 206 employees).*

Administration and general expenses for the year ended 31 December 2025 include AAD 3,500 thousand pertaining to the Arab Regional Payments, Clearing and Settlement Organizations *(2024: AAD 3,666 thousand)* include Board of Directors remuneration and employees salaries and benefits of the Organization amounts to AAD 1,280 thousand *(2024: AAD 1,167 thousand).* The remaining balance of administration and general expenses relates to the operating cost of BUNA platform.

16 OTHER CHANGES

	2025	*2024*
	AAD 000	*AAD 000*
Cash dividends to holders of non-controlling interest	**(4,169)**	(2,718)
Unrealized change in fair value of financial investments attributable to non-controlling shareholders	**104**	146
Exchange difference of non-controlling interest (Note 13)	**(8,011)**	3,935
Other	**234**	110
	(11,842)	1,473

17 NET CASH FROM INVESTMENTS

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Cash (used in) /received from investment in multi-strategy and property Fund	**(21,092)**	(219)
Cash (used in) /received from investment at fair value	**581,205**	(186,142)
Proceeds from the sale or maturity of securities measured at amortized cost	**47,216**	482,441
Change in property and equipment	**(3,353)**	-
Difference in conversion	**1,305**	(186)
	605,281	295,894

18 MANAGED FUNDS

Funds managed by the Arab Monetary Fund for Arab Specialised Organization amounted to AAD 14,409 thousand as at 31 December 2025 *(2024: AAD 13,501 thousand).*

19 RELATED PARTIES TRANSACTIONS

The Fund enters into transactions with entities that meet the definition of a related party under International Accounting Standard (IAS) 24, Related Party Disclosures. Related parties for the Fund are the Member Countries who are targeted by the Fund's activities as explained in Note (1). Transactions with these related parties are conducted, in all material respects, on the same terms and conditions as similar transactions with external customers. Balances and transactions with Member Countries as of 31 December are as follows:

	Notes	***2025*** ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Loans to Member Countries	8	**512,957**	582,800
Less: change of expected credit loss		**(13,650)**	(13,650)
Net of loans to Member Countries	8	**499,307**	569,150
Deposits from Arab monetary and financial institutions	11	**1,794,762**	2,258,569
Interest and fee income on loans to Member Countries		**15,072**	12,017
Interest expense on deposits from Arab monetary and financial institutions	11	**85,743**	136,531
Technical assistance expense		**620**	328
BOD expense		**274**	261

20 GEOGRAPHICAL DISTRIBUTION OF INVESTMENT PORTFOLIO

The geographical classification of the investment portfolio is based on the country of institution for current, call and deposit accounts with banks and International Monetary Fund and terms deposit on the location of the issuer for securities portfolio. The geographical distribution of the investment portfolio as at 31 December was as follows:

	2025 ***AAD 000***	*2024* *AAD 000*
Arab and African Countries	**1,112,385**	1,244,980
Europe	**882,811**	576,336
North America	**327,868**	504,821
Far East and Pacific	**387,082**	539,442
Supra National Organisations	**29,157**	210,904
Arab Organizations	**12,581**	13,886
	2,751,884	3,090,369

21 FINANCIAL INSTRUMENTS

(a) Maturities of assets and liabilities- 31 December 2025

Maturity analysis of the consolidated assets and liabilities as at 31 December 2025 were as follows:

	Total	***Less than 6 months***	***6 to 12 months***	***1 to 5 years***	***Over 5 years***	***Unspecified maturity***
			AAD 000			
Assets						
Cash and cash equivalent	551,195	551,195	-	-	-	-
Term deposits with banks	720,429	611,688	108,741	-	-	-
Securities at fair value	1,253,469	224,776	177,247	744,509	106,937	-
Securities at amortized cost	63,130	20,556	7,178	33,400	1,996	-
Multi- strategy and property funds	151,081	120,419	151,081	-	-	-
Investment in associates	11,615	-	-	-	-	11,615
Lines of credit	235,059	148,081	79,849	7,129	-	-
Loans to Member Countries	499,307	159,609	56,857	175,330	107,511	-
Deposits with central banks	5,336	-	-	-	-	5,336
Property and equipment	9,362	-	-	-	-	9,362
Accounts receivable and other assets	38,656	15,655	5,086	4,838	13,077	-
	3,538,639	**1,731,560**	**586,039**	**965,206**	**229,521**	**26,313**
Liabilities						
Deposits from Arab monetary and financial institutions	1,794,762	1,258,945	535,817	-	-	-
Accounts payable and other liabilities	71,798	19,998	15,511	9,325	23,826	3,138
Net assets attributable to Member Countries	1,535,500	-	-	-	-	1,535,500
Net assets attributable to non-controlling interest	136,579	-	-	-	-	136,579
	3,538,639	**1,278,943**	**551,328**	**9,325**	**23,826**	**1,675,217**
Loan commitments	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

21 FINANCIAL INSTRUMENTS *(continued)*

a) Maturities of assets and liabilities- 31 December 2024

Maturity analysis of the consolidated assets and liabilities as at 31 December 2024 were as follows:

	Total	*Less than 6 months*	*6 to 12 months*	*1 to 5 years*	*Over 5 years*	*Unspecified maturity*
			AAD 000			
Assets						
Cash and cash equivalent	301,740	301,740	-	-	-	-
Term deposits with banks	727,702	680,874	46,828	-	-	-
Securities at fair value	1,817,341	526,094	338,901	789,377	162,969	-
Securities at amortized cost	109,281	44,645	3,029	53,912	7,695	-
Multi- strategy and property funds	120,419	-	120,419	-	-	-
Investment in associates	13,886	-	-	-	-	13,886
Lines of credit	216,610	168,960	30,033	17,617	-	-
Loans to Member Countries	569,150	241,526	49,501	263,246	-	14,877
Deposits with central banks	5,336	-	-	-	-	5,336
Property and equipment	7,102	-	-	-	-	7,102
Accounts receivable and other assets	45,105	25,902	4,303	13,716	1,184	-
	3,933,672	**1,989,741**	**593,014**	**1,137,868**	**171,848**	**41,201**
Liabilities						
Deposits from Arab monetary and financial institutions	2,258,569	1,517,936	740,633	-	-	-
Forward contracts payable	297	297	-	-	-	-
Accounts payable and other liabilities	54,259	31,447	18,719	806	-	3,287
Net assets attributable to Member Countries	1,479,245	-	-	-	-	1,479,245
Net assets attributable to non-controlling interest	141,302	-	-	-	-	141,302
	3,933,672	**1,549,680**	**759,352**	**806**	**-**	**1,623,834**
Loan commitments	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

(b) Credit risk management and concentration of credit risk

For all classes of financial instruments, the maximum credit risk exposure is the carrying value as disclosed in the consolidated financial statements at the consolidated statement of financial position date.

Investments accounted for at amortized cost are concentrated in highly rated debt securities with lower risks. Loans are extended by the Fund to Member Countries in order to correct disequilibria in their balance of payments and to finance structural adjustment programs in those countries. Lines of credit are extended by the Arab Trade Financing Program to provide financing to Arab exporters and importers in the Member Countries with a view to promoting and developing intra-Arab trade in line with its mandate.

21 FINANCIAL INSTRUMENTS *(continued)*

***(b)* Credit risk management and concentration of credit risk** *(continued)*

The Fund and the Arab Trade Financing Program seek to contain their exposure to credit risk relating to their financing activities through the implementation of policies and procedures that are designed to maintain the exposures within pre-defined limits. These limits have been set on the basis of the type of loans and the Member Countries' subscription to capital in convertible currencies and the credit rating of the counterparties. Accordingly, the occurrence of expected credit loss is unlikely.

Included in the consolidated financial statements provisions of AAD 14,788 thousand as at 31 December 2025 *(2024: AAD 17,570 thousand)* for expected credit loss recognized on time deposits, debt instruments, in addition to the lines of credit extended by the Arab Trade Financing Program.

For credit risk management purposes, the fund classifies its financial instruments into investment and non-investment grade exposures. The fund definition of "investment grade" is consistent with the globally understood definition- i.e.- financial exposures with credit rating of BBB and above are classified as investment grades, and those with rating less than BBB are classified as non- investment grades.

Analysis of the Fund's credit risk exposures by class of financial asset is provided in the following tables as at 31 December 2025 and 31 December 2024 respectively:

	(AAD 000)			
	2025			
Credit Rating (*)	**Stage (1)**	**Stage (2)**	**Stage (3)**	**Total**
Loans to Member Countries				
Outstanding Loans	288,704	110,728	113,525	512,957
ECL	(2,529)	(3,533)	(7,588)	(13,650)
Net of ECL	**286,175**	**107,195**	**105,937**	**499,307**
Lines of Credits				
Sovereign Authorities	106,667	-	-	106,667
Commercial Banks	128,690	-	-	128,690
Total	**235,357**	**-**	**-**	**235,357**
ECL	(298)	-	-	(298)
Net of ECL	**235,059**	**-**	**-**	**235,059**
Deposit with banks				
Investment Grade	1,222,697	-	-	1,222,697
Non-investment Grade	-	-	-	-
Not rated	-	-	-	-
Total	**1,222,697**	**-**	**-**	**1,222,697**
ECL	(35)	-	-	(35)
Net of ECL	**1,222,662**	**-**	**-**	**1,222,662**
Investments Securities				
Investment Grade	1,268,240	-	-	1,268,240
Non-investment Grade	49,165	-	-	49,165
Not rated	-	-	-	-
Total	**1,317,405**	**-**	**-**	**1,317,405**
ECL	(805)	-	-	(805)
Net of ECL	**1,316,600**	**-**	**-**	**1,316,600**

(*) The Fund classifies loans to Member Countries according to the credit ratings used by international rating agencies. It also relies on several other factors, according to the approved calculation model, taking into account the state's financial position and its repayment commitment to the fund.

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(b) Credit risk management and concentration of credit risk (*continued*)

	(AAD 000)			
	2024			
Credit Rating (*)	Stage (1)	Stage (2)	Stage (3)	Total
Loans to Member Countries				
Outstanding Loans	391,793	-	191,007	582,800
ECL	-	-	(13,650)	(13,650)
Net of ECL	**391,793**	**-**	**177,357**	**569,150**
Lines of Credits				
Sovereign Authorities	153,814	-	-	153,814
Commercial Banks	64,936	-	-	64,936
Total	**218,750**	**-**	**-**	**218,750**
ECL	**(2,140)**	**-**	**-**	**(2,140)**
Net of ECL	**216,610**	**-**	**-**	**216,610**
Deposit with banks				
Investment Grade	985,209	-	-	985,209
Non-investment Grade	38,391	-	-	38,391
Not rated	-	-	-	-
Total	**1,023,600**	**-**	**-**	**1,023,600**
ECL	(335)	-	-	(335)
Net of ECL	**1,023,265**	**-**	**-**	**1,023,265**
Investments Securities				
Investment Grade	1,844,449	-	-	1,844,449
Non-investment Grade	83,618	-	-	83,618
Not rated	-	-	-	-
Total	**1,928,067**	**-**	**-**	**1,928,067**
ECL	(1,445)	-	-	(1,445)
Net of ECL	**1,926,622**	**-**	**-**	**1,926,622**

(*) The Fund classifies loans to Member Countries according to the credit ratings used by international rating agencies. It also relies on several other factors, according to the approved calculation model, taking into account the state's financial position and its repayment commitment to the fund.

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(b) Credit risk management and concentration of credit risk (*continued*)

The movement of gross exposure for the year 2025 and 2024 is as follows:

	(AAD 000)			
	2025			
	Stage (1)	**Stage (2)**	**Stage (3)**	**Total**
Loans to Member Countries				
Balance at 1 January	**391,793**	**-**	**191,007**	**582,800**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	77,482	(77,482)	-
Withdrawals during the year	25,458	110,728	-	136,186
Repayments during the year	(128,547)	(77,482)	-	(206,029)
Balance at 31 December	**288,704**	**110,728**	**113,525**	**512,957**
Lines of Credits				
Balance at 1 January	**218,750**	**-**	**-**	**218,750**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	294,962	-	-	294,962
Withdrawals during the year	-	-	-	-
Repayments during the year	(267,914)	-	-	(267,914)
Foreign exchange difference	(10,441)	-	-	(10,441)
Balance at 31 December	**235,357**	**-**	**-**	**235,357**
Deposit with banks				
Balance at 1 January	**1,023,600**	**-**	**-**	**1,023,600**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	-	-	-
Originated during the year	22,693,293	-	-	22,693,293
Sold/matured during the year	(22,458,519)	-	-	(22,458,519)
Foreign exchange difference	(35,677)	-	-	(35,677)
Balance at 31 December	**1,222,697**	**-**	**-**	**1,222,697**
Investments Securities				
Balance at 1 January	**1,928,067**	**-**	**-**	**1,928,067**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	-	-	-
Originated during the year	1,178,710	-	-	1,178,710
Sold/matured during the year	(1,733,733)	-	-	(1,733,733)
Foreign exchange difference	(53,640)	-	-	(53,640)
Balance at 31 December	**1,319,404**	**-**	**-**	**1,319,404**

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(b) Credit risk management and concentration of credit risk (*continued*)

	(AAD 000)			
	2024			
	Stage (1)	Stage (2)	Stage (3)	Total
Loans to Member Countries				
Balance at 1 January	**421,192**	**-**	**191,007**	**612,199**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	-	-	-
Withdrawals during the year	133,072	-	-	133,072
Repayments during the year	(162,471)	-	-	(162,471)
Balance at 31 December	**391,793**	**-**	**191,007**	**582,800**
Lines of Credits				
Balance at 1 January	**140,980**	**-**	**-**	**140,980**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	265,901	-	-	265,901
Withdrawals during the year	-	-	-	-
Repayments during the year	(192,189)	-	-	(192,189)
Foreign exchange difference	4,058	-	-	4,058
Balance at 31 December	**218,750**	**-**	**-**	**218,750**
Deposit with banks				
Balance at 1 January	**1,457,201**	**-**	**-**	**1,457,201**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	-	-	-
Originated during the year	18,833,737	-	-	18,833,737
Sold/matured during the year	(19,314,687)	-	-	(19,314,687)
Foreign exchange difference	29,349	-	-	29,349
Balance at 31 December	**1,023,600**	**-**	**-**	**1,023,600**
Investments Securities				
Balance at 1 January	**2,174,392**	**-**	**-**	**2,174,392**
Change Attributable to:				
Transfers between stages	-	-	-	-
Originated during the year	2,669,342	-	-	2,669,342
Sold/matured during the year	(2,940,732)	-	-	(2,940,732)
Foreign exchange difference	25,065	-	-	25,065
Balance at 31 December	**1,928,067**	**-**	**-**	**1,928,067**

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(b) Movement of expected credit losses

Following table shows the movement of expected credit loss (ECL) by instrument type:

	12-Month expected Credit loss	
	2025	2024
	AAD 000	AAD 000
Time deposits		
Balance at 1 January	**335**	430
Changes in ECL during the year	**(300)**	(95)
Balance at 31 December	**35**	335
Investments		
Balance at 1 January	**1,445**	1,636
Changes in ECL during the year	**(640)**	(191)
Balance at 31 December	**805**	1,445
Lines of Credit		
Balance at 1 January	**2,140**	2,272
Changes in ECL during the year	**(1,842)**	(132)
Balance at 31 December	**298**	2,140
Loans		
Balance at 1 January	**13,650**	6,650
Changes in ECL during the year	**-**	7,000
Balance at 31 December	**13,650**	13,650
Total		
Balance at 1 January	**17,570**	10,988
Changes in ECL during the year	**(2,658)**	6,582
Exchange diffrence	**(124)**	-
Balance at 31 December	**14,788**	17,570

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(c) Interest rate risk management

The risk of interest rate volatility for the Fund and its Subsidiaries is very limited, as its being managed through revising the interest on lines of credit and loans to Member Countries and through maturity date management techniques for investments at amortized cost and repayment periods for investment at fair value.

The following sensitivity test table is showing the effect on net assets attributable to Member Countries and non-controlling interest and the consolidated statement of comprehensive income, resulting from a change of 25 basis points in interest rates on financial assets and financial liabilities tied to floating interest rates, with other variables remaining unchanged:

	Change in basis points	***2025 AAD 000***	*2024 AAD 000*
Effect on net operating profile	25	**1,410**	1,092
Net assets attributable to Member Countries and non-controlling interest	25	**1,592**	1,368

(d) Fair value risk management

The fair value of the financial assets and liabilities is almost equal to their book values as shown in the consolidated financial statements and the fair value risk is being managed by diversifying the components of the assets.

The fair value of loans to Member Countries as defined under IFRS 13 cannot be determined due to their unique characteristics and the absence of a principal or most advantageous market of these loans.

The book value of the lines of credit, term deposits with banks, current and call accounts, accounts receivables and other assets, accounts payable and other liabilities, are reasonable estimates of their fair value due to their short-term nature.

(e) Foreign currency risk

The Fund principally manages currency risk by substantially maintaining its assets in AAD that are closely aligned to the components of the SDR basket of currencies, matching deposits received with deposits placed in terms of currency and maturity, and also through the use of forward foreign exchange contracts. The Fund and Subsidiaries manage currency risk by hedging financial assets and liabilities denominated in currencies other than base currency against exchange rates fluctuations by using forward foreign exchange contracts, within the limits specified in the investment policy.

(f) Liquidity risk management

Fund is exposed to the risk of not meeting the financing needs of Member Countries, honouring own obligations in a timely manner. Resources to meet Members Countries demand for financing need to be readily available. Moreover, uncertainties in the timing and amount of credit extended to Members Countries during financial crises expose the Fund to liquidity risk and it must stand ready to provide resources for unexpected needs.

The Fund manages its liquidity risk by closely monitoring developments in its liquidity position, and closely following economic and financial development in Member Countries to better forecast their financing needs.

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(f) Liquidity risk management *(continued)*

The Fund may periodically invest in forward currency swap contracts and debt securities that are traded over the counter and equity in multi-strategy funds and real estate funds that are not traded in an active market. As a result, the Fund may not be able to liquidate quickly its investments in these instruments at an amount close to their fair value to meet its liquidity requirements or be able to respond to specific events such as deterioration in the creditworthiness of any particular issuer.

The liquidity risk is being managed by diversification in the components of assets, taking in consideration due dates of liabilities, liquidity requirements and by retaining enough balances of cash, cash equivalents and tradeable debt securities.

Maturity analysis of the fund's financial liabilities as of 31 December 2025 and 2024 as follows:

	Total	*Less than three months*	*Three to six months*	*Six to nine months*	*More than nine months*
31 December 2025					
Deposits from Arab Monetary and financial institutions	**1,794,762**	914,961	343,984	535,817	-
Interest on deposit from Arab Monetary and financial institutions	**23,403**	12,128	5,478	5,797	-
Balance of the provision for the support of the Palestinian People	**5,999**	-	-	-	5,999
Provision for unrealized capitaled interest	**32,409**	-	-	-	32,409
Other creditors' balances	**9,987**	-	5,445	-	4,542
	1,866,560	**927,089**	**354,907**	**541,614**	**42,950**
31 December 2024					
Deposits from Arab Monetary and financial institutions	**2,258,569**	1,277,814	240,122	740,633	-
Interest on deposit from Arab Monetary and financial institutions	**40,189**	22,822	6,614	10,753	-
Balance of the provision for the support of the Palestinian People	**6,999**	-	-	-	6,999
Other creditors' balances	**3,687**	-	2,010	-	1,677
	2,309,444	**1,300,636**	**248,746**	**751,386**	**8,676**

(g) Capital risk management

Capital is being managed in a way to achieve the main objectives of the Fund and its Subsidiaries as stated in the Fund's Articles of Agreement and the Subsidiaries' Articles of Association. This is being fulfilled by diversifying and managing the components of the assets taking into consideration due dates and costs of liabilities, in order to generate a return that supports the financial position through what gets allocated to their reserves to expand operations, in addition to Arab Trade Financing Program obligation to distribute cash dividends to its shareholders. The capital base is composed of capital and reserves as detailed in the net assets attributable to Member Countries and non-controlling interest in the Subsidiaries.

(h) Price risk management

The Fund is exposed to debt securities price risk and forward currency swap contracts price risk, this arises from investments held by the Fund for which prices in the future are uncertain. Where financial instruments are denominated in currencies other than AAD, the price initially expressed in foreign currency and then converted into AAD will also fluctuate because of changes in foreign exchange rates. Note (f) "Foreign currency risk" above sets out how this component of price risk is managed and measured. The Fund's policy is to manage price risk through diversification and selection of securities and other financial instruments within specified limits set by the management of the Fund.

The Fund's policy requires that the overall market position is monitored on a daily basis and is reviewed on a quarterly basis by the management of the Fund.

21 FINANCIAL INSTRUMENTS (*continued*)

(i) Capital Adequacy

According to Resolution No. (5) of 2025 by the Board of Executive Directors, which states that the Fund is committed to maintaining a capital adequacy ratio across all its activities of no less than 25%, in line with its voluntary adherence to Basel III guidelines.

The Arab Monetary Fund maintains capital adequacy ratios above the required level per Basel Committee standards. The following table summarizes the capital adequacy ratios for 2025 according to Basel III requirements.

Description	***2025***	***2024***
	AAD 000	***AAD 000***
Regulatory capital	**1,543,819**	**1,487,156**
Risk-weighted assets	**3,459,086**	**3,455,995**
Capital adequacy ratio	**%44.6**	**%43**

22 COMPARATIVE INFORMATION

Certain comparative figures have been reclassified, where necessary, to align with the presentation adopted in the consolidated financial statements. These reclassifications were not material and had no impact on the total assets, total liabilities, total equity, or profits of the Fund.

23 Risk Governance and Financial Risk Management

The Group's objectives, policies and procedures for risk governance and financial risk management are consistent with those disclosed in the Group's audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2025.

24 Subsequent Events

Geopolitical Developments

Subsequent to the reporting date, geopolitical tensions in the Middle East have escalated, including incidents affecting certain Arab countries in the region. Management has assessed the impact of the ongoing geopolitical developments. These developments may require a reassessment of certain assumptions and estimates, which could result in material adjustments to the carrying amounts of certain assets and liabilities during the forthcoming financial year. At this stage, the impact cannot be reliably estimated, given the evolving nature of these events on a day-to-day basis.

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND